ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العـدد ١٥٣ - جمادى الأولى ١٤٣٥هـ

مع تطبيق الحكومة الالكترونية.. راجعنا بكرة ستصبح من الماضي

مجلس الشورى يبارك اختيار الأمير مقرن ولياً لولي العهد

عضو مجلس الشورى الشيخ عازب آل مسبل لـ « الشورى »

الشورى يتوقف أمام خطة التنمية العاشرة .. ويستفيض في دراستها

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

خطة التنمية العاشرة وتطلعات أعضاء الشورى

التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية تسير وفق خطط تنموية كل خمس سنوات، تضعها وزارة الاقتصاد والتخطيط، وترسم خلالها الأهداف العامة، وآليات التنفيذ لجميع مسارات التنمية في المملكة بمجالاتها المختلفة الأمنية والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.

وبما أن من اختصاصات مجلس الشورى دراسة خطط التنمية ومناقشتها. فقد ناقش المجلس خطة التنمية العاشرة (١٤٣٦ – ١٤٤٠ هـ).. على مدى جلستين متتاليتين تمهيداً لإقرارها والموافقة عليها. ومن منطلق مسؤوليتهم الوطنية؛ واستشرافهم لمستقبل هذه البلاد، وحرصهم على أن تكون أهداف الخطة التنموية شاملة لجميع القطاعات الحيوية التي تهم المواطن وترتبط بحياته المعيشية، فقد توقف بعض أعضاء المجلس عند العديد من الأهداف التي تضمنتها الخطة. وسجل البعض الآخر ملاحظاتهم على عدم اهتمام الخطة بقطاعات مهمة مثل المياه، والزراعة، ومؤسسات المجتمع المدني، حيث جاءت مجملة ضمن مجال التنمية الاجتماعية؛ إلى جانب تنويع مصادر الدخل الذي لم يتحقق من أهدافه عبر مراحل الخطط التنموية التسع الماضية؛ إلا النذر اليسير؛ فما زالت عوائد النفط تشكل النسبة الكبرى من الدخل الرئيس للاقتصاد الوطني.

وحرصاً من المجلس على أن يكون هناك توازن بين أهداف التنمية لكل مسار من مسارات التنمية؛ قرر عقد ورش عمل يشارك فيها أعضاؤه لبلورة أهداف خطة التنمية العاشرة؛ بحيث تلبي الطموحات وتتناسب مع التوقعات، ومن ثم مناقشة خطة التنمية في إحدى جلساته العامة في ضوء ما ستنتهي إليه ورش العمل والتصويت على إقرارها.

من الأهمية أن تكون أهداف الخطة التنموية واضحة، وشاملة لأهم القطاعات الحيوية، التي لها مساس مباشر بالمواطن؛ وقابلة للتطبيق؛ وأن تأتي أهداف الخطة لتحقيق ما لم يتم تحقيقه خلال خطط التنمية السابقة، ومواكبة لتطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – في نهضة تنموية شاملة لكل القطاعات، وفي مختلف أرجاء المملكة لينعم المواطن بمزيد من الرخاء والرفاهية، وبرغد العيش في هذا البلد الكريم.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة ٦

مجلس الشورى يبارك اختيار الأمير مقرن ولياً لولي العهد

بارك مجلس الشورى لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله -، ولسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله اختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولياً لولي العهد، مع استمرار سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

التغطية ٤٤

رئيس مجلس الشورى: الخروج من المأزق السوري مرهون بتغيير في ميزان القوى على الأرض ودعم الائتلاف السوري.

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الخروج من المأزق الذي يعيشه الشعب السوري يظل مرهونًا بإحداث تغيير في ميزان القوى على الأرض وتقديم الدعم والمساندة للإئتلاف السوري بوصفه الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري.

دراسة ٤٨

الخدمات الإسعافية والمسعفين في المملكة العربية السعودية رؤية تشريعية

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

الخدمات الطبية الإسعافية في المملك العربية السعودية – وهي كذلك في الدول الأخرى - جزء أساسي من الخدمات الصحية؛ وهي تختص بالخدمات التي يقدمها أفراد الفريق الإسعافي في حالات الطوارئ والحوادث والإصابات التي تتطلب خدمات صحية عاجلة في مواقع الحوادث أو الإصابات (خدمات ما قبل المستشفى) وخدمات إسعافية تكميلية في أقسام الإسعاف والطوارئ بالمستشفيات، والتواصل والتنسيق بين الفريق الإسعافي والعاملين من أفراد الفريق الصحي بالمستشفيات.

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

حوار ٥٤

عازب آل مسبل لـ « الشورى » :

نتطلع إلى مزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى وفقا لمتطلبات المرحلة

هو من أسرة علمية.. درس على يدي والده وجده، ارتاد المكتبة وهو في سن الصبا، كان يقتني الكتب والصحف والمجلات وكل ما يقع في يده، حتى أصبح إماماً لأبناء قريته وخطيباً لمسجدها.

عمل قاضياً ومعلماً ثم مديراً عاماً لفرع وزارة الشؤون الإسلامية بمنطقة عسير، ثم عضواً في مجلس الشورى منذ دورته الرابعة.

التحقيق ٥٨

مع تطبيق الحكومة الالكترونية .. راجعنا بكرة ستصبح من الماضي

أحدثت الثورة الكبيرة في الاتصالات وتقنية المعلومات في العقدين الأخيرين تحولاً وإيقاعاً سريعاً في وتيرة الخدمات الحكومية والقطاع الخاص، حيث سخرت بعض الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة المباشرة بالمواطن وبخاصة المصارف تقنيات المعلومات لتطوير خدماتها، والتيسير على المواطن إنهاء إجراءاته، واختصار الإجراءات البيروقراطية، وقلصت من حجم الوقت الذي يقضيه هذا المراجع الذي يحضر وقد أنهى جميع متطلبات معاملته من خلال شاشة الحاسوب في منزله ..

تحت القبة :

الشورى يتوقف أمام خطة التنمية العاشرة.. ويستفيض في دراستها ١٢
مشروع لائحة جمع التبرعات.. الأولوية لصدور نظام الجمعيات الأهلية ٣٠
المجلس يطالب صندوق تنمية الموارد البشرية بدعم المنشآت الصغيرة ٣٤

في هذا العدد

استشارات قانونية ٤٢
حصاد الشهر ٦٤
شورى الشباب ٧٠
مجتمع الشورى ٧٤
متابعات برلمانية ٧٦

المقالات

د. صدقة فاضل ٣٣
عبد المحسن الخميس ٥٧
د. زيد بن محمد الرماني ٦٣
د. عبد العزيز الحرقان ٦٩
أ.د. سعود بن حميد السبيعي ... ٧٣
د. عبد الله العسكر... شوريات ... ٨٢

مجلس الشورى يبارك اختيار الأمير مقرن ولياً لولي العهد

بارك مجلس الشورى لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله -، ولسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله اختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولياً لولي العهد، مع استمرار سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

ورفع المجلس بهذه المناسبة بالغ الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، على صدور الأمر الملكي الكريم باختيار سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد، الذي يعكس مدى حرصهما - أيدهما الله - واهتمامهما باستقرار الوطن، ورعاية كيان الدولة، ويجسد حكمة وبعد نظر خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده، ورؤيتهما المستقبلية لهذه البلاد وشعبها بما يضمن استمرارها على الأسس التي قامت عليها.

جاء ذلك في بيان للمجلس خلال جلسته الخامسة والعشرين تلاه معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو.

ونوه المجلس بما تضمنه الأمر الملكي الكريم من معان سامية، ورؤية حكيمة اتخذت الكتاب والسنة نهجاً لحفظ الوطن والمواطن، عملاً بما تقتضيه تعاليم الشريعة الإسلامية من وجوب الاعتصام بحبل الله والتعاون على البر والتقوى، والحرص على الأخذ بالأسباب الشرعية والنظامية، لتحقيق الوحدة واللحمة الوطنية، والعمل على النأي بهذه البلاد عن كل ما يهدد أمنها واستقرارها.

كما أشاد المجلس بالدور الكبير الذي تضطلع به هيئة البيعة، وتحمل أعضائها أصحاب السمو الملكي الأمراء لمسؤولياتهم التي توخاها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - عندما صدر أمره الكريم بإنشائها موكلاً لأعضائها مهمة جسيمة، تؤمن استقرار المملكة، وتصون مقدرات الوطن، وترتب الانتقال السلس لمقاليد الحكم بما يكفل ديمومته واستمراره للحفاظ على كيان هذه الدولة الذي أسسه القائد والمؤسس الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه -.

وأكد المجلس على أن الثقة الملكية باختيار الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد تأتي كون سموه أحد رجالات الدولة المخلصين، ولما يملكه من الخبرة الإدارية، والسياسية التي اكتسبها من خلال المناصب التي تقلدها في الدولة، والمهمات الرسمية التي قام بها سموه الكريم، كمبعوث خاص لخادم الحرمين الشريفين.

وبهذه المناسبة رفع رئيس مجلس الشورى وكافة أعضائه ومنسوبيه خالص التهاني والتبريكات لصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، بالثقة الملكية السامية، سائلين الله عز وجل العون والتوفيق لسموه، لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، في أن يكون سنداً لهما في مسيرة الخير والبناء والتنمية لهذا الوطن، والحفاظ على مقدراته ومكتسباته، بما يحقق آمال وتطلعات المواطنين في مزيد من الرخاء والرفاهية.

وسأل المجلس المولى القدير أن يحفظ لهذه البلاد قيادتها الرشيدة، ويديم عليها نعم الأمن والاستقرار، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

رئيس مجلس الشورى : هيئة البيعة اضطلعت بدورها الشرعي والدستوري في الحفاظ على استقرار الحكم

رفع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظهما الله - على اختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولياً لولي العهد نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

كما هنأ معاليه أصحاب السمو الملكي الأمراء أعضاء هيئة البيعة والشعب السعودي على صدور هذا الأمر الكريم الذي راعى تعاليم الشريعة الإسلامية فيما تقضي به من وجوب الاعتصام بحبل الله والتعاون على هداه والحرص على الأخذ بالأسباب الشرعية والنظامية ، لتحقيق الوحدة واللحمة الوطنية والتآزر على الخير.

واعتبر معالي رئيس مجلس الشورى في تصريح بهذه المناسبة هذا الاختيار سابقة مثلى للعمل السياسي المنظم في المملكة تلك الدولة التي تنطلق من شرع الله ونهج الكتاب والسنة، وتزيد مؤسسة الحكم في البلاد رسوخاً وقوة وحيوية، فهذا الاختيار المبارك تجسيد عصري لأسلوب البيعة الإسلامية المتجذرة منذ عهد الخلافة الراشدة وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين وسموولي العهد على المحافظة على كيان الدولة، وعلى وحدة الأسرة المالكة وعدم تفرقها، وعلى الوحدة الوطنية والمصلحة العامة.

وقال : إن تأييد أغلبية أعضاء هيئة البيعة لاختيار سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز لهذا المنصب ينطلق من حرصهم على مصلحة البلاد والعباد، فقد اضطلعت بدورها الشرعي والدستوري في الحفاظ على استقرار الحكم وسلاسة انتقاله بين أفراد الأسرة المالكة الكريمة، وهو الأمر الذي توخاه خادم الحرمين الشريفين عند صدور قراره بإنشائها في شهر رمضان المبارك من عام ١٤٢٧هـ.

وأشار معالي الشيخ عبد الله آل الشيخ إلى أن رؤية خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – المستقبلية تجسدت في هذا الاختيار المبارك، الذي يجد كل المؤازرة من كل حصيف يضع استقرار البلاد هدفاً، ورقيها طموحاً في سائر أعماله، لافتاً إلى ما يتمتع به سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز من صفات شخصية وخبرات متعددة عسكرية وإدارية، وشعبية لدى المواطن جسدها اختياره لهذه المسؤولية ولمرحلة خير تقبل عليها بلادنا بإذن الله.

وأكد على إن نظام هيئة البيعة أتى ليكمل عقد متكامل من النظم تتمثل في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء ليكون لبنة جديدة في صرح البناء الكبير الذي يواصل خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – بناءه على أسس الشريعة الإسلامية الغراء مواصلاً ما بدأه الملك المؤسس الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود وابناؤه الملوك من بعده رحمهم الله جميعاً.

وسأل معاليه – في ختام تصريحه – المولى القدير أن يديم على خادم الحرمين الشريفين وسموولي العهد الأمين – حفظهم الله – الصحة والعافية وأن يحفظ على بلادنا نعمة الأمن والأمان.

نائب رئيس مجلس الشورى: اختيار الأمير مقرن ولياً لولي العهد يجسد حرص خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده على استقرار الدولة

هنأ معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم باختياره ولياً لولي العهد ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، الذي جاء بناء على إرادة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وتأييد ورغبة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وبموافقة أغلبية أعضاء هيئة البيعة.

وأكد معاليه في تصريح بهذه المناسبة أن هذا القرار يأتي في سياق حرص خادم الحرمين الشريفين على استقرار المملكة العربية السعودية، وترسيخ سلاسة انتقال مقاليد الحكم بين أفراد الأسرة المالكة، وفق منظومة دستورية، وعلى مبدأ الشورى الذي ترتكز عليه سياسة هذه البلاد منذ أن وحد أركانها المؤسس الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – حينما اتخذ الشورى منهجاً في الحكم.

وأشار معاليه إلى أن خادم الحرمين الشريفين حرص منذ أن تولى مقاليد الحكم على استقرار المملكة ورخائها، ورفاهية شعبها، فأصدر العديد من التنظيمات الإدارية، التي اتسمت بشموليتها وقدرتها على دعم وتعزيز التنمية والبناء في شتى ميادين الدولة، وعد نظام هيئة البيعة من أهم الأنظمة التي أصدرها – يحفظه الله – وهو نظام أسس لانتقال مقاليد الحكم وتعيين ولي العهد من الأسرة المالكة، وفق منهج الشورى بالأخذ برأي أعضاء هيئة البيعة.

وقال معالي الدكتور محمد الجفري إن صدور الأمر الملكي باختيار سمو الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد يجسد حكمة خادم الحرمين الشريفين ورؤيته الاستراتيجية لمستقبل هذه الدولة المباركة، والمضي بها نحو مزيد من الاستقرار، بتأمين مستقبل الحكم في المملكة، وتعزيز الطمأنينة لدى المواطنين، والتأكيد على وحدة الأسرة المالكة وتعاونها، وعلى الوحدة الوطنية وترسيخها، بما يعزز من دور المملكة في عالمها الإسلامي، وفي محيطها الإقليمي والدولي».

ونوه معاليه إلى أن صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز جدير بهذه الثقة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، لما يملكه سموه من خبرة إدارية اكتسبها إبان تقلده العديد من المناصب في الدولة، حيث كان أميراً لمنطقة حائل، ثم أميراً لمنطقة المدينة المنورة، فرئيساً للاستخبارات العامة، ثم مستشاراً ومبعوثاً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، إلى جانب ما يتصف به من الخلق الجم والإخلاص في خدمة دينه ثم مليكه ووطنه.

وسأل الدكتور الجفري الله تعالى أن يديم على خادم الحرمين الشريفين الصحة والعافية، وأن يمده وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني بالعون والتوفيق في قيادة هذه البلاد نحو مزيد من الرخاء والازدهار والرفاهية لشعبها.

مساعد رئيس مجلس الشورى: اختيار الأمير مقرن ولياً لولي العهد قرار حكيم من قيادة واعية لأهمية استقرار المملكة

أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد أن اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله- صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء قرار حكيم ومهم صدر عن قيادة واعية لأهمية الاستقرار في هذه الدولة المباركة، واستمرار سلاسة انتقال الحكم منذ أن أرسى قواعدها الملك المؤسس عبدالعزيز- طيب الله ثراه -.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة: « إن هذا الاختيار يأتي معبراً عن حكمة القيادة، وبعد نظر الإرادة الملكية، وبتأييد ورغبة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وتتويجاً لموافقة هيئة البيعة».

وأضاف» كما يأتي في الوقت الذي يعاني فيه محيطنا الإقليمي الكثير من حالات الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار، ليبعث الطمأنينة للمواطنين بأن الحكم في المملكة يقوم على عمل مؤسسي منظم من خلال هيئة البيعة، هذه المؤسسة الدستورية التي أسسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لتتناغم مع النظام الأساسي للحكم، وتعنى باختيار الملك وولي العهد، للحفاظ على كيان الدولة واستقرارها، وعلى وحدة الأسرة المالكة وتعاونها وعدم تفرقها، وعلى الوحدة الوطنية ورفاهية الشعب».

وأوضح أن هذا القرار ينسجم مع الإرادة الملكية بترتيب انتقال مقاليد الحكم، وفق ما يقتضيه النظام الأساسي للحكم، ونظام هيئة البيعة، وما تتطلبه المصلحة العليا للدولة ولمواطنيها.

وهنأ الدكتور فهاد الحمد صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز على الثقة الملكية الكريمة، التي أولاه إياها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين.

ونوه إلى أن سموه يملك الخبرة في الإدارة والحكم من خلال المناصب التي تقلدها، حيث كان أميراً لمنطقة حائل، ثم أميراً لمنطقة المدينة المنورة، ثم رئيساً للاستخبارات العامة، ومستشاراً ومبعوثاً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين، وأخيراً نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

وسأل معاليه الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، ليواصلوا قيادة المسيرة الخيرة لهذه البلاد على أساس الشرع القويم الذي تستمد منه النهج في إدارة شؤون الدولة وتحقيق الرفاهية لشعبها، كما سأله جل وعلا أن يديم لهذه البلاد أمنها واستقرارها.

الأمين العام لمجلس الشورى: اختيار الأمير مقرن ولياً لولي العهد يجسد حكمة القيادة الرشيدة

نوه معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - باختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد إلى جانب منصبه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

وأكد معاليه في تصريح بهذه المناسبة أن هذا القرار الذي ترجمته الإرادة الملكية وبتأييد ورغبة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - رعاه الله - يجسد حرص القيادة الرشيدة على دعم استقرار المملكة العربية السعودية، وترسيخ الوحدة واللحمة الوطنية، وثبات ورسوخ هذا الكيان الذي أسسه القائد والمؤسس الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - على كتاب الله وسنة رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وحمد الدكتور آل عمرو الله تعالى أن قيض لهذه البلاد قيادة حكيمة واعية ومدركة لأهمية استقرار الدولة، عملت على تأسيس منظومة دستورية، مع الأخذ بالأسباب الشرعية، لتنظيم انتقال مقاليد الحكم في أبناء الملك عبدالعزيز، وتعزيز اللحمة بين أفراد الأسرة المالكة، والترابط فيما بينهم.

حيث جاء نظام هيئة البيعة الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ليعمل على ترتيب وسلاسة انتقال الحكم في المملكة على مبدأ الشورى، والتوافق بالأغلبية على ترشيح من يتولى منصب ولي العهد.

وهنأ معاليه صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز على الثقة الملكية وثقة سمو ولي العهد، داعياً الله تعالى أن يمده بعونه وتوفيقه ليحقق تطلعات خادم الحرمين الشريفين وولي عهد الأمين - حفظهما الله - في تحقيق ما يصبوا إليه شعب المملكة من الرخاء والازدهار والرفاهية، والأمن والاستقرار.

وأشار إلى ما يتمتع به سمو الأمير مقرن بن عبدالعزيز من صفات شخصية وتميز علمي وتأهيل عسكري، وخبرات إدارية وسياسية بحكم تنوع المناصب التي تقلدها، أميراً لمنطقة حائل ثم أميراً لمنطقة المدينة المنورة، وبعدها رئيساً للاستخبارات العامة، ثم مستشاراً ومبعوثاً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين.

وإلى جانب ذلك أكسبه قربه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ميزة إضافية تضعه بمشيئة الله في مقدمة المؤهلين لأدوار قيادية مستقبلية وإكمال مسيرة التنمية وتحقيق الإنجازات تلو الأخرى للوطن وشعبه.

وسأل الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، ويمدهم بعونه وتوفيقه، وأن يديم الأمن والاستقرار على هذه البلاد، لتظل واحة آمنة مطمئنة، ولتواصل مسيرتها في خدمة الإسلام والمسلمين.

الأمانة العامة توثق قرارات المجلس في سبعة تقارير إحصائية

أصدرت الأمانة العامة لمجلس الشورى ممثلة بإدارة التوثيق والإحصاء سبعة تقارير إحصائية أحصت خلالها الموضوعات الواردة إلى المجلس منذ بداية السنة الأولى من الدورة الأولى في ٢٠ / ٧ / ١٤١٤ حتى نهاية السنة الأولى من الدورة السادسة التي انتهت في ٢ / ٣ / ١٤٣٥ هـ، والإحصائية الشاملة للقرارات التي أصدرها مجلس الشورى خلال الفترة ذاتها.

وتفرع عن الإحصائية الخاصة بالقرارات خمسة تقارير هي:

- الإحصائية الشاملة لقرارات المجلس المتعلقة بالأنظمة واللوائح وما في حكمها.
- الإحصائية الشاملة لقرارات المجلس المتعلقة بالتقارير السنوية للجهات الحكومية مصنفة حسب الجهة.
- الإحصائية الشاملة لقرارات المجلس المتعلقة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومذكرات التفاهم.
- الإحصائية الشاملة للموضوعات المقدمة للمجلس بناء على المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.
- الإحصائية الشاملة لقرارات المجلس الداخلية.

إدارة المحاضر والقرارات تصدر تقريرها السنوي لأعمال السنة الأولى من الدورة السادسة

أصدرت إدارة المحاضر والقرارات بالأمانة العامة للمجلس تقريرها السنوي الذي تضمن إحصائية شاملة لجلسات المجلس والقرارات التي أصدرها خلال السنة الأولى من الدورة السادسة من ٣ / ٣ / ١٤٣٤ حتى ٢ / ٣ / ١٤٣٥هـ؛ رصدت خلاله بالأرقام عدد الجلسات التي عقدها المجلس خلال السنة الأولى، والقرارات التي أصدرها المجلس مفصلة بحسب الموضوعات، كما تضمن إحصائية لعدد المداخلات التي طرحها أعضاء المجلس على جميع الموضوعات التي ناقشها المجلس، وتوصيات اللجان المتخصصة والخاصة التي أقرها المجلس، والتوصيات الإضافية التي قدمها بعض الأعضاء على التقارير السنوية للأجهزة الحكومية ومشروعات الأنظمة، وما تم بشأنها.

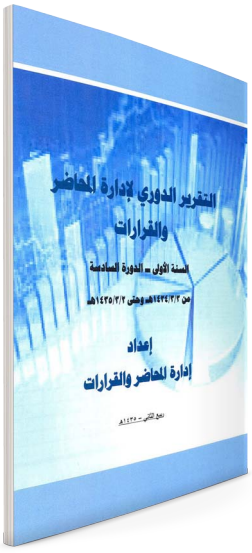

كما تضمن التقرير إحصائية لعدد الوزراء الذي حضروا جلسات المجلس، والوفود البرلمانية الأجنبية التي زارت المجلس خلال عام التقرير، وضيوف الجلسات من الداخل والخارج، ووفود الجهات الحكومية الذين حضروا اجتماعات اللجان المتخصصة والخاصة أثناء دراستها للموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصاتها.

الشورى يتوقف أمام خطة التنمية العاشرة .. ويستفيض في دراستها

خطة التنمية العاشرة.. ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته!

الأستاذ/ صالح بن عيد الحصيني
رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة للسنة الثانية من دورته السادسة التي عقدها يوم الاثنين ٢ / ٥ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري عقد ورش عمل، واجتماعات، لمتابعة مداخلات الأعضاء وأطروحاتهم ووضع تصور ورؤى كاملة بمشاركة جميع أعضاء المجلس تجاه أهداف الخطة التنموية العاشرة.

جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس وعلى مدى جلستين تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن موضوع الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة (١٤٣٦/١٤٣٧هـ-١٤٤٠/١٤٤١هـ) (٢٠١٥-٢٠١٩م) الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ صالح بن عيد الحصيني .

وأوضح الحصيني أنه سبق وأن تشكلت لجنتان فرعيتان لدراسة هذا الموضوع، واللجنة سوف تسعى إلى عقد ورش عمل لضمان بلورة أهداف خطة التنمية العاشرة؛ بحيث تلبي الطموحات وتتناسب مع التوقعات، ونحن الآن في مرحلة تحديد أهداف خطة التنمية العاشرة، وسوف تعتمد اللجنة على آليات إضافية من خلال المشاورات والمقترحات المقدمة.

الخطة لم تتطرق لـ «المياه».. رغم أن السعودي يستهلك ضعف الأوروبي!

الخطة لم تتطرق إلى المياه

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها على المجلس للمناقشة، أشار أحد الأعضاء إلى أن هذه الخطة لم تتطرق إلى المياه كهدف رئيس، وينبغي أن يكون هناك توازن بين أهداف التنمية التي تتجاذبها عدة قطاعات: الزراعة والمياه والصحة والكهرباء والبلديات، وغيرها. لذا فإن وجود المياه ليكون هدفًا أساسيًا ومحوريًا مطلب ملح، منوهاً إلى أن هدف السياسة المائية ينبغي أن يتلاءم مع ازدياد السكان والتطور الديموغرافي والإقليمي لعدد السكان، وكذلك الأمن الغذائي والتنوع الصناعي والوضع الصحي ينبغي أن تفرد بهدف خاص.

لا توجد إستراتيجية خاصة بالمياه

وأيد ذلك عضو آخر بقوله: إن الماء قليل وتكلفته عالية وسعره رخيص، والإستراتيجية الخاصة بالمياه لا تزال منذ عام ٢٠٠٤م في أروقة الدولة، وحسب ما فهمنا من وزارة المياه أنها الآن لدى اللجنة العليا للتنظيم الإداري، مبيناً أن الفرد السعودي يستهلك حوالي (٢٦٥) لترًا من المياه، وهذا ضعف الاستهلاك الأوروبي، ويستهلك المواطنون السعوديون (٨,٠٠٠,٠٠٠م٣) ثمانية مليون متر

الأهداف إنشائية لا يمكن قياسها..
والسياسات مبهمة وغير محددة

مكعب، من الماء، ويهدر يوميًا حوالي (٨٠٠٠,٠٠٠ م٣) أي أن الوزارة تستنزف أكثر من ثمانية ملايين ريال يوميًا. ومع أن قطاع المياه قطاع حيوي، إلا أنه من الملاحظ أن قطاع المياه وضع في خطة التنمية العاشرة ضمن بعض القطاعات الخاصة بالتنمية، ورأى أن الهدف الأساسي للماء مهم وجوهري، فهو محور أساسي للحياة لا يمكن العيش بدونه.

الفجوة بين المثالية والواقع

من جانبه قال أحد الأعضاء: إن ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة من تاريخ المملكة من النعم التي ينبغي الحرص على ألا نخسرها، وهي فرصة قد لا تعود، لسلامة الأجيال القادمة. وطالب اللجنة بإعادة النظر في خطة التنمية العاشرة وتقييمها جوهريًا للأسباب الآتية:

أولًا: ضعف الطرح في مواجهة الفجوة بين المثالية والواقع في الخيار اللغوي والسياسات والمقترحات.

ثانيًا: عدم الاسترشاد برؤية شمولية طموحة مفصّلة بعيدة المدى كأساس لخطة التنمية.

ثالثًا: عدم تفصيل معوقات التنمية الأساسية في واقع المملكة الحالي وربطه برؤية لتحديد أولويات العلاج والمقدار المطلوب تحقيقه في الخطة العاشرة.

رابعًا: غياب الجانب الثقافي وعدم التأكيد عليه كأساس محوري للتنمية.

خامسًا: ضعف إبراز جوانب الربط الاقتصادي والاجتماعي كمنهج شمولي للتنمية وتفصيل عمق الإدارة لذلك، وقوة آليات الدمج.

سادسًا: عمومية الخطة وعدم وضع أسس واضحة لتميزها بما يعطي قوة ومصداقية في قدرتها على منافسة الدول الأخرى.

سابعًا: ضعف الأدلة على قدرة الاقتصاد السعودي في الاستدامة في حالة نضوب النفط أو انخفاض أسعاره فجأة –لا سمح الله– في أثناء مرحلة الخطة، وصياغة الخطة لبدائل مقنعة قادرة فعليًا على التقليص الجوهري والفعلي في اعتمادنا على النفط كمحرك أساسي للتنمية، ولاستبدال موارد متجددة به، والاعتماد –بعد الله– على الإنسان وقدراته ليكون محركًا أساسيًا لبناء الوطن والتنمية.

يجب أن لا نكرر أخطاءنا في التنمية الإنسانية والاجتماعية

وأضاف عضو آخر أنه في مرحلة تاريخية سابقة، لم تكن هذه البلاد في صميم التاريخ وكنا بعيدًا عن مجرياته، إلى حين تأسيس هذه المملكة الحديثة على يد الملك عبدالعزيز –رحمه الله– والبترول أعطانا فرصة لن تتكرر في الطفرة «الأولى» و«الثانية»، ففي مرحلة الطفرة «الأولى»، بنينا بنية تحتية لكن كانت فيها أخطاء في التنمية الإنسانية والاجتماعية، وإن لم تصحح هذه الأخطاء في هذه المرحلة فلا نعلم إن كان الله سيكرمنا مرة أخرى بطفرة مماثلة أم لا!!.

تنويع مصادر الدخل يختلف عن تنويع المنتجات

وزاد عضو آخر أن خطة التنمية تقدم نظرة شاملة للاقتصاد، وتحدد اتجاه السياسات العامة للنمو الاقتصادي، وتحدد الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات الرامية إلى تحسين الاقتصاد، والتخطيط يشير إلى سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط المالي الذي قامت به الحكومة لتحقيق الاستقرار في السوق أو تشجيع النمو، وهذا ينطوي على استخدام السياسات النقدية والمالية والصناعية لتوجيه السوق نحو النتائج المستهدفة، فمثلًا السياسات الصناعية تتطلب من الحكومة اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية، وقدرات الشركات المحلية وتعزيز التحول الهيكلي. لذا، نحتاج إلى تحديد الغايات والأهداف.

وطرح عدة تساؤلات منها: أين نحن الآن؟ وكيف نصل إلى تلك الغايات والأهداف؟ وما الخطوات اللازمة للوصول إليها؟ وهل أنجزنا منها شيئًا؟ وما المعايير القياسية؟ وهل هذه الخطة العاشرة معزولة عن الخطط التنموية السابقة؟ وما دور السياسات النقدية في هذا المجال؟. وطالب بأن تكون الأهداف واضحة وواقعية ويمكن تحقيقها ووضع الآليات لتحقيقها، ومعرفة أن تنويع مصادر الدخل يختلف عن تنويع المنتجات.

غياب الإستراتيجية العامة للرعاية الصحية

ولفت عضو آخر النظر إلى عدم ذكر الإستراتيجية العامة للرعاية الصحية، في مجال الصحة، مع أن هذه الاستراتيجية قد صدرت بقرار مجلس الوزراء في عام ١٤٣٠هـ، بعد أن درسها مجلس الشورى وأصدر قراره بالموافقة عليها عام ١٤٢٩هـ، وهي إستراتيجية تشمل العديد من الأسس التي تهدف إلى تطوير وتوفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان. مؤكداً أهمية الإشارة إلى تلك الإستراتيجية في خطة التنمية العاشرة وضرورة متابعة ما تم بشأنها ومدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في المادة «الثانية» من هذه الاستراتيجية.

ولاحظ آخر عدم وضوح ما يتعلق بالتأمين الصحي، كما أُعلن عنه في عدة مناسبات؟ وتساءل هل سيستمر تقديم الخدمات الصحية من قبل وزارة الصحة بصورتها الحالية؟.

التوسع في مجال الاعتماد الأكاديمي

وفي مجال التعليم العام رأى أحد الأعضاء إضافة ما يتعلق بتعليم الكبار والدور المهم لوزارة التربية والتعليم في هذا المجال، لاسيما أن المملكة قطعت فيه شوطًا كبيرًا ، إلى جانب أن تضمين ذلك في أهداف هذه الخطة سيعزز الجهود للقضاء على الأمية. وفي مجال التعليم العالي شدد العضو على ضرورة أن يشار ضمن الأهداف الخاصة للتعليم العالي إلى عضو هيئة التدريس، وأن ينص على ذلك في أهداف التنمية، والاهتمام بتطوير قدراته ومهاراته التدريسية والبحثية، وتعزيز دوره؛ للحصول على مخرجات متميزة تسهم في

أعضاء يحذرون من تكرار الأخطاء السابقة وإهمال التنمية الإنسانية والاجتماعية

تحقيق أهداف التنمية في جميع مجالات التنمية. كما ينبغي الإشارة -ضمن هذه الأهداف- إلى التوسع في مجال الاعتماد الأكاديمي، وأن تسعى الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي إلى تحقيق أهدافها في متابعة الاعتماد المؤسسي أولاً، والاعتماد البرامجي ثانيًا، لاسيما للجامعات الناشئة.

الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني

وأشار عضو آخر إلى ضرورة الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني، والتوسع فيه وضرورة تفعيل الشراكات بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتطويرها بشكل يلامس الاحتياجات الضرورية للمستفيدين من هذه المؤسسات.

واقترح آخر في ذات المجال إضافة هدف جديد للأهداف العامة للخطة يعنى بدعم مؤسسات المجتمع المدني، على اعتبار أنها أخذت تنتشر وتزدهر بشكل سريع في المملكة، وهي مكملة ومتممة لعمل القطاعين الحكومي والخاص في المملكة.

من جهته لاحظ أحد الأعضاء غياب ما يتعلق بتعزيز دور الجمعيات الأهلية، ضمن هذه الأهداف كهدف رئيس، لتكون هذه المؤسسات المدنية شريك استراتيجي للحكومة في تحقيق هذه الأهداف، وتكون أيضًا من ضمن آليات التنفيذ لوصولها إلى جميع أفراد المجتمع، ومن المهم تعزيز ودعم قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كهدف رئيس، ونشرها في جميع محافظات المملكة، للمساعدة في الأمن الغذائي وكبح جماح غلاء الأسعار.

وأضاف أحد الأعضاء أنه عند النظر في خطة التنمية العاشرة لابد من النظر في مجالات العمل في المجتمع المدني، وأنواع الأنشطة التي يمارسها لتحقق دوره وأهدافه، على المستويين الرسمي والاجتماعي، وذلك بتنمية الوعي لدى الأفراد والجماعات بدور المجتمع المدني، في تحقيق المزيد من المشاركة في العمل العام.

وزاد بأنه لابد من بحث العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتنمية، في ضوء تحديد مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة ومدى حجم الإسهام (النجاح أو الإخفاق) الذي يقدمه المجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولم تخصص هذه الخطة هدفًا عامًا يختص بالمجتمع المدني بل دمجته في الهدف «الثامن عشر»، ومن ضمن السياسات والإجراءات لتحقيق الهدف، ذكرت الخطة إجراءًا واحدًا يختص بالمجتمع المدني، ورأى أن تضيف اللجنة توصية تدعو إلى إفراد هدف عام مستقل لمجال مؤسسات المجتمع المدني؛ والذي ورد مدمجًا في الهدف الثامن عشر من أهداف خطة التنمية العاشرة، ليكون بالنص الآتي: «تعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي لدعم مؤسسات المجتمع المدني»؛ وذلك من خلال تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني على تغيير استراتيجيات عملها الحالية؛ والتي تنطلق من أرضية الإغاثة والبر، وتطوير قدرة منظمات المجتمع المدني على تحديث بنيتها الداخلية على أسس علمية واحترافية، وزيادة فاعليتها ودورها في مجالات التنمية المختلفة؛ وذلك عن طريق دعم مشروعات وخطط التنمية الشاملة والمستدامة، بحيث تكون شريكاً للدولة في تنفيذها، ومراقبة حسن أدائها، ورصد الانتهاكات والخروقات التي تعترضها، واقتراح أنظمة ولوائح، وتقديمها إلى مجلس الشورى، أو إلى أيٍّ من أجهزة الدولة الأخرى، والعمل على بناء قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم؛ ليسهموا في مجتمعاتهم ومؤسساتهم المهنية للدفاع عن مصالح منتسبيها، وعن مصالح المجتمع ككل، وتشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتكافل الاجتماعي بين جميع الفعاليات الاجتماعية.

الأهداف لم تتضمن الجوانب الدفاعية والأمنية والسياسية

ولاحظ أحد الأعضاء أن الأهداف العامة للخطة لم تتضمن إشارة إلى الجوانب الدفاعية والأمنية والسياسية، وكيفية تفعيل هذه القطاعات رغم أهمية هذه العناصر وارتباطها بمفهوم التنمية، وتأثيرها عليها. ولاحظ إدراج هدف تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة ضمن مجال التطوير التنظيمي والإداري، مع أنه لا يوجد علاقة بينهما، ورأى أن يدرج هذا الهدف ضمن مجال التنمية الاقتصادية.

واستغرب آخر عدم وجود إشارة إلى المدن الصناعية، رغم أنها لا تقل أهمية عن المدن الاقتصادية، مشدداً على ضرورة الإشارة إلى نشر ثقافة الحوكمة حيث أن تطبيقها مطلوب في كل الجهات ولا تحصر فقط في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تطوير قدرات الشباب

واقترح أحد الأعضاء أن تضاف فقرة جديدة تعنى بتطوير قدرات الشباب لتصبح: (تطوير سياسات وآليات المسابقات العلمية وتشجيع الشباب للمشاركة فيها). واستحسن إضافة فقرة في الهدف «الثالث عشر تتناول إعادة تأهيل الخريجات التي لا تتوافق تخصصاتهن مع سوق العمل، كما استحسن كذلك

إعادة صياغة الهدف «التاسع عشر» ليصبح: (تطوير آليات ترسية وتطوير المشروعات).

غالبية الأهداف تتكرر في كل خطة

وقال أحد الأعضاء إن خطة التنمية الأولى للمملكة بدأت في بداية السبعينات، ومن ثم تلتها خطط التنمية «الثانية» ثم «الثالثة» وهكذا، وبمراجعة جميع خطط التنمية السابقة نجد أن غالبية الأهداف تتكرر في كل خطة، ومثال ذلك ما جاء في الهدف «الثاني» لخطة التنمية «العاشرة» وهو ما يتعلق بتحقيق التنوع الاقتصادي، وكذا الهدف «الخامس» رفع مساهمة الإنتاج المحلي، والهدف «السادس»، المتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية وإن كانت الصياغة مختلفة إلا أن مضمون هذه الأهداف واحد، على الرغم من أن هناك أهدافًا جديدة أخرى أضيفت عبر الخطط التنموية مثل الهدف «الثالث»، التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهكذا.

نتائج خطط التنمية أتت معاكسة لأهدافها

ورأى أحد الأعضاء أن المتابع للخطط التنموية السابقة يجد – وبوضوح – أن النتائج لخطط التنمية أتت معاكسة لأهدافها، فمثلاً فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي نجد أن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي بقيت على مستواها إن لم تكن قد زادت؛ إذ وصلت في السنوات الأخيرة إلى نحو (٥٢٪) بالأسعار الجارية، بينما شكل القطاع الحكومي والذي يتم احتسابه أصلاً على أساس النفقات التي مصدرها إيرادات النفط، والقطاع الخاص مجتمعين يشكلان (٤٨٪) من إجمالي الناتج المحلي.

> عضو: خطط التنمية السابقة أسهمت في زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية

خطط التنمية أسهمت في زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية

وتوقف أحد الأعضاء عند ما وصفه بأحد الأهداف المهمة للخطة كتوطين العمالة، لا فتاً النظر إلى أن خطط التنمية أسهمت في زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية، وها هي نسبة السعودة في القطاع الخاص لا تتجاوز (١٠٪) من إجمالي العمالة فيه، فمثلاً تصل نسبة السعودة في قطاع الإنشاء ما بين (٧٪) إلى (١٨٪) وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفندقة إلى (١٥٪)، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الصناعة الذي تصل فيه النسبة إلى نحو (١٨٪). وتساءل قائلاً: أين أهداف خطط التنمية المتكررة من واقع الإسكان، لاسيما أن نسبة التملك للمساكن تصل إلى نحو (٤٠٪) فقط؟، وقال: إذا ما استثنينا بيوت الصفيح، وبيوت الطين فهي تقدر بنحو (٢٢٪). كما أورد مثالاً آخر يتعلق بالتعليم العالي، وأضاف: لو أن خطط التنمية كانت محققة لأهدافها الحقيقية لما اضطرت الدولة إلى ابتعاث ما يفوق (١٦٠) ألف طالب وطالبة للدراسة الجامعية خارج البلاد، وكان الأجدى أن تكون خطط التنمية –كما جاء في أهدافها– قد وفرت الطاقات الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي يحتاجها الاقتصاد وسوق العمل.

اقتصادنا يعاني من الظواهر السلبية التي أفرزتها خطط التنمية

وأشار عضو آخر إلى أن الاقتصاد السعودي يعاني من الظواهر السلبية التي أفرزتها خطط التنمية، والتي اعتمدت في تمويلها على مصدر واحد ألا وهو النفط، وفي ذات الوقت أصبح استهلاكنا المحلي يزداد سنة بعد سنة إذ وصل إلى نحو (٢,٢) مليون برميل يوميًا، وإذا ما أضفنا الغاز باحتسابه على أساس البرميل المكافئ من الطاقة، فإن استهلاكنا المحلي يعادل نحو (٤٠٪) من إجمالي الإنتاج من النفط والغاز.

خطط التنمية السابقة لم تحقق أهدافها

ونبه أحد الأعضاء إلى ضرورة إعادة النظر في خطط التنمية وخاصة خطة التنمية «العاشرة»؛ وقال: إن خطط التنمية السابقة لم تحقق الأهداف المعلن لها، ولعل العمل يبدأ بمراجعة هذه الأهداف وترتيب الأولويات، فقد تأتي بعض الأهداف بآثار غير متوقعة في جوانب أخرى، كما هو في قضية التنويع الاقتصادي، والتي جاءت معاكسة، بل وفاقمت المشكلة من جراء استمرار الاعتماد على النفط، ومن جانب آخر اعتماد الاقتصاد على العمالة الأجنبية. وطالب بهيكلة الميزانيات السنوية التقديرية للخطة والالتزام التام بها، على أن يكون الإنفاق السنوي على الخطة مفيدًا، وليس خاضعًا لتقلبات أسعار النفط، فإن زادت يزيد الإنفاق وإن انخفضت يخفض الإنفاق، وهو أحد العوامل المربكة جدًا لتنفيذ معظم خطط التنمية السابقة، وقد يكون الحل لذلك في اعتماد متوسط سعر للنفط يكون منخفضًا في حدود (٦٠) إلى (٧٠) دولارًا للبرميل، وبناء ميزانية الخطة للسنوات الخمس على هذا الأساس، وبعد تحديد التقدير الكلي للإيرادات يتم وضع الأولويات للمشروعات والبرامج، حسب الدراسات والمؤشرات، وليس بناءً على التمنيات والاجتهادات، من غير معرفة الآثار العكسية لأي مشروع وأي برامج.

غياب الجانب الثقافي .. والجانب السياحي

ولاحظ أحد الأعضاء غياب الجانب الثقافي في هذه الأهداف على اعتبار أن الأعمال الثقافية هي منتجات ثقافية ذات قيمة مضافة إلى اقتصاد المعرفة. مؤكدا أهمية تخصيص هدف رئيس في الجانب الثقافي. كما لاحظ غياب الجانب السياحي، وعد هذين الجانبين من الجوانب المهمة في خطة التنمية «العاشرة».

دعم المراكز والجمعيات العلمية والمهنية المتخصصة

وفي جانب التدريب دعا أحد الأعضاء إلى أن تتضمن الخطة دعم المراكز والجمعيات العلمية والمهنية المتخصصة، وبناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات التعليم والتدريب العالمية والقطاع الخاص؛ بما يسد الفجوة بين برامج التدريب ومتطلبات سوق العمل. وفي مجال القدرات البدنية رأى مناسبة إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيجابية بين الشباب، وتعزيز القيم والمبادئ الإسلامية، وتنمية الوعي الاجتماعي، والثقافي، والأخلاقي بين أفراد شباب الحي والمجتمع.

وفي التنظيم والإدارة استحسن أحد الأعضاء زيادة الدعم المالي للجهات التي لديها مراكز للبحوث والدراسات المتعلقة بالنشاطات ذات العلاقة بالمشروعات، سواء فيما يخص الجدوى، أو التصميم، أو التنفيذ، أو الإشراف، وفيما يتعلق بالأسرة والطفولة طالب بإعادة النظر في البحوث والدراسات والتوصيات التي تتعلق بمسائل رعاية الأطفال في البيوت الاجتماعية والحضانة العائلية.

وفي التطوير التنظيمي رأى العضو أهمية التركيز على دور المعلومات الإحصائية والتعامل مع التقنيات الحديثة في تطوير قاعدة بيانات متكاملة عن سوق العمل، وفي مجالي النقل والاتصالات اقترح التركيز على التقنيات الحديثة المفيدة والتي من شأنها أن تنهض بمختلف قطاعات النقل والاتصالات.

التقليل من التباين بين الواقع والمأمول

ونوه عضو آخر إلى أنه كان الأجدر باللجنة الموقرة أن تزود المجلس ببعض المعلومات والبيانات المتوفرة والموثوق فيها التي تساعده على وضع أهداف واقعية تسهم بالتنمية المبتغاة، وتقلل من التباين بين الواقع والمأمول في مرحلة تنفيذ هذه الخطة؛ كالتعداد السكاني الحالي، والزيادة المتوقعة خلال فترة الخطة، وسوق العمل، وحجم البطالة والفقر والإسكان، إضافة إلى مشروعات البنية التحتية والاستراتيجية التي تنفذها الدولة حاليًا ودورها في الاقتصاد الوطني المستقبلي.

تجسير الفجوة بين مراكز البحث والقطاع الصناعي

وطالب أحد الأعضاء بإضافة فقرة جديدة لتجسير الفجوة بين مراكز ومعاهد البحث والتطوير في الجامعات والقطاع الصناعي. كما طالب بإضافة فقرة جديدة على الهدف الرابع ضمن استيعاب التقنية، وقال : إننا بحاجة للأطر التنظيمية والتشريعية الوطنية الشاملة والمحفزة لنقل التقنية وتوطينها مع طمأنة المستثمر الأجنبي في حماية حقوقه من خلال الأنظمة ذات الصلة؛ كبراءات الاختراع، وحماية الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات. ويكون نص الفقرة المقترحة هو: « استحداث وتطوير أنظمة محفزة لنقل وتوطين التقنية مع الحماية من سلبياتها على البيئة».

واقترح عضو آخر على اللجنة إضافة فقرة على الهدف «الواحد والعشرين» ضمن التنظيم والإدارة تنص على: « تعزيز دور الإدارة المحلية في إدارة التنمية في كل منطقة». مشيراً إلى أن الهدف من هذه الفقرة هو توحيد المرجعية وإعطاء الإدارة المحلية في المناطق دورًا أكبر ومرونةً في إدارة مشروعاتها لتحقيق التنمية على أكمل وجه، بحيث يرتبط أي رئيس جهاز حكومي في المنطقة بالمسؤول الأول في تلك المنطقة.

غياب قطاعات اقتصادية حيوية وجوهرية

ولاحظ أحد الأعضاء غياب قطاعات اقتصادية عدها حيوية وجوهرية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، أبرزها قطاع الزراعة، فلا توجد أية أهداف أو سياسات متعلقة بالزراعة؛ وتساءل قائلاً: هل تهدف الخطة إلى التوسع في الزراعة، أو نوع معين من الزراعة، أو الاقتصار والانحصار في قطاع الزراعة؟ كما لاحظ عدم وضوح السياسات نحو عملية التخصيص وتحول مؤسسات الحكومة العامة إلى أن تكون شركات في القطاع الخاص؛ والتوجه في ذلك الصدد في الخطة. وطالب بالتركيز والوضوح في الخطة المطروحة في التوسع من عدمه في هذا المجال.

قضية الاستثمار السيادي الخارجي

ولفت عضو آخر إلى أن قضية الاستثمار السيادي الخارجي غير واضحة في الخطة، سواءً من خلال الصناديق السيادية الحكومية، أو من خلال الشركات المساهمة العامة للاستثمار في الموارد الخارجية وفي الاقتصادات الخارجية وفي القطاعات الحيوية التنموية الخارجية؛ من أجل جلب أموال وريع إلى داخل المملكة يحمل صفة الاستدامة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للمملكة، إضافة إلى توازنه مع الاستثمار المحلي، فالسياسات تشير إلى تشجيع إرجاع الأموال المستثمرة من الخارج إلى داخل المملكة.

الارتباط بين الاقتصاد المعرفي والقطاعات التعليمية

وفي التحول إلى اقتصاد المعرفة قال أحد الأعضاء: إن الخطة أشارت باستفاضة إلى أهداف التحول إلى اقتصاد المعرفة، وهو بدون شك هدف طموح ويجب دعمه، لكن في مقابل التحول إلى اقتصاد معرفي لا نجد في الأهداف والسياسات بالخطة ما يرتبط بذلك في القطاعات التعليمية بصورة كافية، وقد وردت بعض السياسات المتجزئة والقليلة في مجالي التعليم العالي والتعليم العام، وفي مجال التدريب وبذلك لابد من أن تكون الأهداف والسياسات المرتبطة بالتعليم العام والعالي والبحث والتقنية والتدريب متوازية مع متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة وربطها بالعلوم والتقنية.

ودعا عضو آخر إلى الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة، وبناء القدرات والمهارات في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتحويلها إلى خطط خمسية، كما دعا إلى الاهتمام بمشروع نظام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ودوره في الارتقاء بجودة التعليم العالي.

التوسع في برامج التدريب التعاوني

وفي جانب التعليم العام قال أحد الأعضاء: إن الخطة لم تتطرق إلى جودة التعليم العام ورفعه بما يوازي المستويات العالمية لكي يسهل التحول إلى مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى أننا لم نجد أي سياسات تتعلق بالتوسع في برامج التدريب التعاوني والمشترك المنتهي بالعمل والذي تهدف إليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في السعي الحثيث إلى رفع كفاءة مخرجات التدريب المهني.

وزاد العضو أن الخطة بالفعل مكتوبة بمثالية كبيرة، إلا أنها غير واقعية في ضوء الإمكانات المتاحة، والدليل أن هناك العديد من الأهداف الموجودة في الخطط السابقة مازالت تكرر ولكن بصياغات مختلفة.

مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار

واقترحت إحدى الأعضاء إضافة هدف تفصيلي في محور التطوير الإداري يتضمن» التوسع في مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار» ؛ حيث إن هناك العديد من القطاعات الحكومية هي مؤسسات خدمية تخدم شريحة كبيرة جدًا من النساء، وبالرغم من ذلك، نجد غياب وجود المرأة في مواقع اتخاذ القرار بالرغم من كفاءتها والدور المهم الذي تقوم به في دفع عجلة التنمية. فمثلاً في وزارة التعليم العالي: بالرغم من أن أكثر من نصف مستفيديها تقريبًا من النساء، إلاّ أنه لا يوجد إلى الآن ضمن قيادات الوزارة امرأة بمنصب وكيل وزارة، وطبعا هذا النهج سارت عليه الجامعات، فإلى الآن لا يوجد في أي جامعة من الجامعات(عدا جامعة الأميرة نورة) وكيلة جامعة، أو عميدة كلية، أو رئيسة قسم؛ بالرغم من أن نظام التعليم العالي لم ينص على ضرورة تولي الرجل المناصب القيادية في الجامعات دون النساء، فالذين يتم اختيارهم لهذه المناصب في بعض الأحيان ليس بسبب الكفاءة وإنما بسبب الجنس فقط لا غير، وقالت: إن هذا يتنافى مع العدالة الاجتماعية المرجوة. وهذا الوضع نراه في العديد من القطاعات الخدمية الأخرى.

غياب الجوانب الثقافية

ولاحظ أحد الأعضاء عدم وجود أي هدف يخص الجوانب الثقافية، وأهمية العمل على الارتقاء بها. وأكد أهمية تسليط الضوء على الحياة الثقافية، لما لها من أهمية في تعزيز الهوية الثقافية الوطنية في المجتمع.

وشدد آخر على أهمية التأكيد على وضوح المقومات والمؤشرات والدلائل التي تضمن – بإذن الله تعالى– قدرة السياسات والإجراءات وآليات العمل التي اشتملت عليها هذه الخطة على ترجمة أهدافها العامة إلى واقع متطور يعيشه الوطن ويلمسه المواطن، والتأكيد على الترابط والانسجام بين أهداف هذه الخطة وأهداف الخطط التشغيلية الخاصة بكل قطاع على حدة؛ بما يؤدي إلى التوازن التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

تجويد مخرجات التعليم

وفي مجال التنمية الاجتماعية أكد أحد الأعضاء ضرورة أن يطور قطاع التعليم والتدريب مخرجاته، بما يمكن الموارد البشرية من القيام بمهامها حيال تحقيق الأهداف العامة للخطة، وتنفيذ سياساتها وإجراءاتها وآليات عملها، ورأى أن ذلك لن يتأتى إلا من خلال التحول السريع في التعليم من تعليم كمي إلى تعليم نوعي، ومن تعليم تنظيري إلى تعليم تطبيقي، ومن تعليم تلقيني إلى تعليم تعاوني تفاعلي، يكون فيه الطالب هو محور العملية التعليمية، ولا تعتمد مناهجه وطرائقه واستراتيجياته على حشو المعلومات في رؤوس الطلاب، وإنما تقدم لهم وسائل البحث عن المعلومة، ومفاتيح اكتساب المهارة، وأساليب اكتشاف الظاهرة، أو بعبارة أخرى لا تعلمهم، وإنما تعلمهم كيف يتعلمون.

تنويع مصادر الدخل والمحافظة على النفط

ولاحظ عضو آخر أن الأهداف العامة لخطة التنمية الاقتصادية قد خلت من هدف وصفه بالمهم تكرر في جميع الخطط السابقة وهو تنويع مصادر الدخل للبلاد، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل. وقال : إننا ندرك بأننا لم ننجح خلال العقود الماضية في تحقيق هذا الهدف المهم ولو بصورة جزئية؛ ولكن عدم النجاح في تنويع مصادر الدخل خلال العقود الماضية يتطلب دراسات وورش عمل من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط؛ لبحث أسباب هذا القصور وسبل تجاوزه، بدلاً من حذف هذا الهدف من خطة التنمية «العاشرة»، كما يحسن أن يكون أحد أهداف خطة التنمية «العاشرة» هو المحافظة على النفط أطول فترة ممكنة في البلاد بدلاً من التوسع الكبير في إنتاجه.

آليات واضحة لقياس تنفيذ الخطة

وطالب أحد الأعضاء بأن يكون هناك آليات واضحة لقياس تنفيذ هذه الخطة عبر السنوات الخمس مدة الخطة. لأنه بدون وجود معايير واضحة لا نستطيع أن نعرف ما تم فيها؛ وتساءل عن الفرق بين الخطتين «التاسعة» و «العاشرة»؟ وقال: إذا رجعنا إلى الأهداف والمضامين سنجدها متشابهة جدًا؛ إذًا ماذا تحقق في «التاسعة»؟ ماهي الأهداف المستمرة من الخطة السابقة وماهي الأهداف المرحلية؟.

واستحسن آخر مراعاة شمول هذه الخطة للجوانب التنموية المختلفة في المملكة؛ ومثال ذلك قطاع السياحة؛ فقد جاء الحديث عنه بصورة موجزة ودون تغطية كاملة لهذا الجانب، لاسيما أنه قطاع مهم وواعد ورافد اقتصادي للمملكة.

أين مجلس الشورى في الخطة التنموية؟

ونبه أحد الأعضاء إلى أن الجهة الوحيدة التي لم تذكر ضمن الخطة الخمسية هي المؤسسة الدستورية في النظام الأساسي للحكم وهي مجلس الشورى، لاسيما أن مجلس الشورى له دور تكاملي مع الجهات الحكومية في تحقيق برامج التنمية. وطالب اللجنة بوضع هدف واضح جدًا متعلق بمجلس الشورى؛ إذ هو سلطة مهمة جدًا تراعي التنظيم ويشترك مع مجلس الوزراء في التنظيم ولها سلطة تشريعية ورقابية.

جهود مبعثرة وموارد مالية مهدرة

ونوه عضو آخر إلى أن هناك جهوداً مبعثرة وموارد مالية مهدرة، في مؤسسات حكومية وغير حكومية، تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق الانتقال المنشود إلى مجتمع واقتصاد معرفي؛ لذلك، من المناسب أن تتضمن السياسات المقترحة تحت الهدف الثالث: إنشاء كيان مؤسسي قد يكون مجلس أعلى، أو هيئة ملكية، يرأسها الملك، أو ولي عهده، أو ولي ولي العهد، وتكون مهمة هذا الكيان التنسيق بين كافة الهيئات والقطاعات المهنية والرقابية في متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والبرامج، المؤدية للتحول إلى مجتمع واقتصاد معرفي، كما أن توسيع صلاحيات واختصاصات مجالس المناطق، والمجالس البلدية والمحلية في الشؤون المالية والإدارية؛ هو السبيل الأنسب لتمارس تلك المجالس دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على المستوى المحلي، وما يتضمنه ذلك من إنشاء المرافق وتوفير الخدمات، بما يحقق التنمية المتوازية بين مختلف مناطق المملكة.

الأهداف لا تمثل أهداف خطة شاملة

من جانبه قال أحد الأعضاء: إن الوثيقة المعروضة يفترض أن تكون غاية في الأهمية؛ لأنها سوف تحكم مسيرة هذا البلد في السنوات الخمس القادمة، وثيقة ترسم معالم الطريق الرئيسة التي توجه دفة السير، وتتحكم في وتيرة الأداء. إلا أنها لا ترقى لأن تعتبر أهداف خطة تنمية شاملة، بل هي وثيقة منقوصة ومبتسرة، فالأهداف لا تمثل أهداف خطة شاملة تغطي كل الجوانب التنموية الرئيسة، ولا تستجيب بالقدر الكافي للمتغيرات والتحديات الراهنة، وهي أقرب ما تكون لأهداف خطة تنمية اقتصادية واجتماعية فقط، ويؤكد هذا الضيق في الأفق أن اللجنة نفسها لم تزعم شيئًا غير ذلك؛ فقد ذكرت في رأيها أنها درست هذه الأهداف في ضوء المحددات والتحديات الاقتصادية. وطرح عدة تساؤلات عن دور الخطة من الاضطرابات السياسة، وما يدور حولنا من تغيرات مفصلية؛ وعن تغييب التنمية السياسية داخلياً وخارجياً؛ وتجاهل التيارات السياسية العاصفة، والتشكلات والتحالفات الجيوبوليتيكية من حولنا؛ وعن الخطط في مجال التنمية الدفاعية، والتعبئة العسكرية، وتعزيز الجبهة الداخلية في خطة خمسية تغطي هذه الفترات العصيبة؟.

الخطة غلب عليها الجانب الاقتصادي

ولاحظ آخر أن المجال الاقتصادي حظي بجانب كبير من الاهتمام في الخطة إلى جانب مجالات التنمية الاجتماعية، في حين غاب عنها التركيز على الجانب الإنساني، والجانب الأمني. كما أن هناك خلط بين السياسات والآليات في الكثير من المحاور التي تضمنتها الخطة، ولم تكن إجابة المندوبين مقنعة في هذا المجال، كما لم يتم الإشارة إلى أهمية مراعاة الجانب الثقافي والبعد الديني للمجتمع السعودي المسلم في مجال الاهتمام بالاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي تعنى بشؤون المرأة، ليكون هناك مبرر لإضافة هذا البند في هذه الخطة. ونبه العضو إلى وجود غموضٍ في بعض المصطلحات في الخطة؛ مثل مصطلح: سياسة الأمان الاجتماعي، حيث لم يتضح في هذا الهدف ما المقصود ببرامج الأمان الاجتماعي؟ وما هي برامجه وأنشطته؟ وهل يقصد به تعزيز برنامج الأمان الأسري الذي صدر بها الأمر السامي رقم (م/١١٤٧) الصادر عام ١٤٢٦هـ؛ والذي اهتم بقضايا العنف الأسري؟ وما الداعي لإدراجه ضمن خطط التنمية في ظل وجود برامج؛ مثل برامج الأمان الأسري، ووجود برنامج الحماية الأسرية في وزارة الشئون الاجتماعية مع وجود مقرات إقامة لهذه الفئة؟.

ونبه إلى عدم تضمن المحور "الرابع عشر" التأكيد على تعزيز قيم الانتماء للأسرة وتقوية روابطها في ظل معاناة المجتمع من ارتفاع سن الزواج، وزيادة معدلات العنوسة، وارتفاع نسبة الطلاق؛ كما لم يُذكر في المحور أي سياسات لدعم الزواج، أو الدعم لصناديق الإقراض للزواج؛ إنما ذكرت الأسرة على استحياء في محور الاستثمار في الموارد السكانية.

خطة غير مكتملة

ورأى أحد الأعضاء أن هذه الخطة غير مكتملة، فالأهداف والسياسات عامة؛ وفي حالة عدم وجود آليات للتنفيذ تبقى هذه الأهداف والسياسات نظرية غير واقعية، وآليات التنفيذ تتطلب وجود الخطط التشغيلية، وفي حالة عدم وجود هذه الخطط لا نستطيع أن نحكم على الهدف؛ وما إذا كان بالإمكان تحقيقه أم أنه هدف وهمي يصعب الوصول إليه وتحقيقه؛ فنحن نحتاج أن نوضح الإجراءات والوسائل للوصول إلى الهدف وتحقيقه. كما أن الخطة لم تتضمن مؤشرات الأداء لقياس مخرجات تحقيق كل هدف وكل سياسة. أما الآلية التي تم إتباعها لاستنباط كل هدف من أهداف الخطة وسياساتها فهي غير واضحة، وعند مقارنة أهداف الخطة الخمسية «التاسعة» بأهداف هذه الخطة نجد أن هناك تشابهاً بينها، فالخطة «العاشرة» تتضمن (١٢) هدفًا من أهداف الخطة «التاسعة»، وتساءل ما إذا كانت تلك الأهداف لم يكتمل إنجازها بعد؟ أم أن الهدف وأثناء العمل على تحقيقه وجد أنه يحتاج إلى إعادة صياغة؟.

الخطة وتوجيه الإنفاق الحكومي

وقال أحد الأعضاء: إن هذه الخطة وللمرة «العاشرة»؛ تفصل بين الخطة وما يتحقق في توجيه الإنفاق الحكومي لكافة المناشط الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظ أن هناك قرارات صادرة من القيادة وصفها بأنها قرارات استثنائية، ولها علاقة بتطوير المرافق الخدمية، وكان من الأنسب أن تكون هذه الخطة مكملة للخطط السابقة، ولسد ما يحصل من عجز فيها. ونوه إلى أن هناك الكثير من الأهداف والمحاور ليس لها علاقة بالخطة مقارنة بالواقع. وطالب المجلس بمراجعة مبدأ الخطة الخمسية، وأن يشكل المجلس لجنة خاصة، أو عدة لجان، أو عقد ورش عمل للوقوف على الخلل الأساس في بناء هذه الوثيقة أو الوثائق السابقة، ومراجعة خطط التنمية التي تُعتمد من خلال الخطط الخمسية.

المراكز البحثية الإستراتيجية

وأشار عضو آخر إلى أننا نقرأ ونسمع عن مراكز بحثية، لكن لا نرى أي تأثير واقعي لها. كما أنه لا توجد مراكز أبحاث ذات قيمة علمية مميزة تحظى بالقبول على المستوى العالمي، أو أنها تصنف على أنها من المراكز المؤثرة. وكل ذلك بسبب ضعف التخطيط العام، والاعتماد على الآراء والأفكار الفردية، وضعف تكوين الكوادر البحثية في الجامعات. وما يجب طرحه هنا هو تفعيل المؤسسات البحثية الإنسانية والتطبيقية لتكون مشاركتها واضحة المعالم، ومؤثرة، وملتصقة بمتطلبات المجتمع المحلي.

وأضاف عضو آخر أن المراكز البحثية الاستراتيجية المعروفة بـ(Think Tank) (حاويات الفكر): أصبحت اليوم هي الركيزة التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في العالم الغربي، وكثير من دول العالم المتقدمة. فهذا الأنموذج لا يوجد مثله- على حد علمي- في المملكة رغم أهميته القصوى، والحاجة إلى ما تؤديه مثل هذه المراكز في تحديد وتوجيه سياسة الدولة على نحو علمي دقيق، سواء في السياسات الخارجية في التعامل مع الدول، أو في القضايا الداخلية اقتصاديًا، واجتماعيًا، وأمنيًا.

أهداف الخطة العاشرة يجب أن تعالج ما لم يتحقق من أهداف الخطط السابقة

بدوره قال أحد الأعضاء إن التقرير ذكر أن الأهداف الاستراتيجية للخطة هي (٢٣) هدفاً تأتي على ثلاثة محاور: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتطوير التنظيمي والإداري. وبالصيغة التي قدمت في التقرير فهي أهداف مهمة، لكنها جاءت عامة، ولا تضع نقاطًا فوق الحروف. إلى جانب أنها تركز على الجانب الاقتصادي، فهي تعاني من الهشاشة في الجوانب الأخرى، وتفتقر إلى دعم بديهيات ومتطلبات مهمة في تحقيق التنمية الشاملة منها: التنمية الصحية والمهنية، عبر التأهيل والتدريب التي يشار إليها دون تحديد أو على استحياء. فأهداف الخطة يجب أن ترتبط بكونها خطة تنمية شاملة وليست خطة اقتصادية بحتة، وإن كان النمو الاقتصادي مؤشراً مهماً على سلامة القرارات التي تتخذ في تنفيذ جوانب الخطة. ومن البديهي أن الأهداف يجب أن تكون مستقبلية ومرتبطة بزمن محدد، ليمكن قياس مدى تحققها خلال فترة السنوات الخمس، وليتحقق ذلك يجب أن تحدد معايير أداء قابلة لقياس تحققها عمليا، فكثير من المشروعات القائمة على أرض الواقع منذ الخطط السابقة تفتقر إلى ترابط بينها، لتكون نتائجها رافداً للتنمية المستدامة والاستقرار. وكثير من مشروعاتها كالاستثمار، والابتعاث، والتدريب المهني، وتطوير الخدمات، وتطوير المدن، تفتقد وضوح الأهداف، بحيث تترك مجالاً للشك في أن ما نتج جاء بصورة علاجات سطحية لأعراض مرحلية مرتبطة بمعاناة الحاضر. وكان يجب أن تشمل أهداف الخطة العاشرة معالجة ما لم يتحقق - كما يجب- من أهداف الخطط السابقة، وبخاصة ما يتعلق بإتاحة فرص حقيقية أمام المواطن لتحسين حياته، أو ما استجد من نتائج سلبية غير محسوبة، مثل: ظاهرة الاستيلاء على الأراضي، وأزمة الإسكان.

يجب أن تنسجم الأهداف والسياسات مع الاستراتيجيات الوطنية

الانسجام مع الاستراتيجيات الوطنية والخطط التطويرية

وتساءل أحد الأعضاء عن مدى انسجام الأهداف والسياسات مع الاستراتيجيات الوطنية والخطط التطويرية لدى القطاعات المختلفة؟ مثل: استراتيجية توظيف السعوديين، واستراتيجية «شباب»، والخطة المستقبلية لوزارة التعليم العالي (آفاق)، والتوجهات المستقبلية لوزارة التربية والتعليم، واستراتيجية مكافحة المخدرات، وغيرها من الاستراتيجيات والخطط. وما مدى اتساقها مع الأوامر الملكية وقرارات مجلس الشورى في العديد من مناحي التنمية الشاملة.

ولاحظ أن رفع الكفاءة العلمية والتربوية للمعلم اقتصر على تطوير القدرات المعرفية، وكان من الأجدى أن يكون رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وتطوير قدراتهم المعرفية والمهارية. كذلك من الأفضل تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الحضانة ورياض الأطفال؛ عوضًا عن الإسهام والمشاركة فيه.

الخلط بين السياسات والأهداف

وأكد آخر أن التقرير يتضمن أهدافًا عامة، وسياسات، إلا أنه لم يتضمن آليات للتنفيذ، بل تضمن خلطًا واضحًا بين السياسات والأهداف، حتى أن بعض ما ورد من سياسات صيغت على شكل أهداف. فهل الأهداف الموجودة تتحدث عما يمكن إنجازه خلال خمس سنوات؟ والذي يظهر أنه لا يمكن إنجازها في هذه المدة، وما يدل على ذلك هو هدف التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة. هذا الهدف يراد تحقيقه خلال خمس سنوات، إلا أن سياسة الدولة، وخطتها الاستراتيجية التي خرجت من الوزارة نفسها توضح أن التحول إلى اقتصاد معرفي سيكون في عام ١٤٥٢هـ. أما في مجال التطوير التنظيمي والإداري فقد نص على تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة خلال مدة الخطة، وهذا يصعب تحقيقه خلال هذه المدة القصيرة.

وفي نهاية المناقشة قرر المجلس عقد ورش عمل، لمتابعة ما تم طرحه من آراء ومقترحات خلال الجلستين، وصولاً إلى وضع تصور ورؤى كاملة بمشاركة جميع أعضاء المجلس تجاه أهداف خطة التنمية العاشرة.

الشورى يرفض اقتراح تعديل المادة التاسعة من لائحة التعليم الأجنبي

وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education

صوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٧/ ٥/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بعدم الموافقة على اقتراح تعديل المادة التاسعة من لائحة التعليم الأجنبي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) وتاريخ ٤/ ٢/ ١٤١٨هـ.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل المادة التاسعة من لائحة المدارس الأجنبية التي تلاها سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود.

وكانت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي قد أوصت عند تقديم تقريرها للمجلس بتأجيل الموضوع، إلى حين البت في مشروع لائحة المدارس الأهلية التي أقرها الشورى مؤخراً. إلا أن عدداً من أعضاء المجلس طالبوا خلال مداخلاتهم أثناء مناقشة تقرير اللجنة وتوصيتها في جلسة سابقة اللجنة بتعديل توصيتها، حيث رأى البعض أن التوصية بالتأجيل لا تنسجم مع نظام المجلس فإما أن يصوت بالموافقة على مشروع التعديل أو برفض التعديل.

وأوضحت اللجنة في عرض وجهة نظرها تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوع؛ أن اللجنة العامة بمجلس الوزراء عند دراستها للتعديل المقترح لم تطلع على مشروع اللجنة المرفوع والمتضمن لائحة تنظيم المدارس الأهلية، والذي غطى لائحتي التعليم الأهلي والأجنبي وألغى العمل بهما. فقد كان رفع اللائحة من مجلس الشورى في تاريخ ١٤٣٤/٧/١٧هـ، وصدرت إلى معالي أمين عام مجلس الوزراء في تاريخ ١٤٣٤/٨/٢٢هـ، في حين كانت بداية دراسة موضوع تعديل لائحة التعليم الأجنبي في مجلس الوزراء في تاريخ ١٤٣٤/٦/٢٤هـ، وانتهى محضر هيئة الخبراء في تاريخ ١٤٣٤/٩/١هـ.

وأضاف سموه أن هذه التواريخ تؤكد أن اللجنة العامة بمجلس الوزراء لم تطلع حين دراستها للتعديل على اللائحة المرفوعة من مجلس الشورى. وتتضمن اللائحة التي رفعت من مجلس الشورى ما يضمن تقديم الاحتياج من التعليم للجاليات من مختلف الجنسيات واللغات، وذلك بإتاحة الاستثمار الأجنبي في التعليم العام.

كما أتاحت اللائحة تعليم الجاليات لغات ومناهج عالمية متعددة وفق الضوابط الواردة في اللائحة في المواد (الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة، والثامنة عشرة، والتاسعة عشرة). وأن مدارس الجاليات بصيغتها الحالية نشأت في ظروف لم تكن هناك أنظمة وآليات لافتتاح مدارس التعليم العام والاستثمار فيه، وإعطاء المرونة في اللغات والمناهج، كما هو عليه الحال الآن.

واتفقت اللجنة وفق ما أوضحه سمو رئيسها الأمير الدكتور خالد آل سعود مع ما طرحه بعض أعضاء المجلس من أن عدداً من مدارس الجاليات لم تكن غير ربحية، وتتعرض دائماً للتنازع الحزبي والسياسي تأثراً بما يحدث في بلادها والأحزاب الحاكمة في تلك الدول.

وتابع أن اللجنة تميل إلى الحد من توسع مدارس الجاليات الحالية، وعدم منح تراخيص جديدة، وذلك لأن تعليم الجاليات متاح من خلال ما يمكن افتتاحه من مدارس وفق الأنظمة والآليات المتضمنة في اللائحة المرفوعة من مجلس الشورى، والتي تعطي المرونة في اللغة والمناهج التعليمية، وكذلك ما يمكّن من الاستثمار فيه. كما رأت اللجنة أن التعليم يجب أن يتم النأي به عن السفارات، وذلك ليسهل على وزارة التربية والتعليم ممارسة الإشراف والمتابعة بشكل فاعل والتأكد من أن كافة المعايير التعليمية والمهنية للمعلمين والمناهج تطبق عليه كما ينبغي.

وأكد سمو رئيس اللجنة أن صياغة اللجنة لتوصيتها تنبع من تأكدها من أن اللجنة العامة بمجلس الوزراء عندما تطلع على اللائحة المرفوعة من المجلس، والتي تفسر كثيرًا من الأنظمة والإجراءات التي سألت عنها عند نظرها في التعديل المقترح وتم تزويدها بمعلومة منقوصة في حينه، تم معالجتها بصورة جذرية في المشروع المرفوع باللائحة المرفوعة؛ لذا كان رأي لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في حينه التأجيل.

طالب بصرف كامل القرض السكني للراغبين في شراء الشقق السكنية
الشورى يدعو الصندوق العقاري للعودة إلى تطبيق برنامج القروض الاستثمارية

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة عشرة التي عقدها يوم الاثنين ٩/٥/١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري صندوق التنمية العقارية إلى العودة إلى تطبيق برنامج القروض الاستثمارية ودعمه ماليًا.

كما دعا المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق الصندوق وبالتنسيق مع وزارة الإسكان إلى إيجاد حلول سريعة للمواطنين الموافق لهم على قروض وليس لديهم أراض.

وطالب المجلس في قراره الصندوق بصرف كامل القرض السكني للراغبين في شراء الشقق السكنية والتي لا تقل مساحتها عن (١٧٥م٢)، والتنسيق مع وزارة الإسكان لوضع آلية لسرعة إقراض مستحقي السكن وفق آلية الاستحقاق من المبلغ المخصص لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية.

وطالب المجلس صندوق التنمية العقارية بالتأكيد على البنوك التجارية المتعاونة معه الالتزام بشفافية الاقتراض العقاري للمواطنين.

وأوضحت لجنة الشؤون المالية في معرض ردها على ما طرحه بعض الأعضاء من تساؤلات بشأن معالجة تراكم الطلبات على الصندوق أن آخر قرار صدر من المجلس كان القرار رقم (٣٤/٧٥) بتاريخ ١٤٣٤/٨/٨هـ، تضمن عددًا من الفقرات التي تطالب بإيجاد حلول جذرية للمشاكل التي يعاني منها الصندوق.

وفيما يتعلق باشتراط وجود الأرض لاستحقاق القرض العقاري أوضح رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق أنه سبق للمجلس أن أصدر قراره رقم (٣٣/٤٦) بتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٨هـ، حيث نصت الفقرة السادسة من القرار على إلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من الصندوق، وقام الصندوق بإلغاء شرط الأرض استجابة لقرار المجلس.

وعن انخفاض المستفيدين من نظام الضامن أوضح رئيس اللجنة أنه تمت مناقشة هذا الموضوع مع مندوبي الصندوق وأوضحوا بأن السبب يعود إلى جهات حكومية أخرى؛ ومنها وزارة العدل، مشيرين إلى أن الصندوق يقوم حاليًا بعقد اجتماعات مستمرة مع الوزارة لحل هذا الأمر وغيره من الأمور، فيما ستتابع اللجنة ذلك في التقرير القادم.

وبشأن المطالبة بالعمل بنظام القروض الاستثمارية وأن ذلك سيؤدي إلى منافسة القطاع الخاص ويزاحم الأفراد في الحصول على القرض. أوضحت اللجنة أن الاستمرار في منح القروض الاستثمارية التي هي عبارة عن قروض متوسطة الأجل؛ تقدم للمستثمرين السعوديين دون فوائد؛ لبناء المجمعات السكنية لأغراض تجارية تغطي هذه القروض (٥٠٪) من تكاليف البناء بحد أقصى عشرة ملايين ريال؛ تسدد على مدى خمسة عشر عاماً، سيشجع المستثمرين على بناء وحدات سكنية كبيرة، كما سيؤدي إلى زيادة المعروض من الشقق؛ وهذا سيسهم في تخفيض أسعار الشقق سواء لهدف الإيجار، أو التملك.

ورأت اللجنة أهمية قيام صندوق التنمية العقارية بإعادة العمل في هذا النوع من القروض للمساهمة في تخفيض أسعار الشقق سواء الشقق المعروضة للإيجار، أو للبيع، ودعمه ماديًا بحيث لا يؤثر على القروض الأخرى؛ على أن يقتصر على القروض الاستثمارية للمجمعات السكنية (الشقق).

لا بد أن تشتمل الاتفاقية على مواد تحفظ حقوق المواطن

الشورى يناقش مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية الفلبينية.. والانتقادات تطال تقصير «المفاوض السعودي»

د. محمد بن عبدالله آل ناجي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

وزارة العمل
المملكة العربية السعودية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٧ / ٥ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والتوظيف في جمهورية الفلبين الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة نوه أحد الأعضاء إلى أن الاتفاق لم يراع مصلحة المستفيدين من الخدمة الذين هم أصحاب الأعمال؛ لأن من فاوض عنهم هم شركات ومكاتب الاستقدام؛ وقد يكون في ذلك تجاهل وعدم مراعاة لمصالحهم.

ولفت عضو آخر إلى أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الاتفاق تلزم بأن يكون الاستقدام عن طريق مكاتب أو شركات للاستقدام؛ مما يجعل صاحب العمل ضعيفًا أمام مثل هذه الشركات والمكاتب؛ كما هو في الواقع المعاش؛ دون إتاحة الفرصة له للاستفادة من القنوات الأخرى المختصة في بلد الإرسال مع تحمله مسؤولية ذلك. وطالب اللجنة بمراعاة هذا الجانب.

وأشاد أحد الأعضاء بقرار اللجنة حذف الفقرة الخامسة من المادة الخامسة خصوصًا أن السفارات تتقاضى رسومًا وتزيد في الأعباء دون مردود واضح للجميع.

وأشار آخر إلى ما ورد في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة حول تيسير فتح حسابات بنكية، ووصفه بأنه مهم جداً؛ وقال: إنه من السهل وضع التزامات على المستفيدين من الخدمة، ولكن لابد من توفر معطيات مهمة وموضوعية للاستفادة من ذلك؛ ومنها ثقافة مستقدم العامل من حيث قناعته بذلك، ومعرفة كيفية التعامل معه.

في هذا السياق طرح عضو آخر عدة تساؤلات حول كيفية تعامل العامل مع هذا الحساب، وهل لديه حساب في بلده؟ وكيف سيتم التعامل مع إرسالياته؟ وأكد أن ذلك سوف يمثل أعباء على صاحب العمل.

ورأى أن يقوم العامل بفتح حساب في بلده؛ بحيث يحول راتبه إلى حسابه مباشرة، ويستفاد منه عند إتمام المخالصات، بدلاً من دخول صاحب العمل في دوامة المخالصات الكتابية المتعلقة باستلام مستحقات العامل. وتوثيق ذلك من قبل مكتب الاستقدام والسفارة إضافة إلى دفع رسوم مقابل ذلك.

المصالح الخاصة عقدت استقدام العمالة المنزلية

عشنا فترة من الزمن لا نعاني مشكلة مع العمالة المنزلية

وقال عضو آخر إننا عشنا فترة من الزمن ونحن لا نعاني مشكلة ظاهرة من هذه الأمور، والسؤال ما الذي أوصلنا إلى هذا التعقيد في استقدام العمالة المنزلية؟ ومن الذي عمل على تعقيد هذا الأمر؟، حتى أصبح من أصعب الأمور التي تواجه المواطن السعودي أن يجد له عاملة منزلية أو سائق لخدمته أو خدمة أولاده؟ وأجاب بقوله : إنها المصالح الخاصة؛ هذه المصالح التي جعلت الأمر بهذا التعقيد؛ حيث أسست مكاتب استقدام بمواصفات وشروط معينة جعلت المواطن ينفق على المكتب، وينفق على المكاتب في الدول التي نستقدم منها العمالة ولا يصل للعامل أو العاملة إلاّ الشيء اليسير من هذه المبالغ؛ بينما كانت الأمور في السابق في غاية التيسير وكانت التأشيرة تخرج خلال أسبوع، وفي خلال أسبوعين تكون في البلد المراد الاستقدام منه وتنتهي المسألة كلها في أقل من شهر؛ والآن الأمر في غاية التعقيد الشديد.

وتساءل ما إذا كانت وزارة العمل ستعقد اتفاقًا مع كل بلد نستقدم منه عمالة بمثل هذه الاتفاقية مع الفلبين؟ وهل هذه الاتفاقية ستراعي أحوال جميع المواطنين بفئاتهم، وأصنافهم في المملكة؟، أم أنها فقط للطبقة المخملية التي لديها القدرة على استقدام مثل هذه العمالة؟

ورأى أن هذه الاتفاقية جاءت زيادة في التعقيد؛ وأضاف نحن مع التنظيم، وحفظ حقوق العامل، وحفظ حقوق المواطن لكن ليس بالصفة التي جاءت في هذه الاتفاقية.

لابد من توعية أفراد العائلة السعودية بحقوق وواجبات العمالة

ولاحظ أحد الأعضاء أن معظم المشاكل التي تحدث (للعمالة الأجنبية في المملكة) تتركز في العمالة المنزلية؛ لأن مفهوم العمالة المنزلية الحديث، وحقوق وواجبات العمالة المنزلية لا يجب أن يكون محددًا فقط بموجب اتفاقيات بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل في الدول المصدرة للعمالة؛ بل ينبغي أن يتم بالتوعية الكاملة لكافة أفراد العائلة السعودية الذين يستقدمون سائقين وعاملات منزليات، بحيث يعرفُ كل فردٍ من أفراد الأسرة ما هي حقوقه وواجباته تجاه هذه الفرد الغريب عن الأسرة؛ ومتى تم ذلك تنتهي المشاكل بين الطرفين.

وقال: إن المعاملة الإنسانية الحسنة التي أمر بها الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم في رعاية عمَّال المنازل سيكون لها دور كبير في الابتعاد عن الخطر والمحاذير والحالات النفسية لبعض العاملين الذين قد تدفعهم أنفسهم إلى الانتقام أو ارتكاب بعض الجرائم؛ إذ ليس المقصود أنها مبررات مقبولة؛ لكن توعية كافة أفراد الأسرة بحقوق وواجبات العمالة المنزلية من شأنه أن يخفف بشكل كبير المحاذير والجرائم التي تقع، مع التأكيد على السفارات الخارجية بضرورة العمل مع الجهات الحكومية المختصة، إلى جانب التأكيد على مكاتب الاستقدام الأجنبية بضرورة توعية العاملين والعاملات بعادات وتقاليد المملكة.

يجب النص على تجريم هروب العامل أو العاملة

وشدد أحد الأعضاء على ضرورة أن تتضمن التزامات الطرف الثاني نصًا يجرم هروب العامل أو العاملة، وضرورة تعويض صاحب العمل السعودي عن ما ينتج من أضرار نتيجة لذلك.

وأضاف عضو آخر أن تصدير العمالة إلى الخارج يعتبر مصدر دخل تحرص عليه جميع الدول المصدرة للعمالة؛ لما يدره من عملة صعبة، وخفض لمستوى البطالة؛ مما يجعل تلك الدول تقدم تنازلات وتسهيلات لتتاح لمواطنيها فرص العمل في دول أخرى، ورأى أن هذه الاتفاقية جاءت على العكس تمامًا حيث فرضت الدولة المصدرة للعمالة شروطًا على الطرف الآخر بدون أي مقابل؛ بل ذهب إلى القول: إن وزارة العمل لم تحسن التفاوض، ولم تستغل ذلك بالوصول إلى معادلة متساوية، لاسيما أن قضية العمالة أصبحت ضرورة لأغلب الأسر، وكثير من تلك الأسر تعاني من تصرفات العمالة ولا تجد أي جهة تعطيها حقها؛ بل تجد الكثير من الصعوبات في الحصول على أبسط حقوقها.

وتساءل قائلاً: إلى متى سنستمر في تكتيف المواطن من قبل الجهات الحكومية وجهات أخرى مستفيدة مثل لجنة الاستقدام وغيرها دون رحمة؟ إذ أصبح المواطن يصرف على العمالة أكثر من صرفه على أولاده، وهل هذه التكاليف مبررة؟ ودعا إلى إعادة دراسة هذه الاتفاقية من قبل وزارة العمل، والتركيز على الاستثمار الأجنبي في المملكة بالسماح له بفتح مكاتب للتعامل معها مباشرة في استقدام العمالة المنزلية.

وتابع عضو آخر أن الجميع يعرف أزمة العاملات وما صاحبها من معالجات كانت في أغلبها خاطئة، حيث أثقلت كاهل الأسرة السعودية ماليًا ومعنويًا؛ ونعلم أن احتياجنا للخادمة أساسي وليس ترفًا، فالغياب الكثير من الخدمات المساندة للمرأة وللرجل؛ مثل: الحضانات، والنقل العام المريح، وأيضًا عدم وجود العاملات بنظام الساعة، وخلافه من الخدمات المساندة يبرر وجود هذه العمالة.

وأبدى آخر أسفه لانحياز غالبية مواد الاتفاقية لصالح العامل، ولم تنص على حفظ حقوق المواطن السعودي، أو ضوابطَ توقع العقاب والمسؤولية على تلك الدول. وأشار إلى ما ورد في المادة الرابعة من الاتفاقية من مطالبة لوزارة العمل بإيجاد آلية محددة لتقديم المساعدة للعمالة المنزلية على مدى الأربع والعشرين ساعة.

وتساءل قائلاً: هل يعقل أن الوزارة قادرة على تحقيق ذلك؟ ولماذا تزيد هذا العبء على أعبائها؟ ثم أين حق المواطن هنا؟ وكنا نأمل أن يقابل ذلك التزام سفارة الفلبين أيضًا بخدمة مماثلة في حالة هروب العاملة المنزلية، أو السائق المنزلي، أو الاعتداء على طفل أو امرأة من باب المعاملة بالمثل.

غياب الخدمات المساندة للمرأة وللرجل جعل احتياجنا للخادمة أساسياً وليس ترفًا

وأكد أحد الأعضاء أن الاتفاقية في مجملها تؤكد أننا في حاجة إلى العمالة المنزلية وبإلحاح؛ ولكن لا يعني ذلك عدم حفظ حقوق المواطن السعودي، ولا يعني السماح بارتفاع الأسعار بما يفوق دخل الأسرة السعودية. لذا، كان المطلوب أن تشتمل تلك الاتفاقية على مواد تحفظ صراحة وبقوة حقوق المواطن السعودي. وطالب بعدم الموافقة على هذه الاتفاقية.

بالتعاون بين تحلية المياه ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية و « العلوم والتقنية »
مجلس الشورى يدعو لإنشاء صناعة سعودية متكاملة في مجال تحلية المياه

الأستاذ/ محمد المطيري
رئيس لجنة الإسكان

دعا مجلس الشورى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى تطبيق الهندسة القيمية على مشروعات التشغيل والصيانة لرفع كفاءتها، وتقليل الصرف المالي لترشيد الاستهلاك مع إنتاجية المياه بأقل وقود.

كما دعا المجلس المؤسسة إلى التوسع في مجالات التعاون بين المؤسسة ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، لإنشاء صناعة سعودية متكاملة في مجال تحلية المياه.

وطالب المجلس في قراره المؤسسة بالاستفادة من الوظائف الشاغرة لديها على نظام العمل؛ لسد العجز الذي تشكو منه في كوادر الأمن والسلامة والإطفاء.

تطبيق الهندسة القيمية على مشروعات التشغيل والصيانة

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال جلسته العادية الرابعة والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٥/٢٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

SWCC

المؤسسة العامة لتحلية المياة المالحة - السعودية

وأوضحت اللجنة أن توصيتها الأولى جاءت للتأكيد على قرار المجلس الذي مضى عليه أكثر من أربع سنوات ولم يتم تنفيذه. فالمجلس حريص على التأكيد على قراراته إذا رأى أهمية ذلك، ومضى مدّة دون تنفيذها.

وأوضح رئيس اللجنة أن عدم ذكر الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية في تقرير المؤسسة لا يعني عدم وجود جهود في هذه المجالات؛ فلدى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة استراتيجية في تنويع مصادر الطاقة؛ تتلخص في الآتي :

١- مبادرة الملك عبدالله لتحلية المياه بالطاقة الشمسية.

٢- التعاون مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.

٣- التعاون البحثي مع كل من : مركز شركة هيتاشي زوسن اليابانية، وجامعة الملك سعود.

وأضاف المطيري أن هناك من يرى أن التقرير لم يشر إلى أي أرقام حول إيرادات المؤسسة من بيع إنتاجها من المياه المحلاة والكهرباء لشركة المياه الوطنية، وشركة الكهرباء السعودية. مفيداً أن اللجنة سوف تطلب من المؤسسة تضمين تقاريرها القادمة معلومات عن إيرادات المؤسسة.

ونوه إلى أن موضوع هدر المياه، وتعرفة المياه لا تقع ضمن اختصاصات المؤسسة.

وفيما يتعلق بأن المملكة تستخدم حوالي مليون ونصف برميل من النفط يومياً أي حوالي (١٧٪) من الإنتاج المحلي في تحلية المياه المالحة، وتوليد الكهرباء، في حين تمثّل مصادر المياه الجوفية ثلث تكلفة مياه التحلية. أفادت اللجنة أن التعاون قائم حالياً بين المؤسسة وبين مدينة الملك عبد الله للطاقة

الذرية والمتجددة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وسيثمر هذا التعاون (بإذن الله) وينتج عنه توفير مصادر متجددة للطاقة ستخفض الاعتماد على النفط. أما مصادر المياه الجوفية؛ فيعتمد عليها في المناطق التي تتوفر فيها هذه المياه، بينما يتم التركيز على مياه البحر المحلاة في المناطق التي تفتقر إلى توفر المياه الجوفية بكميات يُعتمد عليها كمناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والباحة، وعسير، وجازان، والمنطقة الشرقية.

المؤسسة تحلية المياه لا علاقة لها بتوزيع المياه بالشبكات العامة

وأوضح رئيس اللجنة أن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ليس لها علاقة بموضوع توزيع المياه بالشبكات العامة، والتوصيلات المنزلية؛ فهذا من اختصاص وزارة المياه والكهرباء، ومديرياتها، وشركة المياه الوطنية؛ فدور المؤسسة ينحصر في إنتاج المياه المحلاة ونقلها من محطات التحلية إلى خزانات استراتيجية بالقرب من المدن. وتتولى بعد ذلك شركة المياه الوطنية، ومديريات المياه توزيع هذه المياه.

وعما ورد في إحدى المداخلات من أن المملكة وضعت هدفاً لتحقيق مستوى يقترب من المستوى العالمي؛ وهو تغطية (٩٥٪) من مناطق ومدن المملكة بخدمات المياه والصرف الصحي، ووفقاً للاتجاهات الحالية؛ قال رئيس اللجنة إن ذلك يمكن أن يتحقق فنياً خلال المدة من ٢٠٣٠م إلى ٢٠٤٠م.

وبشأن ما أشار إليه بعض الأعضاء من أن استهلاك الفرد يصل إلى أكثر من ٣٠٠ لتر يومياً، وربما أكثر؛ الأمر الذي يمثل ضغوطاً ضخمةً على إمدادات المياه وعلى الميزانية. أفاد رئيس اللجنة أن مسؤولية المؤسسة هي إنتاج المياه المحلاة وتوصيلها للمدن، أما موضوع تغطية المناطق بخدمات المياه والصرف الصحي فهو من اختصاص وزارة المياه والكهرباء.

وعبر رئيس اللجنة عن أمل اللجنة في أن تتمكن المؤسس العامة لتحلية المياه، من خلال الأبحاث والتعاون مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والطاقة المتجددة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، من خفض تكاليف التحلية، وتخفيض حجم الاعتماد على الوقود الأحفوري. أما خفض تكاليف التحلية من خلال خفض تسريبات المياه؛ فهذا يقع ضمن اختصاص وزارة المياه والكهرباء.

استراتيجية شاملة للمياه تمتد حتى عام ١٤٧٢هـ

وبشأن الدمج بين الإدارة الفاعلة وإدارة الطلب على المياه بصورة منصفة وعادلة؛ بما يمكن الوصول بنصيب الفرد من الاستهلاك المحلي إلى مستوى معقول، ليصل إلى (١٧٠) لترًا يوميًا للفرد الواحد. وكذلك البدء بالأنشطة التجارية، وتخصيص المؤسسة، وإدخال تقنيات لتوفير المياه. أفاد رئيس اللجنة أن ما يتعلق بتخصيص المؤسسة فهذا الأمر لدى المجلس الاقتصادي الأعلى. أما موضوع تخفيض استهلاك الفرد؛ فالمؤسسة تشترك في لجنة فنية مع وزارة المياه والكهرباء لعمل استراتيجية شاملة للمياه تمتد حتى عام ١٤٧٢هـ.

أما ما يخص المياه المحلاة وإيصالها للمناطق؛ فإنها من المعايير التي تدرس في هذا الإطار تحديد استهلاك مقبول للفرد؛ حيث تم اقتراح ثلاث فئات كما يلي: الفئة الأولى (٢٥٠) لترًا للفرد، الفئة الثانية (٢٠٠) لتر للفرد، الفئة الثالثة (١٥٠) لترًا للفرد. أما إدارة الطلب على المياه بصورة عادلة، والمحافظة على المياه الجوفية، وزيادة الأمن المائي؛ فهذا من اختصاص وزارة المياه والكهرباء.

وأضاف رئيس اللجنة أن تقرير المؤسسة تطرق إلى موضوع الملوثات الغازية ومعالجتها تحت البند (عاشراً) بعنوان « الأمن والسلامة والبيئة »، كما ورد في إجابة المندوبين عند لقائهم بأعضاء اللجنة وسؤالهم عن أنظمة مراقبة الملوثات الغازية المنبعثة من مداخن الغلايات في محطات التحلية، لافتاً إلى أن المؤسسة تعمل على تعميم مراقبة كافة الملوثات ومعالجتها في محطاتها القائمة، وتم الأخذ في الحسبان ضمن مواصفات المحطات الجديدة التي يجري تنفيذها أو المستقبلية ما يضمن الالتزام بالمعايير البيئية. وفيما يخص محطات جدة القائمة، فلقد تم تركيب نظام(إف جي دي) للتحكم في مستويات انبعاثات النيتروجين.

وفيما يتعلق بطبيعة المشروعات البحثية التي تم تنفيذها بمعهد الأبحاث وتقنيات التحلية، والمشروعات التعاونية؛ والمأمول أن تجنيه المؤسسة من تلك المشروعات. قال رئيس اللجنة إن المؤسسة أفادت أنه تم في معهد الأبحاث بالجبيل التابع للمؤسسة التنسيق مع جهات علمية وشركات متخصصة في الطاقات المتجددة؛ بهدف تجربة عدد من التقنيات في إدخال منظومة الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر؛ وذلك بتوقيع اتفاقية بحثية مع شركة هيتاشي زوسن اليابانية بهدف تطوير نظم استغلال الطاقة الشمسية، وكذلك توقيع اتفاقية بحثية مع جامعة الملك سعود. مبيناً أن اللجنة سوف تطلب من المؤسسة تضمين تقاريرها القادمة نتيجة هذه الأبحاث.

وختم المطيري وجهة نظر اللجنة بأنها استفسرت من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إن كان هناك تعاون قائم مع مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، أم أن المؤسسة تخطط لقيام تعاون مستقبلي، وأفادت المؤسسة بأن هناك تعاون قائم مع مدينة الملك عبد الله يتمثل في مذكرة تعاون تم التوقيع عليها بين الجهتين عام ١٤٣٤هـ.

« التحول إلى مجتمع المعلومات » .. يواجه بيروقراطية التنفيذ والمتابعة
الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات..
صعوبات في متابعة التنفيذ!

د. سعدون السعدون
رئيس لجنة النقل والأتصالات وتقنية المعلومات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ١٦ / ٥ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات) للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة رأى أحد الأعضاء أن توصية اللجنة بمنح أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الاستقلال المالي والإداري لأداء مهامها، وإشرافها على الخطة بمرونة وفاعلية أكثر؛ مطلب جيد إلا أنه يصعب تحقيقه، فالأمانة مثلها مثل أي لجنة أخرى تساويها في الأهمية وربما تفوقها؛ وأمانة الخطة تعمل ضمن إطار وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهي الجهة التي تدعم أثناء مناقشة ميزانيتها مع وزارة المالية. أما أن تفردها اللجنة باستقلال مالي وإداري فأمر لم يتحقق لغيرها؛ مثل: اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإداري.

وأكد أهمية أن تعدل اللجنة من صياغة التوصية؛ بحيث يتم التأكيد على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بدعم أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ماليًا وإداريًا، بدلاً من إفرادها بالاستقلال المالي والإداري.

وأيده عضو آخر بإعادة النظر في توصية اللجنة الثانية التي تدعو لمنح أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الاستقلال المالي والإداري؛ مشيراً إلى أنه لم يتضح سواء من الصعوبات والمعوقات التي تضمنها التقرير، أو من إجابات مندوبي الجهة، بأن أمانة الخطة تواجه صعوبات مالية أو إدارية؛ لكي يتم النص والتوصية بمنحها الاستقلال المالي والإداري. كما أن صيغة الاستقلال المالي والإداري في التوصية غير واضحة، وقد يكون ارتباط أمانة الخطة بمعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات يعزز مركزها، ويدعم جهودها لتحقيق أهداف الخطة.

ورأى آخر أن استقلالية الأمانة ماليًا وإداريًا لإعداد الخطة الخمسية ومتابعتها أمر لا يتفق ومهام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وأهمية خطة التحول إلى مجتمع المعلومات؛ المحددة لتنفيذها عشرين عامًا. ورأى استبدال التوصية الثانية بتوصية أخرى تحث الوزارة على إنجاز المرحلة الثانية من خطة التحول إلى مجتمع المعلومات والمفترض أن يكون عام ٢٠١٣م؛ بداية لتنفيذها.

وأضاف عضو آخر أن التقرير أشار إلى أن آليات متابعة الخطة تتم على مستويين رئيسين؛ الأول: على مستوى المشروعات. والثاني: على مستوى الخطة بشكل عام دون تقديم تفصيلات وافية عن آليات المتابعة التي تتم على هذين المستويين.

ونوه إلى أن التقرير تضمن جداولَ توضح إجمالي المنجز من الخطة لعام التقرير على مستوى الأهداف، وعلى مستوى الخطة؛ لكن الجداول لم توضح المستهدف لعام التنفيذ، وما يفترض إنجازه، ومن ثم تعذر الحكم بتحقيق المستهدف، ولاحظ أن نسبة المنجز من الهدفين الثالث والسادس لم تتغير خلال عامي (٢٠١١/٢٠١٢م) بل ظلت النسبة ثابتة الأمر الذي يشير إلى عدم حصول تقدم في تحقيق هذين الهدفين.

وعبر عن اعتقاده بأن الجهة اعتمدت في توضيح ما تم تحقيقه من إنجازات من مخرجات مشروعات الخطة على مصدرين هما: ما تم الحصول عليه من معلومات من الجهات المنفذة لتلك المشروعات، وما توفر من معلومات من خلال مواقع الجهات وأنشطتها، ورأى أن هذه الطريقة في جمع المعلومات غير دقيقة، وغير وافية، ولا يعول عليها، وطالب الجهة بالبحث عن طرق أكثر موثوقية وشمولية.

وتابع العضو أن التقرير أشار إلى أن الجهة شرعت في الإعداد للخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات؛ لكن دون تقديم إضاءات حول ملامح هذه الخطة، والجوانب التي تغطيها. كما لم يوضح التقرير أسباب تأخر إعداد الخطة الثانية (لأن الخطة الأولى انتهت بنهاية عام ٢٠١٢م)؛ منوهاً إلى أنه من خلال قراءة إجابات مندوبي الجهة يتضح أن الخطة الثانية لم ترفع للمقام السامي بعد.

وتمنى عضو آخر لو أن اللجنة أوضحت في تقريرها وضع المملكة عند الحديث عن المقارنات الدولية في المجالات التي تغطيها مؤشرات المقارنة؛ لكن التقرير اكتفى بإيراد مجالات المقارنة دون إيضاح ترتيب المملكة في كل مؤشر، منوها إلى أن أمانة الخطة لم تحدد ما هو المطلوب من الجهات الحكومية أن تفعله إذا كان ما تقوم به حاليًا لا يتوافق مع متطلبات تنفيذ الخطة، أو التعليمات النافذة بهذا الصدد.

وأشار أحد الأعضاء إلى تكرار الكثير من الصعوبات والمعوقات التي أوردتها الوزارة قبل ذلك في التقارير السابقة، وتساءل قائلاً: على ماذا يدل ذلك؟ هل عجزت الوزارة عن إيجاد الحلول الناجعة لتلك الصعوبات؟ أم أن الخلل من الجهات الحكومية؟.

وطالب بتحديد دقيق لمصدر الخلل في التواصل؛ حتى تتمكن الوزارة من تقديم تقريرها السنوي بشكل وافٍ وموثَّق بالمعلومات المتكاملة.

ضعف التواصل بين الجهات الحكومية والأمانة العامة للخطة

كما لاحظ العضو أن الوزارة تواجه صعوبات في متابعة تنفيذ الخطة من قبل الجهات الحكومية لعدة أسباب؛ منها: ضعف التواصل والرد من قبل الجهات الحكومية على الأمانة العامة للخطة لإفادتها بمدى التقدم الحاصل في المشروعات المناطة بها. وقال: إن الوزارة اعتمدت في ذلك على الآلية البيروقراطية لمتابعة تنفيذ الخطة، وكان الأولى بها وهي الوزارة الأم والراعية للتقنية في المملكة أن تبتكر وسائل أخرى للتواصل بينها وبين الجهات الحكومية لمتابعة تنفيذ الخطة، فعلى سبيل المثال: إنشاء موقع إلكتروني يُمَكِّن كل الجهات من الدخول على الموقع وتعبئة بيانات مشروعاتها، ومراحل التنفيذ، ومدى التقدم الحاصل، وبهذا يصب لدى الوزارة بصورة إلكترونية فعالة؛ دون الحاجة للمعاملات الورقية والتي تأخذ الوقت الكثير للرد عليها، وكذلك كان يمكن للوزارة تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي للخطة؛ للتواصل من خلالها عن المشروعات الوطنية بين كافة المواطنين، والجهات الحكومية، وغيرها من الأفكار الكثيرة.

وأضاف إن الوزارة لم تذكر مدى المساهمة الفاعلة التي أحدثتها الخطة في توطين صناعة تقنية المعلومات في المملكة، وما مدى مساهمة الشركات الوطنية في ذلك وخصوصًا المؤسسات المتوسطة والصغيرة؟.

وبعد أن لفت النظر إلى أن صناعة البرمجيات من أهم الصناعات في مجال التقنية، تساءل عن دور الخطة الوطنية في تحفيز هذا المصدر الحيوي من مصادر الدخل في الكثير من البلاد، مشيراً إلى أن الجهات الحكومية تنفق مئات الملايين لشراء برمجيات، أو رخص لأنظمة لتمكنها من أداء عملها.

وتساءل عن عدم قيام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أو أي ذراع استثماري آخر بإنشاء شركة متخصصة لصناعة البرمجيات للقطاعات الحكومية. ورأى أن ذلك أجدى وأنفع من إهدار مئات الملايين على أنظمة مصدرة من الخارج قد لا تتوافق في كثير من الأحيان مع متطلبات العمل في المملكة، مثل دعم اللغة العربية والأنظمة واللوائح المعمول بها في البلد، إلى جانب أنه سيسهم في توطين حقيقي لهذه الصناعة الضخمة، ويتيح الآلاف من الوظائف للشباب السعودي خريجي كليات التقنية في الجامعات السعودية المختلفة.

الوزارة لم تذكر مساهمة الخطة في توطين صناعة تقنية المعلومات

من جانبه أشار أحد الأعضاء إلى ما ورد ضمن إجابة المندوبين على تساؤلات أعضاء لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بأن برنامج (يفي) يضع متطلبات التعامل الإلكتروني فيما بين الجهات الحكومية، وأن هناك "مئة وخمس" جهات حكومية مشاركة في هذا البرنامج، الذي يتضمن مواصفات معيارية لتبادل البيانات بصيغ موحدة لتسهيل الربط والتكامل في أنظمة المعلومات بين الجهات الحكومية. وتساءل العضو ما إذا كانت المئة وخمس جهات حكومية المشاركة في البرنامج، قد أعدت جميع بياناتها بالفعل بهذه الصيغة المعيارية، وارتبطت بقناة (تكامل) الحكومية الآمنة لتبادل البيانات والمعلومات، وأصبح بالفعل تبادل البيانات بين الجهات الحكومية يتم بصورة إلكترونية متكاملة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هو المقصود من ذلك؟ وطالب اللجنة بأن تجيب عن هذه التساؤلات، وتترجمها إلى توصيات قد يكون فيها الفائدة.

ولاحظ عضو آخر أن تقرير الوزارة يخالف، في رصد مستوى سير مشروعات هذا الهدف، الطريقة المتبعة في رصد سير مشروعات الأهداف الأخرى، إذ أنه فيما يتعلق بالأهداف يذكر على التوالي ما تم الانتهاء من إنجازه، ثم ما هو تحت التنفيذ، وما هو تحت الدراسة؛ في حين ينفرد هذا الهدف المهم بحشر ما تم الانتهاء منه بين ما هو تحت التنفيذ، وما هو تحت الدراسة. وقال : إن المنجز من مشروعات الهدف الخاص بخدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني، واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية، من أهداف الخطة منذ إقرارها عام ١٤٢٨هـ وحتى الآن، لا يتجاوز (١٦٪) من نسبة المقرر إنجازه، في حين نجحت الوزارة في الانتهاء من مشروعات الأهداف الستة الأخرى بنسب تجاوزت الـ(٥٠٪) وبمراحل بينة في عدد منها. وتساءل عن المعوقات التي تحول دون إعداد ومن ثم تنفيذ برامج ومشروعات يتحقق بها هذا الهدف المهم الذي مكانه الصحيح أن يُدرج كثاني أهداف الخطة إن لم يكن أولها؛ والأجدر بالعناية والاهتمام.

كما تساءل أحد الأعضاء عما ينتظر من هذه الخطة وما صدر قبلها من مناشط وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إن لم يتحقق من خلالها تأصيل هويتنا السعودية العربية والإسلامية لغةً، وعقيدةً، ومواطنة؟ أو أن نسلم من شرها الذي لا تخفى شواهده المحيطة بنا من كل جانب. وقال: إن الواقع يبرهن أننا رهن اتجاهين: الأول: الاحتفاء المبالغ فيه في كثير من وسائل التقنية وبرامجها الترويجية بالعامة؛ بمختلف تجلياتها وبتنوع نجومها، في مقابل الاهتمام المتواضع بما يقابل ذلك من كل ما يتعلق باللغة العربية الفصحى، أما الاتجاه الثاني: فهو ما تبدو عليه شواهد هذا الاهتمام المتواضع من قصور بيِّن في آلية توظيف التقنية بوسائلها المختلفة في خدمة الهوية الوطنية والإسلامية من خلال اللغة نفسها، ويحسن بالتقرير تضمين المشروعات المعتمدة في الخطة لهذا الجانب حتى نستبين طبيعة تلك المشروعات ومدى جدواها.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هناك توجهاً أكاديمياً متسارعاً ومتنامياً حاليًا في عدد من جامعاتنا لتوظيف التقنية في خدمة الدراسات اللغوية تحت تسمية (حوسبة اللغة)؛ وقال إذا كانت مثل هذه الدراسات مجدية على مستوى الحصر المعجمي، وجزء من التحليل النحوي؛ فإن جدواها تنعدم بل تنقلب سلبًا في كثير من التناولات التي تُعنى بقياس الذائقة، والتحليل النقدي الشامل والمفصل في الوقت نفسه، بل إن عددًا من المتحمسين لهذا التوجه انصرفوا لتفعيله في دراسات تنصب على تعبيرات وسياقات عامة، فإذا كانت مصادر وسائل التقنية المتمثلة في الوزارة وفي القائمين على تنفيذ الخطة هنا، ومعها مصادر تعليم اللغة ودراستها في تعليمنا العالي متخاذلين في إيلاء لغتنا الفصحى، ومن ثم هويتنا الوطنية والإسلامية حقها من الاهتمام، بل في عدم الكف عن مساندة الساعين للنيل منها بوعي أو بدون وعي؛ فلنبشر بما لا تحمد عواقبه في قادم الأيام، ومن المهم الأخذ بالتوصية "الثانية" وتأييدها.

بعض الأجهزة الحكومية لا تزال بطيئة في تطبيق التعاملات الإلكترونية

وقال أحد الأعضاء أن بعض الأجهزة الحكومية لا تزال بطيئة في تطبيق تعاملات الحكومة الإلكترونية، ما عدا وزارة الداخلية والتي أنشأت مكتب وزير الداخلية للاتصال المرئي، ومن المهم لو عُممت مثل هذه الفكرة من قبل وزارة الاتصالات في جميع مكاتب الوزراء.

وأشار عضو آخر إلى أن أسعار الاتصالات انخفضت عالميًا بنسبة (٢٠٪) في الوقت اذي وصلت فيه إيرادات شركات الاتصالات في المملكة إلى أربعة وثمانين مليار ريال، وأكد أهمية قيام اللجنة بالتأكيد على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على تطوير نظم التعاملات الإلكترونية؛ لمساندة إعداد خطة التنمية والتحقق من الإنجاز الكمي والنوعي للبرامج والمشروعات وآثارها التنموية.

كذلك وضع سقف زمني للوصول بالتعاملات الإلكترونية لجميع الأجهزة الحكومية لتصل إلى (١٠٠٪)، وتوفير الدعم والمساندة من وزارة الاتصالات للأجهزة التي تواجه صعوبات باستكمال هذه النسبة، ويكون السقف الزمني لهذه الأجهزة هو نهاية الخطة الخمسية للخطة الوطنية للاتصالات.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن قيمة المؤشر العام الشامل لقياس تنمية الاتصالات في عام ٢٠١١م كان (٥,٤٣)، وكان المتوسط العالمي (٤,١٥)، بمعنى أن المملكة كانت فوق المتوسط؛ إلا أن ترتيب المملكة عالميًا كان (٤٧).

لذا فإن المؤشر الذي حققته المملكة من الخطة لا يعكس حجم الإنجاز من المشروعات؛ مما يعني أن هناك خللاً وقصورًا في أداء هذه المشروعات. وشدد على ضرورة معالجة القصور والنظر إلى أوجه الضعف لتلافي ذلك في الخطة القادمة، لاسيما أن التمويل المالي للخطة لم يكن عائقًا أمام تنفيذ مشروعات الخطة.

ولفت آخر إلى أن كفاءة بعض المشروعات المتعلقة بالتعليم والتدريب التي أنجزت لم تكن بالمستوى المأمول إما موضوعًا، أو كفاءةً، أو تلبية للأهداف الموجودة. وطالب اللجنة بوضع توصية تحث الأمانة على أن تبذل ما في وسعها في معالجة القصور وإعادة النظر في الأهداف، وتحقيق ما يمكن تحقيقه من كفاءة أعلى في المشروعات التي تُنفذ.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما تضمنه تقرير الوزارة من أنها تتوقع إنجازات جوهرية في بنية المجتمع بنهاية تنفيذ الخطة الأولى؛ وأهمها إيجاد مصدر دخل جديد للميزانية العامة، وتساءل عن تلك التوقعات.

وأكد أحد الأعضاء أهمية مشروع صناعة الأقمار الصناعية الصغيرة، والتركيز على تقنية المعلومات وصناعة الاتصالات، بل عده مطلب أساس؛ وأبدى أسفه لعدم تحقيق المملكة أي تقدم في هذا المجال حيث لا تزال دون المستوى المطلوب، وبخاصة في مجال الأقمار الصناعية الصغيرة مقارنةً بالدول الإقليمية المجاورة.

مشيراً إلى أن الأقمار الصناعية الصغيرة لا تتجاوز تكلفتها "٥٠٠ ألف" ريال، ورأى تطويرها، وتغيير نمط ثقافة الاحتكار، والتوسع في مجال البحث العلمي والتطوير وتشجيع روح الفريق الواحد.

وأكد أحد الأعضاء أن النسبة المحققة من الهدف السادس تعد من أدنى النسب؛ حيث بلغت (٣,٤٧٪) في حين حقق الهدف الأول (٢٤.١٦٪) وتفاوتت بقية الأهداف ما بين (١٩.٨٪) و(٥.٨٧٪) فيعتبر هذا الهدف أقل الأهداف تحقيقًا؛ وذلك بالنظر إلى بقية الأهداف عمومًا، وإلى وزنه الأصلي في الخطة وهو (٦.١٢) فهو هدف قليل الحظ في وزنه قياسًا بالخطة، وقليل الحظ في تحقيقه على مستوى الأهداف، معتبراً أن أهمية هذا الهدف تبرز في ظل التزايد المحموم لاستخدام الاتصالات والإنترنت في المملكة تحديدًا؛ حيث بلغت حسب بعض التقارير بنهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٣م، حوالي (١٦,٤) مليون مستخدم،

وضع سقف زمني للوصول بالتعاملات الإلكترونية لجميع الأجهزة الحكومية

أي ما يعادل (٥٥٪) من عدد السكان. في حين تظهر الجريمة الإلكترونية كانتحال الشخصية، واختراق المواقع، والاحتيال، وخروقات الملكية الفكرية، والابتزاز والتشهير والجرائم الإباحية. مما يعزز أهمية دور الخطة في الجانب الوقائي للانتماء الديني والهوية الوطنية. ولم تبرر اللجنة هذا الانخفاض في مستوى التحقيق في إجابات المسؤولين، أو ما ورد في تقريرها، خصوصًا أن هذا الهدف هو هدف محوري ومؤثر، أيضًا في المبادرات والخطط التي أشارت لها الخطة؛ مثل الخطة الإستراتيجية للتربية والتعليم، ومشروع الملك عبد الله (تطوير) وغيرها. وطالب بأن تشمل توصيات اللجنة التأكيد على متابعة الأهداف الأقل تحققًا في الخطة؛ ومنها الهدف "السادس"، ووضع وزن لها في الخطة الخمسية القادمة بما يتناسب مع ما لها من أهمية مع متابعة تنفيذه.

المطالبة بتعليق اللائحة لحين اكتمال البنية التنظيمية للقطاع الأهلي
مشروع لائحة جمع التبرعات.. الأولوية لصدور نظام الجمعيات الأهلية

أ / عبد العزيز الهدلق
نائب رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسره والشباب

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية العشرين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٠ / ٥ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مشروع لائحة جمع التبرعات وصرفها للوجوه الخيرية داخل المملكة الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز الهدلق.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أشار أحد الأعضاء في مستهل المداخلات إلى أنه من المتعارف عليه أن اللوائح التنظيمية والتنفيذية تصدر بعد صدور الأنظمة التي تتبعها. وفيما نحن بصدده الآن هو نقاش مشروع لائحة قبل صدور النظام الخاص بها وهو نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي وافق عليه مجلس الشورى بقراره رقم ٥٩ / ٧٧ وتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٤٢٨هـ بعد دراسته من قبل لجنة خاصة في المجلس.

وتساءل قائلاً: ما معنى أن نناقش إصدار لائحة قبل صدور النظام الخاص بها؟؛ مع الإشارة إلى أنه وبموجب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ فإن الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية هي المعنية بإصدار مثل هذه اللائحة وغيرها من اللوائح التنفيذية.

ولفت النظر إلى اعتراض عدد من الجهات على مواد مشروع النظام وفق ما تضمنه محضر هيئة الخبراء رقم ٣٩٥ عند دراسة النظام بعد صدوره من مجلس الشورى، في المقابل أيدت وزارتا الداخلية والخارجية لمجمل مواد مشروع النظام.

ونوه إلى أن من الحجج التي ساقتها الجهات المانعة لمشروع النظام رغبتها في الاحتفاظ بتبعية الجمعيات لها؛ وهنا تساءل العضو عن ما هية الخوف من استقلال هذه الجمعيات؟. مشيراً إلى أن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب لاحظت عند دراستها لمشروع لائحة جمع التبرعات في عام ١٤٣١هـ وجود تباين واضح في الموافقة على هذه اللائحة قبل إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وكأنها تشير إلى أن هناك محاولة لاجتزاء نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتعطيل إصداره. في حين أن لجنة الشؤون الاجتماعية الحالية لم تبين موقفها من رأي اللجنة السابقة؟.

واقترح آخر على اللجنة توصية جديدة نصها: «سرعة إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية»، مشيراً إلى أنه من الأولى العمل على سرعة اعتماد نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية قبل اعتماد لائحة جمع التبرعات داخل المملكة.

وتابع أنه بالرغم من أهمية هذه اللائحة في ظاهرها، لتنظيم جمع التبرعات، وضبط مسارات الصرف؛ إلاّ أنها تعالج جزءاً من نظام أشمل وأعم.

من جهته قال عضو آخر: إن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية نَصَّ على إنشاء الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي الهيئة المنظمة لعمل الجمعيات والمؤسسات والمشرفة عليها. ومن مسؤوليات هذه الهيئة وضع واعتماد لائحة تنظيمية لجمع التبرعات وآلياته؛ وهذا هو التنظيم الصحيح؛ بحيث ينتج عن نظام الجمعيات اللوائح التنظيمية المختلفة بما فيها تلك الخاصة بجمع التبرعات وآلياته.

استبدال «صيغة المنع» بأنظمة تكفل جمع التبرعات وصرفها بشكل سليم

كما أضاف أحد الأعضاء أن المادة السابعة والأربعون نَصَّتْ في البند الأول من نظام الجمعيات على: "يجوز للجمعيات الأهلية ذوات النفع العام جمع التبرعات وفق لائحة جمع التبرعات بعد موافقة الهيئة بتنفيذ برامج محددة". أي أن النظام الذي اعتمده المجلس سابقاً يضمن تنظيم جمع التبرعات من قبل الجمعيات، كما أكدت اللجنة سابقاً أن اللائحة المقترحة تتعارض مع ما ورد في الأحكام العامة لنظام الجمعيات.

ولفت آخر إلى أننا نرى تحركاً مقلقاً نحو العمل على إعداد اللوائح التنظيمية لجميع التبرعات قبل اعتماد النظام السابق له؛ إما لتفادي الإجراءات التشريعية الضرورية لذلك، أو لإعطاء المؤسسة مجالاً أكبر من الحرية الإدارية والتنفيذية دون مرجعية رقابية، وفي هذا مخالفة للإجراءات المتبعة والسياق المنطقي.

من جانبه أكد عضو آخر الحاجة الماسة لاكتمال البنية التنظيمية للجمعيات الأهلية؛ مشيراً إلى أن الخطط العامة للتنمية، والاستراتيجيات الوطنية المتعددة مثل (الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والإستراتيجية الوطنية للشباب، والإستراتيجية الوطنية للتحول لمجتمع المعرفة) كلها تدعو إلى قيام مؤسسات المجتمع المدني لتساندها في تحقيق أهدافها. وقال: إن الكثير من المواطنين الذين يريدون تشكيل مثل هذه الجمعيات، لا يستطيعون الحصول على التراخيص لإنشائها في ظل غياب هذا النظام، مستشهداً بما ذكره معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تحت قبة المجلس في زيارته الأخيرة، حيث قال: "لمسنا رغبة المواطنين في إنشاء جمعيات لمكافحة الفساد ولكننا نواجه مشكلة في الترخيص".

وأضاف العضو أننا لا نبالغ عندما نقول أننا لن نستطيع تحقيق خططنا التنموية ولا ترجمة استراتيجياتنا الوطنية دون توفير البيئة التنظيمية المناسبة للجمعيات والمؤسسات الأهلية. كما أنّ الحد من الممارسات السلبية لبعض الجمعيات والمؤسسات، وبالذات فيما يخص موضوع جمع التبرعات لن تكفله لائحة لوحدها؛ دون إنشاء الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية. فبالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية (الإدارية والمالية) التي ستتحلى بها هذه الهيئة، فإنه سيكون منوطاً بها توعية تلك الجمعيات والمواطنين لقطع الطريق أمام حملات جمع الأموال التي غالباً ما تنشأ في الخفاء. ورأى التمسك برأي لجنة الشؤون الاجتماعية السابق في عام ١٤٣١هـ والذي نص على عدم مناسبة دراسة هذه اللائحة من قبل مجلس الشورى قبل إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وقال: إن التصويت بالموافقة على هذه اللائحة قد يعني تراجع المجلس عن قراره السابق حول نظام الجمعيات، وتمنى من اللجنة إعادة النظر في توصيتها المقدمة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن لغة الخوف من الإرهاب سيطرت على مشروع اللائحة؛ مع أن معظم دول العالم تعرضت للهجمات الإرهابية ولكنها لم تمسّ العمل الخيري. ولفت النظر إلى أنه لا توجد أي جمعية من الجمعيات الخيرية المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشؤون الإسلامية والبالغ عددها ما يقارب عشرة آلاف جمعية؛ استغلت أعمالها في دعم العلميات الإرهابية.

وأضاف عضو آخر إن منع الجمعيات الخيرية من نشر الإعلانات إلاّ بموافقة الجهة المشرفة وفق ما تضمنته المادة الثامنة في مشروع اللائحة؛ يصعب تحقيقه في ظل العدد الكبير من الجمعيات الخيرية الرسمية.

وتساءل آخر لماذا يطلب من الجمعية الخيرية أخذ الإذن عند رغبتها في جمع التبرعات للوقف الخيري التابع لها؟. وقال إن الوقف الخيري ملك للجمعية وباستطاعتها أن تبيع هذا الوقف. وتمنى إعادة النظر في المادة الخامسة عشرة من مشروع اللائحة.

ورأى أحد الأعضاء أنه من المناسب الإبقاء على المادة الحادية عشرة كما وردت من الحكومة. وطالب بإضافة عبارة "يعلن عنه" بعد كلمة: قراراً الواقعة في المادة السادسة عشرة؛ بحيث يكون من يقوم بالتبرع على علم بذلك.

واستحسن العضو تعديل المادة السابعة عشرة؛ بحيث يكون في بدايتها النص الآتي: "يجوز لوزارة الداخلية وبالتنسيق مع الجهة المشرفة أن تطلب من مؤسسة النقد العربي السعودي إيضاح الحجز التحفظي..إلخ"، وتوضيح الجهات الدعوية والخيرية التي يحق لها جمع التبرعات في مادة تفسيرية.

وقال آخر: إن اللائحة لم تتطرق إلى من يستخدم وسائل التواصل الحديثة (الإنترنت) سلباً أو إيجاباً لجمع التبرعات، والإجراءات المترتبة على ذلك.

واقترح عضو آخر إضافة عبارة: "بموجب شيكات" بعد عبارة: "من حسابها البنكي"؛ وذلك في المادة "العاشرة"؛ للتأكد من أن عملية الصرف ليست بموجب سندات صرف خارجية أو بطريقة نقدية بعد سحب المبلغ من الحساب البنكي.

كما اقترح آخر إضافة نص للمادة الثالثة عشرة طالب اللجنة الخيرية التي تقوم بجمع التبرعات بتدوين اسمها على السند الخاص بالتبرعات.

وتعليقاً على المادة الثانية رأى أحد الأعضاء حذفها لأن مضمونها متحقق في المادة الثالثة عشرة. كما رأى إضافة "وسائل الإعلام الإلكترونية مثل موقع الجهة الإلكتروني" في نص المادة السابعة. و إعادة صوغ المادة التاسعة والتي تبدأ بكلمة لا يجوز؛ بحيث تبدأ بكلمة يجوز وبشرط.

ولاحظ عضو آخر وجود تناقض ما بين المادة الأولى والمادة السابعة عشرة؛ موضحاً أن الأولى تشترط الحصول على تصريح لجمع التبرعات، والمادة السابعة عشرة تسمح بجمع التبرعات.

أحكام اللائحة أغفلت «المتبرع» ولم تبين حقوقه وواجباته

ولاحظ أحد الأعضاء أن المادة الأولى تنص على أن هذه اللائحة تطبق على جميع الجهات الخيرية والدعوية المرخص لها نظاماً بالعمل داخل المملكة التي يجيز نظامها تلقي التبرعات. كما تضمنت اللائحة أحكاماً تنظم جهات أخرى لها علاقة بهذا النشاط؛ ومنها: المطابع الأهلية، ووسائل الإعلام. لكن اللائحة لم تتطرق إلى جانب مهم وهو المتبرع، سواءً كان شخصاً طبيعياً، أو شخصاً اعتبارياً؛ فلم يرد ضمن أحكام هذه اللائحة ما يبين حقوقه وواجباته. كذلك يجب أن تتضمن اللائحة تعريفات للمصطلحات والأحكام الواردة بها؛ فما المقصود بالتبرع والدعوة إليه؟.

كما لاحظ عضو آخر أن اللائحة خلت من أي حكم يبين المسؤولية المدنية والجنائية للأشخاص الذين يتولون جمع التبرعات، أو الأشخاص المشرفين على الهيئات أو الجمعيات الخيرية، أو وسائل الإعلام، والمطابع. لذلك يجب أن يكون هناك نص قانوني يجرم المخالفات، ويحدد العقوبات.

وأشاد أحد الأعضاء باللائحة؛ موضحاً أنها تسهل وتنظم التبرعات سواء للمتبرعين أو الجمعيات الخيرية، وعد إقرار هذه اللائحة طريقاً ميسراً لإقرار نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية، والذي هو حالياً قيد الدارسة بعد خروجه من المجلس، ولاحظ على المادة الرابعة التي حددت طرق جمع التبرعات أن وسائل جمع التبرعات الحديثة الواردة في المادة هي وسائل تقنية وحديثة، وقد تستحدث وسائل جديدة، وتساءل عم ما إذا كانت هذه المادة تستوعب جميع الوسائل المتاحة حالياً ومستقبلاً لجمع التبرعات؟ ما دامت هذه الوسائل موثقة ويمكن الاحتفاظ بالسجلات من خلالها.

كما تساءل عن المادة السادسة عشرة التي ذكرت أن لمؤسسة النقد العربي السعودي حق إيقاف الحساب، وتجميد الأموال، ومصادرتها، وقال: هل هي جهة الاختصاص في هذا الجانب؟ لاسيما أنها جهة تنفيذية، ووزارة الداخلية هي الجهة المشرفة على ذلك. وهل يجوز للجهات الخاضعة لنظام الزكاة والدخل، والنظام الضريبي دفع جزء من الأموال الزكوية أو الضريبية للجمعيات الخيرية وخصمها من المبالغ المستحقة عليها؟.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المملكة وأهلها تربوا على حب الخير والعطاء، إلا أن أهل الشر كانوا وراء تغيير مسار الأعمال الخيرية. ومن ذلك تأتي أهمية هذه اللائحة، وتساء عن إضافة الجهات الدعوية على المادة الثالثة؟. لاسيما أن هناك جهة معنية بالدعوة وهي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ورأى أهمية تحديد الجهة المشرفة، سواء كانت وزارة الداخلية، أو هيئة التحقيق والادعاء العام.

واقترح أحد الأعضاء أن تحول هذه اللائحة إلى نظام ينظم عمليات جمع التبرعات بشتى أنواعها، ويحفز عليها، كما يحسن أن يُبنى النظام على الأسلوب الحديث في جمع التبرعات، لاسيما أن الناس اتجهت الآن للتعاملات الإلكترونية في جمع التبرعات، وأبدعت الدول المتقدمة في ابتكار وسائل جمع التبرعات. وطالب بحذف عبارة: "الدعوة إليها" من نص المادة الثانية من مشروع اللائحة الوارد من الحكومة؛ لأن ذلك يتيح لأي شخص الدعوة لجمع التبرعات، وشدد على ضرورة تنظيم صناديق جمع التبرعات وإقرارها في اللائحة؛ لأن هناك تبرعات عينية ينبغي مراعاتها.

واقترح العضو تعديل صوغ المادة السادسة لتكون بالنص الآتي: "ولا يجوز فتح حساب شخصي لجمع التبرعات"، ولاحظ أن الحق الخاص للمتبرع لم يراع في المادة السادسة عشرة؛ مشدداً على أهمية تحديد الجهة المشرفة في المادة التاسعة عشرة بجهة واحدة تضع التعليمات؛ لكي تتوحد تلك التعليمات.

عضو آخر طالب بحذف المادة السادسة عشرة لأنها بحسب رأيه تفتح المجال للاجتهادات التي قد تكون شخصية. وقال: لا يمكن وضع عقوبة إلا وفق أمر قضائي.

جانب مُلِّح من عملية « السعودة » ..؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

« **السعودة** »، أو توطين الوظائف والأعمال في القطاعين العام والخاص في بلادنا العزيزة، هي أمر حيوي، بالنسبة لمواطني المملكة، ولحاضر ومستقبل بلادهم. وهي هاجس وطني مُلِّح ... يسعى – أو يجب أن يسعى – كل مسئول في هذه البلاد، بقيادة وتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لتحقيق أكبر قدر وكيف ممكن من هذه « **السعودة** » ... التي هي – في واقع الأمر – « وسيلة « لخدمة ورفعة هذه البلاد، في أرقى وأكبر مستويات هذه الخدمة. وإذا كانت عملية « **السعودة** » متعثرة في شتى مجالات الخدمة المدنية، ومختلف حقول القطاع الخاص السعودي، فإنها في بعض الحقول العامة والخاصة تكاد أن تكون معدومة .... ويبدو أن ذلك ينطبق على الممثليات السعودية في الخارج، وعلى الممثليات الأجنبية بالمملكة.

في معظم الممثليات السعودية في الخارج (عددها الان ١١٠) من قنصليات وسفارات وملحقيات، نجد أن غالبية العاملين فيها من غير السعوديين، سواء من جنسية البلد المضيف، أو من جنسيات أخرى مختلفة. حيث يلاحظ أن هناك عدداً محدوداً من السعوديين العاملين، بمن فيهم رئيس البعثة، وعدد كبير – نسبياً – من العاملين من جنسية البلد المضيف، ومن جنسيات أخرى مختلفة.

ونفس الشيء يقال عن الممثليات الأجنبية بالمملكة. إذ غالبًا ما لا نجد سعودياً واحداً يعمل في أي منها. فالعاملون هم من جنسية البلد الضيف، وأيضاً من جنسيات أخرى – في أغلب الحالات. فمن يزور أي ممثليه أجنبية ببلادنا، غالباً ما لا يجد سعودياً واحداً، يعمل فيها... بينما كل العاملين من جنسية البلد الضيف، ومن جنسيات آسيوية وإفريقية مختلفة.

هذا يحصل رغم وجود أعداد كبيرة – نسبياً – من الشباب السعودي المؤهل للعمل، سواء في الممثليات السعودية بالخارج، أو بالممثليات الأجنبية في المملكة. هناك أعداد من خريجي العلوم السياسية، وغيرها من العلوم الاجتماعية (اقتصاد، قانون، تاريخ ... الخ) يقبعون في منازلهم عاطلين... رغم مرور سنتين، أو أكثر، على تخرجهم من الجامعة. كما أن هناك خريجين من أقسام اللغات الأجنبية المختلفة لا يجدون عملاً، لا في الممثليات السعودية بالخارج، ولا في مثيلاتها الأجنبية بالمملكة. وزارة الخارجية السعودية توظف – مرة كل سنتين – عدداً محدوداً جداً من هؤلاء. أما البقية – أو الغالبية من هؤلاء الخريجين – فإما يكون مصيرهم البطالة – المؤقتة وغير المؤقتة – وإما أن ينصرفوا – إضطراراً – للعمل في مجالات بعيدة عن حقل اختصاصهم واهتمامهم. وهذا أمر سيء... لابد من معالجته. فشبابنا يستحقون منا كل الرعاية والاهتمام الممكنين.

إن فتح الباب أمام شبابنا وشاباتنا للالتحاق بهذه الأعمال، لا يحقق هدف التخفيف من وطأة البطالة فحسب، بل إن هناك فوائد سياسية وأمنية واجتماعية وإعلامية كثيرة يمكن جنيها من جراء تشجيع الشباب السعودي على اقتحام هذا الميدان، وبقوة. وقد جرت العادة الدبلوماسية العالمية، أو الدولي، أن تسعى كل ممثلية لتوظيف عدد من مواطني البلد المضيف – واحد، أو أكثر-. فذلك يسهل للممثلية المعنية التعرف على البلد المضيف وعلى حضارته وتنظيماته ومؤسساته. ويبدو أن هذا التقليد الدولي مستبعد من قبل الممثليات الأجنبية بالمملكة، لأسباب غير معروفة. وهنا يجب أن تتدخل الجهات المعنية السعودية لكسر هذا الاستبعاد ـ ربما غير المقصود- .

كما يجب على هذه الجهات أن تسعى باتجاه « **السعودة** » الممثليات السعودية بالخارج، لأقصى ما يمكن. أما التحجج بارتفاع أجور السعوديين، وعدم جدارتهم ، وارتفاع تكلفة ابتعاثهم ، وعدم وجود " وظائف " معتمدة لسعوديين، فهي حجج ضعيفة وواهية ... إذا أخذنا في الاعتبار أهمية وحيوية مثل هذه « **السعودة** » بالنسبة لأمن ورفاه هذا الوطن. هذه الأهمية التي يجب أن تدفعنا للمسارعة في حل هذه المشكلة غير العويصة.

وقد أصدر مجلس الشورى – بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٤٣٢هـ – إثر دراسته التقرير السنوي لوزارة الخارجية قراراً بهذا المعنى... أي بما يسهم – بإذن الله – في حل هذه الإشكالية، بما يحقق المصلحة العامة العليا للبلاد. وتم رفعه للمقام السامي. والمؤمل أن تتم الموافقة على ها القرار؛ وأن يفعل على أرض الواقع، في أسرع وقت ممكن. فقد طال انتظار اختفاء هذه الظاهرة السلبية في واقعنا الدبلوماسي. والله المستعان ؟

دعا الصندوق إلى التوسع في افتتاح الأقسام النسائية في المناطق
المجلس يطالب صندوق تنمية الموارد البشرية بدعم المنشآت الصغيرة

طالب مجلس الشورى صندوق تنمية الموارد البشرية بزيادة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة ودعمها لتوفير بيئة عمل مناسبة وجاذبة للكفاءات الوطنية وتعزيز استقرارهم الوظيفي.

كما طالب المجلس الصندوق بالتعاون والتنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في مجالات البحث العلمي، والموارد البشرية وتوطين الوظائف، وتضمين التقارير القادمة مؤشرات قياس الأداء (KPIs).

وأكد المجلس على قراره السابق الذي ينص على: (تكثيف البرامج الإعلامية الموجهة للمنشآت الخاصة ولطالبي العمل للتعريف بدور الصندوق وإجراءات الاستفادة من خدماته).

كما دعا المجلس الصندوق إلى التوسع في افتتاح الأقسام النسائية لتشمل جميع مناطق المملكة، لتسهيل التدريب والتوظيف للمرأة، ووضع برنامج باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات يتيح العمل عن بعد خاصة في المناطق النائية وغير الجاذبة لطالبي العمل.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال جلسته العادية الحادية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ١٦/٥/١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي.

وأوضحت اللجنة أن الخطة الإستراتيجية لصندوق تنمية الموارد البشرية والرؤية والرسالة جاءت في مقدمة التقرير السنوي للصندوق وتم تلخيصها في مقدمة تقرير اللجنة، أما ما جاء في الجدول رقم (٤) والموضح في الملحق رقم (١) من التقرير فهو يعرض الأهداف التنفيذية وما تحقق منها ومعوقات التنفيذ. كما لا ترى اللجنة أن هناك خلطًا بين الأهداف والإجراءات؛ فالتقرير يوضح سياسة الصندوق لتحقيق الأهداف متبوعة بالإجراءات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف.

وأضافت إن الصندوق أفاد بأنه تمت ترجمة إستراتيجيته إلى خارطة إستراتيجية تنفيذية توضح التزام الصندوق بالعملاء المُمَثلين في الباحثين عن عمل وأصحاب العمل، وملبيةً للمهارات التي وضعتها وزارة العمل لتوسيع قنوات التوظيف، وتفصيلات الإستراتيجية موضحة في تقرير الصندوق.

وأوضح رئيس اللجنة أن البحوث والدراسات تعتبر إحدى الوسائل الأساسية التي تساعد الصندوق في دراسة وتحليل مختلف الظواهر والمشكلات والمعوقات التي تواجه توطين الوظائف بالمملكة، وقد نفذ الصندوق في عام التقرير خمس دراسات أسهمت فيها جامعة الملك سعود، ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، ومراكز أبحاث أخرى محلية وعالمية، وقد طالبت اللجنة الصندوق في توصيتها الثانية بالتعاون والتنسيق مع الجامعات في مجال البحث العلمي في

صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

توطين الوظائف. أما حماية الموظف المدعوم من الصندوق عن الفصل التعسفي اشارت اللجنة إلى القرار الصادر عن المجلس برقم ٦٤/٥٦ وتاريخ ١٤٣٣/١٢/٢٧هـ الذي طالب فيه أن يقوم الصندوق بالتنسيق مع وزارة العمل لمعالجة الأوضاع الناجمة عن قيام بعض منشآت القطاع الخاص بالإنهاء التعسفي لعقود العاملين السعوديين في هذه المنشآت الذين يتم إيقاف دعم الصندوق عنهم، وأكدت اللجنة أنها سوف تتابع مع الصندوق ما تم التوصل إليه لمعالجة هذا الأمر.

وبشأن ما دعا إليه أحد الأعضاء بربط المراجعة الداخلية بمجلس إدارة الصندوق، أوضح آل ناجي أن هناك لجنة للمراجعة مرتبطة بمجلس إدارة الصندوق، والمراجعة الداخلية مرتبطة بمدير عام الصندوق، كما ستطلب اللجنة من الصندوق توضيح عدد موظفي فروعه ليضَّمنه في تقاريره القادمة.

عدد المستفيدين من برنامج (حافز) أكثر من (١٩١) ألف مستفيد، بتسعة مليارات ريال

وأشار رئيس اللجنة إلى أن تقرير الصندوق يبين في الجدولين (١٩) و(٢٠) برامج دعم المتدرب المرتبطة بالتوظيف للمؤهلين وكذلك لغير المؤهلين لعام التقرير موزعةً حسب القطاعات والجنس، وقد وصل إجمالي فرص التدريب والتوظيف إلى أكثر من ١٣٩ ألف فرصة في عام التقرير. ولدى الصندوق برنامج بمسمى: طاقات تنمية الموارد البشرية، وذكر التقرير أنه يوفر قنوات مختلفة تساعد القطاع الخاص على الحصول على كفاءات سعودية من مختلف شرائح الباحثين عن العمل، ويتيح للباحث عن عمل تحقيق المواءمة الوظيفية الصحيحة من أجل استدامة الموظف، ويتبع البرنامج ست قنوات للتوظيف موضحة في تقرير الصندوق، وكذلك أعداد الفرص الوظيفية المعروضة، وأعداد طالبي الوظائف، والشركات المشاركة في قنوات البرنامج.

وأعادت اللجنة الأذهان إلى قرار المجلس رقم (١٤/١٥٦) في ١٤٣٣/١٢/٢٧هـ الذي يطلب من الصندوق تضمين تقاريره (النتائج المترتبة على قنوات التوظيف التي قام بإنشائها، ومدى انعكاس ذلك على المساهمة في زيادة عدد الملتحقين ببرامج التدريب والتوظيف في المناطق الأقل نمواً).

أما حاجة الصندوق إلى إنشاء معاهد للتدريب، فاللجنة ترى أن مهمة التدريب موكلة بها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والكليات المتخصصة في الجامعات، إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص.

وبحسب رئيس اللجنة النظر فقد أفاد الصندوق أن عدد المستفيدين من البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل (حافز) حتى نهاية ذي الحجة ١٤٣٤هـ بلغ أكثر من (١٩١) ألف مستفيد، وأن المبالغ التي صرفت على البرامج منذ بداية عام ١٤٣٤هـ، حتى ذلك التاريخ أكثر من تسعة مليارات ريال.

وبالنسبة للتوظيف الوهمي قال الدكتور آل ناجي إن المجلس درس هذا الموضوع أثناء استعراضه للتقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأصدر قراره بقيام المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة للحد من التوظيف الوهمي.

أما ما يتعلق بالإسراع في إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة، أوضحت اللجنة أن هذا ليس من اختصاصات الصندوق، وأن المجلس اتخذ عددًا من القرارات التي تتعلق بدعم المنشآت الصغيرة، إضافة إلى توصية اللجنة الأولى التي تطالب الصندوق بزيادة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة ودعمها لتوفير بيئة عمل جاذبة ومناسبة للكفاءات الوطنية.

وفيما يخص جهود الصندوق في تهيئة فرص عمل للنساء، قال رئيس اللجنة إن تقرير الصندوق تضمن تحت مسمى البرامج الخاصة ودور الصندوق في برامج مخصصة لعمل المرأة ومنها: برنامج تنظيم عمل المرأة في محلات بيع مستلزمات نسائية، وبرنامج توطين محلات بيع التجزئة في المراكز التجارية المغلقة، وبرنامج زيادة فرص العمل للمرأة السعودية في المدارس الأهلية، وقصور الأفراح، والمشاغل النسائية، وبرامج العمل عن بعد، وبرنامج العمل الجزئي، وبرنامج (الأسرة المنتجة)، وبرامج لمعالجة تحديات توظيف المرأة والخدمات المساندة مثل: توعية المجتمع، وإعداد دليل اشتراطات عمل المرأة في القطاع الخاص، وبرنامج الخدمات المساندة المتعلق بالمواصلات، ومراكز ضيافة الأطفال.

الصندوق أتاح أكثر من ١٣٩ ألف فرصة للتدريب والتوظيف

طالب الهيئة بإقامة مشاريع لتدوير النفايات في المدن الصناعية التي تشرف عليها الشورى يدعو الهيئة الملكية للجبيل وينبع إلى تأسيس شركة استثمارية

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٥/١٧هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري إلى تأسيس شركة استثمارية مملوكة للهيئة الملكية للجبيل وينبع تحقيقاً إلى التوظيف الأمثل لمواردها.

كما طالب المجلس في قراره الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالعمل على إقامة مشاريع لتدوير النفايات في المدن الصناعية التي تشرف عليها.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

وفي معرض ردها على تساؤلات بعض أعضاء المجلس أثناء مناقشة تقريرها وتوصياتها بأنها لم تتناول موضوع رغبة الهيئة للانضمام إلى عضوية المجلس الأعلى للبترول والمعادن والمجلس الاقتصادي الأعلى أوضحت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة أنه سبق أن صدر قرار من مجلس الشورى عام ١٤٢٦هـ بهذا الشأن، وصدر قرار من مجلس الوزراء يقضي بأن انضمام الهيئة الملكية للجبيل وينبع للمجلس الاقتصادي الأعلى يتعارض مع تنظيم المجلس، وبينت اللجنة أن أعضاء المجلس الأعلى للبترول والمعادن يعينون بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم الوظيفية.

ورداً على من يرى مناسبة أن يكون للجنة رأي فيما ذكرته الهيئة الملكية بشأن تأخر حصول المستثمرين في الجبيل وينبع على التراخيص مقارنة ببعض الدول المجاورة. أوضحت اللجنة على لسان رئيسها الأستاذ محمد المطيري أن الهيئة تحدد شرطين للمستثمرين؛ أحدهما: تقديم تصاريح بيئية كاملة توضح أن المشروع يلبي المتطلبات البيئية، والآخر: عن الملاءة المالية. كما أن على المستثمر أيضاً أن يستخرج التصاريح اللازمة من الجهات الأخرى مثل: وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للاستثمار، ووزارة البترول والثروة المعدنية، وتأخذ هذه الإجراءات بعض الوقت.

وأفاد رئيس اللجنة أن سبب انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي في مدينة ينبع الصناعية حسب إفادة المختصين في الهيئة يعود إلى توقف بعض المصانع عن العمل لأسباب فنية، أوالتوقف للصيانة الدورية.

وبخصوص دراسة الجدوى الاقتصادية لتأسيس شركة استثمارية مملوكة للهيئة الملكية للجبيل وينبع، وكذلك دعم شركة (مرافق)؛ بحيث يكون لها دور استثماري، بدلاً من الدعوة لإنشاء شركة جديدة أوضح رئيس اللجنة أن الهيئة أفادت بأنه جرى إعداد دراسات اقتصادية من قبل استشاريين عالميين، أكّدت أهمية إنشاء الشركة لتكون ذراعاً استثمارياً للهيئة الملكية على غرار شركات الأمانات تتولى تطوير أراضي الهيئة، وتحقيق التوازن العمراني لمدن الهيئة، وتسرّع عجلة التنمية فيها، وتبني مشروعات الإسكان الميسّر، ويستفاد من خلالها من الامتيازات والأصول المملوكة للهيئة، مشيراً إلى أن الشركة المقترحة تختلف عن شركة (مرافق) من حيث المهمات والملكية، فشركة (مرافق) تُعنى بخدمات الطاقة والمياه والمنافع الأخرى، ويشارك في ملكيتها شركات جهات أخرى غير الهيئة.

وعن استفسارات بعض الأعضاء عن أسعار الغاز المتدنية المستخدمة مقارنة بأسعاره في الولايات المتحدة الأمريكية. أشارت اللجنة إلى أن سعر بيع الغاز يعتمد على التكلفة الإنتاجية والأهداف التنموية لكل دولة؛ والمملكة تسعى إلى تنويع القاعدة الصناعية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية؛ لذلك فالأسعار الحالية في المملكة جيدة ومشجعة على تكوين أصول إنتاجية من الصناعات السعودية، وتحقيق عائد غير مباشر على الاقتصاد السعودي؛ مثل جذب الاستثمارات في مجال الصناعات عالية التقنية، وزيادة العائد الوطني في سلسلة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.

وتابع رئيس اللجنة إن من أبرز التحديات التي تواجهها الهيئة تعدد أجهزة الدولة المعنية بتطبيق الخطة الإستراتيجية الصناعية للمملكة، وعدم وجود المرجعية. مشيراً إلى أن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٧هـ، المبني على قرار مجلس الشورى رقم (٢٨/٤٦) وتاريخ ١٤٢٩/٦/١٢هـ، بالموافقة على (الإستراتيجية الوطنية للصناعة) قد أناط بوزارة التجارة والصناعة الإشراف على الإستراتيجية وآليات التنفيذ، والرفع إلى مجلس الوزراء عن النتائج والمقترحات المتعلقة بالتنفيذ.

وبخصوص دعم الهيئة الملكية للجبيل وينبع ومنحها مواقع أخرى لصناعات أخرى أشار رئيس اللجنة إلى أنه سبق وأن صدر قرار مجلس الشورى في عام ١٤٢٦هـ، بشأن دراسة إمكانية توسيع نشاط الهيئة الملكية للجبيل وينبع؛ ليشمل تطوير مدن ومناطق صناعية أخرى؛ وفي هذا الشأن رأى مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢٩/٣/٩هـ، أنه يمكن للهيئة رفع مقترحاتها ومرئياتها في شأن برامجها المستقبلية من خلال الدراسات التي تقوم بها دون الحاجة إلى صدور توجيه بذلك.

المطيري: الشركة المقترحة تختلف عن (مرافق) من حيث المهمات والملكية

وختم رئيس اللجنة أن إجمالي الصادرات الوارد في التقرير هو إجمالي الصادرات من الموانئ الصناعية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وتشمل منتجات البتروكيماويات، والمنتجات البترولية، أما ما يتعلق بالنسبتين (٩٦٪) و(٩١٪)؛ فهما نسبة المصروفات من إجمالي الارتباط.

دعا إلى تخصيص وظائف نسائية في برامجها
الشورى يطالب وزارة الاتصالات بتغطية جميع المناطق بمشروع النطاق العريض

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والعشرين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٥/٢٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم مشروع النطاق العريض لتغطية جميع مناطق المملكة.

كما دعا المجلس وزارة الاتصالات إلى تخصيص وظائف نسائية في برامجها كبرنامج (يسر) للتعاملات الالكترونية الحكومية، إنفاذاً للتوجيهات السامية في هذا الخصوص، واعتماد وتشجيع الصناعة الوطنية في مجال أجهزة التشفير، والبرمجيات، ووحدات التخزين المستخدمة في عمليات التصديق الرقمي.

جاء ذلك بعد أستمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للوزارة للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.

واتفقت الجنة في معرض ردها مع من يرى أن هناك مناطق في المملكة تفتقر إلى التغطية، وبعض محافظات جنوب المملكة تعتمد على شبكات الدول المجاورة بسبب ضعف الشبكة السعودية أو عدم توفرها. مشيرة إلى أن توصيتها الأولى جاءت للمطالبة بتغطية جميع مناطق المملكة. أما ما يتعلق بتداخل الشبكات مع الدول المجاورة؛ فأوضحت اللجنة أن ذلك يتم بالتنسيق مع تلك الدول على مستوى وزارتي الخارجية والاتصالات لإزالتها أو الحد منها؛ نظراً لاستحالة إزالتها تماماً بسبب اعتبارات فنية وتداخل الحدود، مشيرة إلى الاتفاق الذي تم مع المسؤولين في اليمن على آلية للحد من التغطية المتجاوزة للحدود والالتزام بتنفيذها.

وأشارت اللجنة إلى أن تقرير الوزارة قد أبرز إنجازات برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) من الصفحة (٦٣) إلى الصفحة (١٠٧). ويتم رفع تقرير عام للمقام السامي، وفق ما نصت عليه ضوابط قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ.

وبخصوص التباين في استفادة المواطنين وغيرهم في قطاع الأعمال من البوابات الإلكترونية الحكومية قال رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون إن اللجنة تتفق مع ذلك؛ حيث إنه من المهم لكل جهة حكومية أن يكون لها تواجد على شبكة الإنترنت، وقد تم التركيز في برنامج (يسّر) على البوابات الإلكترونية في القياس (الرابع) للتحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية، كما قام برنامج (يسّر) بتطوير دليل استرشادي يسمى (إرشادات تصميم وإدارة مواقع الإنترنت).

وأفاد أن الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات قد صدر من اللجنة العليا للتنظيم الإداري؛ واعتمد تحويل مسمى (برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّر") إلى (وكالة الوزارة للتعاملات الإلكترونية الحكومية) وبذات الإدارات التابعة له.

وبالنسبة للوظائف الشاغرة في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ أشار رئيس اللجنة إلى أن الوزارة بدأت في تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد الصادر من اللجنة العليا للتنظيم الإداري، كما أنها تجري دراسة وضع الوظائف الشاغرة لإعادة توزيعها وفق التشكيلات التنظيمية.

وفيما يتعلق بازدواجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ بينت اللجنة أن دور الوزارة دور تشريعي، ودور الهيئة التنظيم والترخيص لتقديم الخدمة، ومراقبة الجودة، والمنافسة العادلة للشركات.

وأكد رئيس اللجنة أن ملف الأقمار الصناعية مناط بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

وعن ما يتعلق بالتهديدات والمخاطر الأمنية التي تستهدف الأنظمة المعلوماتية، والتأكيد على ضرورة الاتجاه لتصنيع منتج وطني لحماية البرامج والأنظمة الالكترونية بدلاً من استيرادها من الخارج؛ اتفقت اللجنة مع أهمية أمن المعلومات؛ مشيرة إلى صدور قرار سابق من المجلس قرار بإنشاء المركز الوطني لأمن المعلومات، كما أن التوصية "الثالثة" الحالية جاءت لتحقيق الاعتماد على الصناعة الوطنية.

ارتفاع نسبة الإنجاز القضائي في ديوان المظالم (٣٣٪)

الشورى يطالب بالتوسع في افتتاح المحاكم الإدارية في المحافظات

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة عشرة للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ٢ / ٥ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ديوان المظالم إلى التوسع في افتتاح المحاكم الإدارية في المحافظات حسب الاحتياج.

وطالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم ديوان المظالم بأن يضمن تقاريره القادمة ما تم إنجازه في مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

رئيس اللجنة الإسلامية: مرفق القضاء في المملكة يمر بمرحلة انتقالية

وأوضحت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في معرض ردها على ملحوظات الأعضاء وآرائهم أن مرفق القضاء في المملكة سواء كان في القضاء العام أو في ديوان المظالم يمر بمرحلة انتقالية منذ صدور نظام القضاء، ونظام ديوان المظالم عام ١٤٢٨هـ، وما واكبهما من دعم سخي من القيادة الرشيدة في الموارد المالية والقوى البشرية. ولا يخفى على المتابع أن تفعيل هذين النظامين لم يكتمل إلا بعد صدور أنظمة المرافعات والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم؛ والتي صدرت في مطلع عام ١٤٣٥هـ. والمؤمل بعد صدورها حصول نقلة نوعية في مجال تطوير الأعمال القضائية، ستظهر آثارها قريبًا (إن شاء الله).

ديوان المظالم

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن لدى ديوان المظالم خطة لتغطية مناطق المملكة من احتياجها من المحاكم الإدارية، ومحاكم الاستئناف، فقد كانت المحاكم الإدارية قبل صدور نظام ديوان المظالم « ٦ » محاكم في « ٦ » مناطق، والآن بلغ عدد المحاكم الإدارية « ١٤ » محكمة شاملة لجميع مناطق المملكة. أما محاكم الاستئناف فكانت قبل صدور النظام محكمة واحدة في الرياض، والآن تم افتتاح محاكم استئناف في المناطق الآتية: منطقة مكة المكرمة، المنطقة الشرقية، منطقة عسير. وتمت الموافقة على إنشاء محكمة استئناف في المدينة المنورة. فأصبحت محاكم الاستئناف « ٥ » محاكم في « ٥ » مناطق. وهذه خطوات تطويرية رائدة تقدر للديوان في هذا المجال. ومن المعلوم أن افتتاح محكمة يقتضي توفر المؤهلين من القضاة والإداريين، والمقر المناسب، وذلك كله يحتاج إلى جهد ووقت ومال. لذا، لابد من التدرج في تغطية جميع مناطق المملكة بمحاكم الاستئناف، ولابد من مراعاة ترتيب الأولويات حسب الاحتياج، وحجم القضايا، وتوفر الإمكانات.

وذكر البراهيم أن المجلس اتخذ عددًا من القرارات بشأن بناء مقار للديوان ومحاكمه ابتداءً من عام ١٤٢٣هـ، وكان آخرها القرار المؤرخ في ١٤٣٣/٨/٤هـ، واتخذ عددًا من القرارات أيضًا تتعلق بتخصيص أرض للمحاكم التي لم يخصص لها أرض ابتداءً من عام ١٤٢٦هـ وكان آخرها القرار المؤرخ في ١٤٣٤/٨/١هـ، مشيراً إلى أنه خُصص من مشروع الملك عبدالله -يحفظه الله- مليار ريال لديوان المظالم، وهو مستقل عن وزارة العدل.

وظائف نسائية في بعض المحاكم الإدارية

وأضاف رئيس اللجنة أنه سبق وأن أعلن ديوان المظالم عن مسابقة للوظائف النسائية لعدد (٦٠) وظيفة، وصدر قرار معالي رئيس الديوان بإنشاء إدارة نسائية في كل محكمة من المحاكم التابعة له ترتبط مباشرة برئيس المحكمة، حيث تتولى مهام إدارة الدعاوى والأحكام فيما يخص النساء، وقد باشرت الموظفات المعينات مهام أعمالهن يوم الأحد ١٤٣٥/٢/٢٦هـ في كل من مقر الديوان بالرياض، ومحكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، إضافة للمحاكم الإدارية في كل من الرياض، وجدة، ومكة، والدمام، وأبها، وبريدة.

ديوان المظالم طبق نموذجًا جديدًا للعمل القضائي

وتابع الدكتور البراهيم أن الديوان طبق نموذجًا جديدًا للعمل القضائي، وهو مطبق في كثيرٍ من الدول، وأساسه تفريغ القاضي للنظر والدراسة في تخصيص أيام معينة للجلسات، وأيام معينة للدراسة وكتابة الأحكام، ففي السابق كانت الجلسات يومية مما كان يمنع القاضي من النظر والدراسة لاستغراق الجلسات لكل وقته، وفي التطبيق الجديد تم وضع جميع الجلسات في يوم أو يومين، وقد تبين بعد تطبيق هذه الآلية أن معدل النظر الأسبوعي زاد بشكل كبير وتقاربت مواعيد الجلسات مما أسهم في سرعة الفصل في القضايا بدقة وعدالة، كما أن الغالب الأعم من القضايا لا تستغرق جلساتها مدة زمنية طويلة في دورتها القضائية المعتادة، والمادة الحادية عشرة من نظام المرافعات أمام الديوان بينت آلية جديدة لتبادل المذكرات.

ونفى رئيس اللجنة وجود انخفاض في نسبة الإنجاز لمحاكم الديوان؛ إذ أن الإنجاز القضائي في عام التقرير (١٤٣٣/١٤٣٤هـ) ارتفع بما نسبته (٣٣٪) عن العام الذي قبله، في حين أن هناك زيادة كبيرة في عدد القضايا الواردة للديوان في عام التقرير بالنسبة للعام الذي قبله تجاوزت (٣٠٪)؛ فعدد القضايا المنظورة لدى الديوان في عام ١٤٣٣هـ وصل إلى (١٢٨,٧٣٨) قضية، بينما كانت في عام ١٤٣٢ه (٩٩,١٠٣) قضايا، بزيادة بلغت (٢٩,٦٣٥) قضية، وقد أنجزت محاكم الديوان في عام ١٤٣٢هـ (٥٨,١٨٤) قضية، في حين أنها أنجزت في عام التقرير (٧٧,٣٦٥) قضية، بزيادة بلغت (١٩,١٨١) قضية، مما يعني أن معدل الإنجاز في القضايا المنظورة يعد معدلًا مرتفعًا. فضلًا عن أن كثيرًا من القضايا التي يتم احتسابها من القضايا المنظورة في عام التقرير تكون من القضايا الواردة في نهاية العام ولا يفصل فيها إلا في العام الذي يليه؛ وبذلك تؤثر في نسبة الإنجاز. ومع ذلك فإن الديوان يسعى جاهدًا لرفع نسبة الإنجاز، ومن ذلك: قيامه بإنشاء إدارة للدعم القضائي في بداية عام ١٤٣٣هـ؛ تعنى بتقديم الدعم والمساندة للدوائر القضائية والمساهمة في تجاوز الصعوبات والعوائق التي تقف أمام سرعة البت في القضايا، ومتابعة القضايا المتأخرة، وصولًا لقضاء عادل وناجز، كما يجري العمل في الإدارة على دراسة كيفية زيادة معدلات الإنجاز في المحاكم وفق منهج علمي واستقصائي.

ارتفاع عدد قضاة الديوان إلى ٤٩٨

كما قام الديوان في عام ١٤٣٣هـ بتعيين (٩٩) قاضيًا في المحاكم الإدارية يمثلون نسبة (٢٤,٨٠٪) من قضاة المحاكم الإدارية، وبزيادة عدد القضاة في محاكم الاستئناف الإدارية (١٢) قاضيًا يمثلون نسبة (١٧٪) من قضاتها، وقد بلغ عدد قضاة الديوان في عام التقرير (٤٩٨) قاضيًا؛ في حين كان عددهم في عام ١٤٣٢هـ (٣٩٩) قاضيًا، كما قام الديوان بافتتاح محكمتي استئناف في كلٍ من منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية، ونتج عن ذلك، على سبيل المثال، أن إنجاز محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية لعام ١٤٣٣هـ بلغ ما نسبته (٩٩,٥٪) من القضايا الواردة، وتجدر الإشارة إلى أن أثر ما قام به الديوان من خطوات يحتاج إلى وقت كافٍ حتى يكون ظاهرًا وواضحًا.

وختم رئيس اللجنة أن ديوان المظالم يهدف إلى افتتاح محاكم إدارية في كل منطقة من مناطق المملكة، وقد تحقق هذا الهدف، ونظرًا لأن المدن الكبيرة قد تتعدد في المنطقة الإدارية الواحدة، فقد رأت اللجنة أنه من المناسب أن يتجه الديوان لفتح محاكم في تلك المدن. والديوان، في ترتيب الأولويات، ينظر إلى الاحتياج، وحجم القضايا، والمسافات بين المدن، لذا قيدت اللجنة توصيتها بجملة (حسب الاحتياج). ومن المعلوم أن الديوان حين ينظر في حاجة تلك المدن سيقوم بدراسة متكاملة، لذا لم تر اللجنة تصدير توصياتها بكلمة دراسة.

دعا الهيئة إلى استكمال هيكلها التنظيمي
الشورى يطالب هيئة المواصفات والمقاييس بالعمل على بناء قدراتها الذاتية في إعداد المواصفات القياسية

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالعمل على بناء قدراتها الذاتية في إعداد المواصفات القياسية، والعمل مع اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي لجعل المواصفات والمقاييس السعودية مرجعًا لجميع اشتراطات ومتطلبات الكود.

كما طالب المجلس الهيئة بسرعة استكمال هيكلها التنظيمي لتنفيذ مهامها الرقابية.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال جلسته العادية الثامنة عشرة التي عقدها يوم الثلاثاء ٣/ ٥/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ صالح الحصيني.

الهيئة اعتمدت النموذج البريطاني كواصفة للأفياش الكهربائية

وأفادت اللجنة أن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة قامت بإصدار المواصفات القياسية السعودية؛ وذلك فيما يخص القابسات والمقابس (الأفياش)، وقد اعتمدت الهيئة في إعدادها لتلك المواصفات القياسية على الأنموذج البريطاني لشكل القابس والمقبس، وهذا النموذج يسمح للمقبس بأن يكون مزوداً بغوالق عند الفتحتين الحاملتين للتيار، والتي تغلق تلقائيًا عند سحب المقابس. ولا يسمح للقابس الذي يعمل على (٢٢٠) فولت أن يدخل في المقبس الذي يعمل على (١٢٧) فولت، كما أنه لا يسمح بالعكس.

وأضاف رئيس اللجنة صالح الحصيني أن الهيئة أفادت بأنها قامت بعرض نماذج للأشكال القياسية التي يجب أن تكون عليها القابسات والمقابس (الأفياش) في الموقع الرسمي للهيئة في القسم الخاص برسائل التوعية. كما قامت الهيئة بعقد العديد من الندوات، وورش العمل، بهدف التوعية والتعريف بأشكال القابسات والمقابس القياسية، والتوضيح لوسائل السلامة المزودة بها تلك الأفياش. وجاري الإعداد لتنفيذ حملة إعلامية مركّزة للتوعية بالمواصفات المعتمدة للقابسات والمقابس (الأفياش)، والتي من المتوقع تنفيذها مطلع العام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
Saudi Standards, Metrology and Quality Org.

ورداً على من رأى من الأعضاء أن تقرير الهيئة لا يحتوي على آلية واضحة للتأكد من إلزام المصنّعين والمورّدين بالتقيّد بالمواصفات القياسية، ويدل على ذلك ما تمتلئ به السوق المحلية من مواد وأجهزة رديئة ومقلدة؛ أوضحت اللجنة أن دور الهيئة الحالي - فيما يتعلق بالتطبيق- يقتصر على السلع والمنتجات الحاصلة على علامة الجودة، أو السلع المطلوب إصدار شهادة مطابقة، أو شهادة تصدير لها. أما بقية السلع والمنتجات؛ فإن مسؤولية التأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية من مهام الجهات الرقابية الأخرى. وتقوم الهيئة بمساعدة تلك الجهات حين الطلب من خلال المساهمة في إجراء الاختبارات اللازمة على أي عينات ترسل لها للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية.

وقد قامت الهيئة بمراجعة المنظومة الرقابية الحالية للمطابقة على السلع (المستوردة أو المصنعة محليًا) بمشاركة الجهات الرقابية ذات العلاقة (وزارة التجارة والصناعة، ومصلحة الجمارك)؛ حيث تمت مراجعة الاتفاقيات الموقعة مع شركات المطابقة وتحديثها بما يحقق حماية أفضل للمستهلك، وسيتم التوقيع مع تلك الجهات بداية العام المالي القادم (بإذن الله).

وفي مجال الرقابة على المصانع؛ تقوم الهيئة بتنسيق مستمر مع فريق المتابعة الصناعية التابع لوكالة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة؛ لتنفيذ برامج رقابية مشتركة بين الطرفين. وقد تم البدء بتنفيذ هذا البرنامج وعمل جولات رقابية على جميع مصانع حديد التسليح، ومصانع تلبيس الإطارات والحديد بالمملكة، وتم إغلاق بعض هذه المصانع حسب إفادة الهيئة.

وفيما يخص مشاركة الهيئة في المنظمات الدولية للقياس، واختيار أفضل المواصفات العالمية، وأن يكون هناك فروع للهيئة في جميع منافذ المملكة لمطابقة الأجهزة والمواد للمواصفات والمقاييس، وتسهيل ورود المنتجات. كما يجب على الهيئة رفع مستوى أنظمة الاختبارات؛ حيث إن المختبرات لا ترقى ولا تواكب الأنظمة الحديثة. بينت اللجنة أنه استنادًا إلى المواد "الثالثة"، و"الرابعة"،

و"التاسعة" من تنظيم الهيئة؛ قامت الهيئة بإصدار لائحة بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة الكهربائية، التي تهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، حفاظًا على الاقتصاد الوطني ومكتسباته، وتحقيق مردودٍ اقتصاديٍ أفضل للمستهلك.

برنامج صارم للتأكد من تحقيق المنتجات لمتطلبات كفاءة الطاقة

ولفتت النظر إلى أن عدد النجوم الموجود على بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة يوضح كفاءة الجهاز في توفير استهلاك الطاقة الكهربائية؛ فكلما زاد عدد النجوم كلما قل استهلاك الجهاز للطاقة الكهربائية. وقد تم وضع برنامج صارم ومتكامل مع الجهات الرقابية ذات العلاقة؛ للتأكد من تحقيق المنتجات المستوردة أو المصنعة محلياً لمتطلبات كفاءة الطاقة. وجاري العمل أيضًا على إنشاء مختبرات كفاءة الطاقة التابعة للهيئة؛ حيث تم التوقيع مع الجانب الكوري لتنفيذ المرحلة الأولى – مختبر كفاءة المكيفات.

وبشأن البضائع التي تحمل علامات جودة عالمية مقلّدة قال الحصيني إنها من مسؤولية وزارة التجارة والصناعة. أما الملحوظة الأساسية التي يدور حولها النقاش بعدم مطابقة المواد الموجودة في الأسواق للمواصفات؛ فجاري العمل – مع الجهات الرقابية ذات العلاقة – لتكثيف حملات مسح الأسواق وتفعيل دور الهيئة الرقابي.

وفيما يتعلق بمشاركة الهيئة في المنظمات الدولية للقياس؛ قال رئيس اللجنة أن الهيئة تشارك في العديد من أنظمة المنظمات الدولية المعنية بالتقييس، والهيئة ممثلة بعضوية كاملة في العديد من لجان المنظمة الدولية للقياس(ISO) .

وبخصوص فتح فروع للهيئة في جميع منافذ المملكة لمطابقة الأجهزة للمواصفات؛ أشار الحصيني إلى أن الهيئة بصدد دراسة الطلبات التي وصلت لها من عدة مناطق، وتقييم الاحتياج الفعلي والأولوية لهذا الاحتياج بمراعاة حجم الواردات وكثافتها.

وعن تطوير المختبرات ورفع مستوى أنظمة الاختبارات؛ بين الحصيني أن الهيئة تعمل جاهدة على تأمين أحدث أجهزة الاختبار، وتحديث بعض الأجهزة القديمة، وقد أعدت برنامجًا خاصًا ضمن برامجها الإستراتيجية يتعلق بتطوير المختبرات، ومن المتوقع إنجاز هذا المشروع خلال العام المالي الحالي (بإذن الله).

وحول ما يقوم به بعض التجار والشركات والموردين بوضع علامة الجودة على السلع المستوردة؛ أكد رئيس اللجنة صالح الحصيني أن هذا يعد غشًا تجاريًا ينبغي ضبطه أولاً من قبل الجمارك؛ حيث يكون هناك تنسيق بين الجمارك والهيئة من خلال تزويدها بقائمة المصانع الخارجية الحاصلة على علامة الجودة السعودية، وما عداها فهي مخالفة ينبغي عدم السماح لها بدخول الأسواق السعودية.

الكسب غير المشروع بين الشريعة والقانون

عند الحديث عن الكسب غير المشروع؛ فهو يعني التكسب والإثراء بوجه غير مشروع، وحينها يأتي الحديث عن جريمة أخلاقية بالدرجة الأولى تتمثل في الحصول على مال بغير وجه حق، درجت غالبية الأنظمة الدولية على محاربتها، وسنّ قوانين خاصة بها، كما هو الحال في كثير من الدول العربية بمسميات مختلفة، تارة يسمى قانون « الكسب غير المشروع » كما هو الحال في مصر وغيرها، وتارة يسمى قانون « من أين لك هذا »، وبالتالي فنحن أمام جريمة جنائية مستقلة بقوانينها وتنظيماتها المختلفة.

يأتي هذا المقال في إطار إلقاء الضوء بشكل مختصر على ماهية هذا السلوك الإجرامي المتمثل بشكل عام في تقصير الموظف العام في أداء وظيفته بأمانة وإخلاص، وجعلها مصدرا لإثرائه مالياً دون وجه مشروع.

ولا شك أننا في المملكة العربية السعودية لسنا بمنأى عن بقية الدول التي تحارب هكذا سلوك بشكل عام، معتمدين في ذلك على ما تمليه الشريعة الإسلامية من النهي عن التكسب وجلب الأموال بطرق غير مشروعة؛ باعتبارها المصدر الرئيس الذي تستقى منه جميع الأنظمة الداخلية، والمظلة السامية التي تستلهم منها القوانين المنظمة لكافة شؤون الحياة.

إلا أن المملكة لم تعمد إلى سن قانون مختص بهذا الموضوع كما هو الحال في أغلب الدول، ولعل اكتفاءها بسن أنظمة تحارب الأشكال السابقة لجريمة الكسب غير المشروع مثل نظام مكافحة الرشوة، ونظام غسيل الأموال، واستغلال النفوذ... هو ما حدا بها إلى هذا التوجه، وإن كان الحديث عن جريمة « الكسب غير المشروع » أعمّ بكثير من اختزاله في أشكال محددة وضيقة، فكما عرفته بعض القوانين بأنه « كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الخدمة أو الصفة، وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة كل زيادة تطرأ بعد تولي الخدمة أو قيام الصفة على ثروة الخاضع لهذا القانون وزوجه وأولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن إثبات مصدرها». (انظر: شرح قانون الكسب غير المشروع ، اسماعيل الخلفي ، ص ٤٧) ، ومع تنوع التعريفات القانونية لهذا السلوك، إلا أن مؤداه إلى المعنى السالف الذكر.

وبناءً على ما سبق؛ فيأتي هذا المقال في إطار المساهمة في التحفيز لدراسة إمكانية إعادة النظر في ضرورة سن نظام مستقل يعنى بجريمة الكسب غير المشروع؛ حيث تظهر الحاجة لسن مثل هذا التشريع لدعم جهود الدولة في مكافحة الفساد وبالذات في مكافحة جرائم الاعتداء على المال العام عن طريق استثمار الوظيفة العامة للحصول على كسب غير مشروع، وتضخم للثروات بوجوه مشبوهة، تلقي بظلالها بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني. حيث تعد هذه الجريمة ذات طابع خاص يختلف عن الجرائم التقليدية الأخرى، من حيث مرتكبيها والضرر الناجم عن ارتكابها، فغالباً ما يتمتع مرتكبوها بمستوى علمي وثقافي في مجال أعمالهم تمكنهم من ارتكاب تلك الجريمة ومن ثم إخفاء معالمها عن الأجهزة الرقابية.

إن الحديث عن هذا السلوك ليس حديثاً عن سلوك حديث أو طارئ في العصور المتأخرة، بل لو فتشنا في تراثنا الإسلامي العظيم؛ لوجدناه زاخراً بالحديث عن هذه الجريمة في أدق تفاصيلها، بغض النظر عن المصطلح العلمي « الكسب غير لمشروع »، فحسب بحثي البسيط في كتب الفقه الإسلامي لم أجد

سلطان بن عبدالله العمري
قانوني - الإدارة العامة للمستشارين
بمجلس الشورى

ما يشير إلى هذه المصطلح تحديداً، ولذا فيظهر أنه مصطلح حديث أسهمت الشريعة الإسلامية في الحديث عن مضامينه بشكل مفصل، حيث إن ما تعارف عليه فقاء القانون الوضعي في تعريف الكسب غير المشروع لا يخلو عن كونه وجهاً من أوجه الكسب الحرام الذي أتى الإسلام بتحريمه ونبذه.

وبالتالي فلا نستطيع وضع تعريف محدد للكسب غير المشروع بهذا المصطلح في ظل الشريعة الإسلامية؛ وذلك لأن الكسب غير المشروع مفهوم واسع من الناحية الشرعية يدخل فيه كل ما هو كسب حرام من رباً ورشوة واختلاس وغيرها بما فيها المفهوم القانوني الحديث للكسب غير المشروع .

وبعد هذا يمكن القول إن الشريعة الإسلامية قد أولت هذه الموضوع بالغ العناية والرعاية، يظهر ذلك جلياً من خلال النصوص المتواترة والقصص المتكاثرة التي تزخر بها كتب التراث الإسلامي في النهي عن هذا السلوك المشين؛ يظهر ذلك بشكل واضح في الجرائم السابقة للكسب غير المشروع بالمفهوم العلمي والقانوني، كالرشوة واستغلال النفوذ وغيرهما؛ على اعتبار أن الإسلام ينظر إلى الوظيفة العامة عل أنها تكليف بخدمة الناس دون جعلها طريقاً للتكسب بغير طريق مشروع.

ولذا جاء الإسلام بتحريم اختلاس الأموال العامة تحريماً جازماً مهما كانت ضآلة المبلغ المختلس وأياً كانت صورته؛ فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول » رواه أبو داود والحاكم . وما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة » رواه مسلم .

وكذلك الحال في تحريم الإسلام لجريمة سابقة كذلك على الكسب غير المشروع تتمثل في جريمة « استغلال النفوذ » ؛ فقد روى الإمام البخاري في صحيحه عنه صلى الله عليه وسلم – أنه استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على صدقات بني سليم ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي إلي ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما بال عامل أبعثه فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي، أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا، والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة

يحمله على عنقه بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تعير، ثم رفع يديه – صلى الله عليه وسلم – حتى رؤي عفرتا إبطيه ثم قال : « اللهم بلغت ، اللهم بلغت ».

وكذا الحال – أيضا – في النصوص المتواترة التي أتت محرمة ومحذرة من جريمة أخرى هي جريمة « الرشوة» بشتى أشكالها المختلفة، هدية كانت أو عمولة أو مبلغا من المال، وأياً كانت قيمتها صغيرة كانت أو كبيرة؛ وذلك لأنها تضر بمصالح عامة الناس، ولا تحقق المساواة فيما بينهم في تلقي الخدمة العامة، فيحرم من الانتفاع بها من لم يقدم الرشوة، لذلك حرمها الإسلام، بل ورتّب على ذلك الوعيد الشديد، فقد جاء في الحديث الشريف « لعنة الله على الراشي والمرتشي « رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه. وكما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبدالله بن رواحة لليهود ليقدر الخراج الواجب دفعه على النخيل، فجمع له يهود المدينة بعض حلي نسائهم وقالوا له: هذا لك وخفف عنا وتساهل في التقدير، فقال عبدالله بن رواحة: يا معشر يهود، والله إنكم لمن أبغض خلق الله إليَّ، ولكن ذلك لا يحملني على أن أحيف عليكم، فأما ما عرضتم علي من رشوة فإنها سحت، وإننا لا نأكلها، فقالوا له : « بهذا قامت السموات والأرض » . (حديث حسن، أخرجه مالك في الموطأ).

ومما سبق يتضح حرص الإسلام على توفير أقصى درجات الأمانة والنزاهة لدى القائم على خدمة الناس من خلال وظيفة عامة إئتمنه والي الأمر عليها، لذا أتى الإسلام محرماً جميع الأشكال المفضية إلى التكسب من وراء الوظيفة العامة، حتى ينال كل إنسان حقه الكامل في تلقي الخدمات من الموظفين، وقضاء حوائجهم دون دفع مقابل مادي يستوجب حصوله على تلك الخدمات، فإن استغل الموظف حاجة الناس لهذا الحق وتربح من ورائهم؛ عدّ هذا كسباً غير مشروع ، وغلولاً سيعاقبه الله تعالى عليه.

وبالنظر إلى النظام في المملكة العربية السعودية؛ نجد أنه قد عالج بشكل واضح كل ما يتعلق ببعض الجرائم المالية التي قد يقترفها الموظف، يتمثل ذلك في نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٩هـ، كذلك ما تضمنته لوائح الخدمة المدنية من النهي عن استعمال السلطة والنفوذ، واعتبارها من المحظورات التي يجب على الموظف العام الامتناع عنها، وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية عشرة من نظام الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ؛ حيث نصت على الآتي : « **يحظر على الموظف خاصة** »:

أ- إساءة استعمال السلطة الوظيفية .

ب- استغلال النفوذ .

ج- قبول الرشوة أو طلبها بأي صورة من الصور المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة .

د- قبول الهدايا والإكراميات أو خلافه، بالذات أو بالوساطة لقصد الاغراء من أرباب المصالح ..." إلخ .

كما أنّ أي موظف أياً كانت صفته يقوم باستغلال نفوذه يعرض نفسه للمساءلة التأديبية، كما قد يعرض نفسه للمحاكمة الجنائية؛ طبقاً للمادتين الثالثة والرابعة من نظام مكافحة الرشوة.

أما ما يتعلق بجريمة الكسب غير المشروع في القانون الوضعي باعتبارها جريمة جنائية مستقلة؛ فهو حديث متشعب ومتفرع؛ ليس بالإمكان الإتيان بكامل تفصيلاته وتفريعاته المختلفة في هذا المقال، لكن حسبنا من ذلك الإشارة إليه بعموم؛ علّ القارئ بعد ذلك أن يسبر أغواره في مظانه ومواطنه القانونية.

ولذا – فكما سبق الحديث – إن مجمل التشريعات العالمية وكذلك العربية قد تناولت جريمة « الكسب غير المشروع» بالبحث والتقنين، وسنّت لذلك نظاماً خاصاً يعالج فيه هذه الجريمة بكل تفاصيلها، بيد أننا في المملكة العربية السعودية نفتقر إلى نظام خاص بجريمة « الكسب غير المشروع « يجمع صوره وأشكاله وأحكامه المختلفة، حيث اكتفى المنظم السعودي بسن أنظمة تحارب الأشكال والممارسات التي يعتبرها فقهاء القانون سابقة على جريمة الكسب غير المشروع؛ كجريمة الرشوة، واستغلال النفوذ ، والتزوير بهدف التكسب وغيرها، بينما قانون الكسب غير المشروع يعد قانوناً مستقلاً بذاته، يهدف إلى نزاهة الموظف عن التكسب من خلاله وظيفته العامة بأي شكل من الأشكال، فقد تتضخم ثروة الموظف العام دون ثبوت ارتكابه لجريمة رشوة أو اختلاس أو استغلال نفوذ وغيرها، إلا أن قانون الكسب غير المشروع لا يكتفي بذلك، وإنما تتم مساءلة الموظف العام عن مصدر ثروته الطارئة، وحينما لا تتوفر مصادر مشروعة لثروته؛ يكون معرضاً للجزاء وفقاً لقانون الكسب غير المشروع، فهو قانون يشتمل على أحكام تفصيلية بكل ما يخص تكسب الموظف العام بوظيفته، وإثرائه دون وجه مشروع، مع سن العقوبات الملائمة، وبيان طرق الطعن والترافع ...إلخ.

ومن هنا يتضح أن نطاق تطبيق قانون الكسب غير المشروع هو الموظف العام بالمجمل، وقد تباينت آراء فقهاء القانون في تحديد مصطلح دقيق يمكن أن ينطبق على مفهوم الموظف العام – وإن كانت لا تختلف كثيراً في مضمونها – ولعل أقرب وصف له هو ما يمكن استخلاصه من حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية الذي تقضي فيه : « بأن صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص»، ولا تجري عليه أحكام الوظيفة العامة إلا إذا كان معيناً في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة، أو السلطات الإدارية بطريق مباشر «(انظر : حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٧٠/١٢/١٣ ص ٥٥).

بقي أن نقول إن إمكانية دراسة سن قانون « الكسب غير المشروع » في المملكة العربية السعودية؛ يبقى مقترحاً يمكن للدولة القيام به، في ظل التوجه الحميد والملحوظ الذي تقوم به المملكة في محاربة الفساد بشتى أشكاله المختلفة. متمثلاً في الكثير من الإصلاحات المختلفة بإشراف مباشر من خادم الحرمين الشريفين – يحفظه الله ويرعاه – ولعل أمره – حفظه الله – بإنشاء هيئة مستقلة تعنى بهذا الشأن وهي (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) خير دليل على المساعي الحميدة والجادة في القضاء على الفساد، و الحرص على نزاهة الوظيفة العامة عن كل ما قد يشوبها.

في كلمته في اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي بجنيف:

رئيس مجلس الشورى: الخروج من المأزق السوري مرهون بتغيير في ميزان القوى على الأرض ودعم الائتلاف السوري

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الخروج من المأزق الذي يعيشه الشعب السوري يظل مرهونًا بإحداث تغيير في ميزان القوى على الأرض وتقديم الدعم والمساندة للإئتلاف السوري بوصفه الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري ، منوهاً إلى أن اعتذار المملكة العربية السعودية عن قبول المقعد غير الدائم في عضوية مجلس الأمن الدولي جاء بسبب عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته خاصة تجاه القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والسورية، وتعبيرًا عن خيبة الأمل تجاه قصور مجلس الأمن عن تحقيق الأمن والسلام في أرجاء العالم كافة والدفاع عن المظلومين.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه في أعمال اجتماعات الجمعية العامة الـ ١٣٠ للاتحاد البرلماني الدولي حيث رأس وفد مجلس الشورى المشارك في الاجتماعات التي عقدت بمقر الاتحاد في جنيف، وضم الوفد معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعدداً من أعضاء المجلس.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى أن هذا الاجتماع ينعقد بعد تعثر مؤتمر جنيف ٢ للسلام في سوريا؛ ومضي ٣ سنوات دون بارقة أمل بوقف نزيف الدماء المستمر للشعب السوري؛ وما لحق بالبلاد من ألوان الدمار والخراب في أكبر الكوارث في تاريخنا المعاصر؛ مارس فيها النظام كل صنوف القتل والتدمير والتهجير، وساعده في ذلك أطراف خارجية وجماعات إرهابية في ظل خذلان المجتمع الدولي ، داعيًا المجتمع الدولي إلى مساعدة الشعب السوري في تقرير مصيره والدفاع عن نفسه ضد القمع والإبادة والتشريد.

وأعرب الدكتور عبدالله آل الشيخ عن تطلعه إلى عمل دولي جاد يعالج أوجه القصور ليعم السلام والأمن عالمنا الذي أصبح يعج بالمشكلات والأزمات التي تزيد من بؤر التوتر وتسهم في كثير من المآسي، مؤكدًا أن أسلوب الحوار بآلياته كافة بين دول العالم وكياناته بات ضرورة تفرضها الظروف الراهنة، وهو ما أدركته حكومة المملكة العربية السعودية منذ أمد؛ وعملت عليه بجهد ليكون عماد سياستها الخارجية وركنًا أصيلاً في تعاملها مع الغير.

الملك عبدالله أسس لحوار عالمي ينبذ العنف والتطرف ويعزز القيم الإنسانية المشتركة

وأشار إلى الدور الكبير الذي بذله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتأسيس حوار عالمي يقوم على التسامح ونبذ العنف والتطرف وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة بين أتباع الديانات السماوية والثقافات المختلفة، نتج عنه بالتعاون بين المملكة العربية السعودية ومملكة إسبانيا وجمهورية النمسا تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان في العاصمة النمساوية فيينا، الذي بدأ عمله فعليًا في نشر ثقافة الحوار؛ واحترام ثقافة الغير.

وأعرب معاليه في كلمته عن شكره لمعالي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذ عبدالواحد الراضي على جهوده المتميزة في سبيل نجاح عمل الاتحاد، ولمعالي الأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته اندرسن جونسون على جهوده التي بذلها طيلة الأعوام الماضية كأمين عام للاتحاد.

وحث الدول كافة على الاتحاد وأخذ زمام المبادرة لتفعيل التفاوض وتطويره لمعالجة الأزمات التي عصفت وتعصف ببعض الدول، ومراعاة التطلعات المشروعة للشعوب في العدالة والكرامة الإنسانية عملاً بقول الله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: "إن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أمده بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية وعدم استعدادها للوفاء بمتطلبات ومستحقات مسيرة السلام وتحديها للمواثيق الدولية يأتي في مقدمة التحديات التي تشكل هاجسًا يؤرق الجميع، الأمر الذي يوجب تكثيف الجهود لحشد موقف دولي موحد لممارسة الضغط على الكيان الإسرائيلي لإيقاف عدوانه وتوسعه في بناء المستوطنات؛ واقتطاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، واستئناف المفاوضات وفق المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق الذي نفذ صبره وهو يطالب باستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها ومستعمراتها الاستيطانية وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني

اجتماع خليجي لتنسيق المواقف الخليجية

من جهة أخرى شارك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في الاجتماع التشاوري لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في جنيف على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي لتنسيق المواقف بين دول المجلس تجاه الموضوعات المطروحة للبحث على جدول أعمال اجتماعات الجمعية.

وقد اتفق البرلمانيون الخليجيون على دعم المرشحة الباكستانية شاذيا رافي أو الكاميروني مارتن شونج لمنصب الأمين العام الجديد للاتحاد البرلماني الدولي خلفا للأمين العام الحالي أندرس جونسون.

كما اتفقوا على دعم البند الطارئ الذي تقدمت به المغرب للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي ويخص دعم الأمن والسلام في إفريقيا الوسطى.

اتحاد البرلمان الدولي: النزاع في سوريا لن يحل إلا بالم فاوضات والحوار السياسي

دعا الأعضاء المشاركون في أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ تدابير برلمانية متضافرة لجعل العالم مكانا أكثر أمناً وسلاماً. وجدد الاتحاد البرلماني الدولي التزامه بالسلام والديمقراطية تجاه الأزمات المتعددة الجارية في العالم الآن لاسيما أن هذا العام يواكب الاحتفال بالذكرى السنوية ال١٢٥ لإنشاء الاتحاد.

ولفت النظر إلى أن استمرار إراقة الدماء والمعاناة التي يعيشها الشعب السوري بعد ثلاث سنوات من الحرب في سوريا يؤكد مجدداً ضرورة حل النزاع سلميا من خلال الحوار والمفاوضات بين جميع الأطراف المعنية.

ودان الاتحاد بشدة الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي ترتكبها الجماعات المسلحة في أفريقيا الوسطى.

وأكد برلمانيو العالم ضرورة مساءلة الجناة المتورطين في تلك الانتهاكات والجرائم وممارسة الضغط على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى كي تستجيب لنداءات العمل الإنساني ومساعدة العدد الكبير والمتزايد من النازحين.

وحث الاتحاد البرلماني الدولي السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى على نزع سلاح المسؤولين عن أعمال العنف وتسريحهم؛ مشدداً على أهمية الحوار بين جميع الأطراف كخطوة أولى رئيسية لتحقيق المصالحة الوطنية.

ودعا الاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء إلى الالتزام بسلسلة من الإجراءات الرامية إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية؛ مشيراً إلى وجود ما لا يقل عن ١٧٠٠٠ من الأسلحة النووية التي تشكل تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين، وطالب الدول التي لم توقع ولم تصدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى القيام بذلك دون قيد أو شرط.

نزع أسلحة الدمار الشامل، وعلى جميع الدول التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شروط

وطالب الاتحاد البرلمانيين بضرورة العمل مع حكوماتهم لضمان الامتثال الكامل لمعاهدة حظر الانتشار النووي وجميع الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات استعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠.

وأكد أهمية كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ داعيا الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تجارب للأسلحة النووية وان تشرع الحكومات في مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية.

ودعا الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الأعضاء سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة إلى تعديل التشريعات بما يضمن منع استغلال الأطفال في الحروب، ومعاقبة من يقوم بتجنيدهم.

وحث الاتحاد الحكومات على النظر في قضايا القاصرين الذين تم تجنيدهم بشكل غير قانوني في القوات المسلحة والذين اتهموا بارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي واعتبارهم ضحايا وليس جناة وتزويدهم بالدعم اللازم.

وأعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن قلقه العميق إزاء المخاطر المتزايدة للكوارث في جميع أنحاء العالم والحاجة إلى وضع سياسات أقوى للتخفيف من وقعها لاسيما مع تزايد الاهتمام بجدول أعمال التنمية المستدامة الجديد لكي يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥ .

كما دعا الاتحاد جميع النواب إلى اتخاذ إجراءات فورية لمراجعة التشريعات القائمة بشأن الحد من المخاطر الناجمة عن الكوارث وذلك استناداً إلى ما اتفق عليه البرلمانيون من أن التحضر غير المنظم والمخطط بشكل سيء والفقر المتوطن وضعف الحوكمة تعتبر من الدوافع المهمة الكامنة وراء المخاطر.

في الوقت ذاته دعا الاتحاد الأمم المتحدة إلى إضفاء الطابع الرسمي على مبدأ التعويضات لضحايا الكوارث الطبيعية وعن الأضرار التي تسببها الدول التي تتعارض استراتيجياتها في مجال التنمية مع توصيات مؤتمر (ريو للتنمية المستدامة).

وحث الاتحاد الحكومات على دمج النمو السكاني وتنظيم الأسرة والآليات المتغيرة للتركيبة السكانية في السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة مشدداً على ضرورة أن تتأكد الحكومات والأمم المتحدة من أن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يعزز إطار الحد من مخاطر الكوارث التي يجري العمل عليها.

وشدد على أهمية حماية الأطفال لاسيما المهاجرين منهم خلال الصراعات؛ وسن تشريعات محددة لحماية الفتيات من الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

سن تشريعات لمنع تجنيد الأطفال في الحروب ومعاقبة من يقوم على تجنيدهم

رئيس مجلس الشورى يجتمع مع رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية

اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني في جنيف مع معالي رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية (البرلمان) سردار أياز صادق.

وبحث معه الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العمومية، وتنسيق مواقف مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية تجاهها، إلى جانب سبل تعزيز وتطوير علاقات التعاون البرلماني بين البلدين الصديقين.

الخدمات الإسعافية والمسعفين في المملكة العربية السعودية
رؤية تشريعية

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

الخدمات الطبية الإسعافية في المملكة العربية السعودية – وهي كذلك في الدول الأخرى - جزء أساسي من الخدمات الصحية؛ وهي تختص بالخدمات التي يقدمها أفراد الفريق الإسعافي في حالات الطوارئ والحوادث والإصابات التي تتطلب خدمات صحية عاجلة في مواقع الحوادث أو الإصابات (خدمات ما قبل المستشفى) وخدمات إسعافية تكميلية في أقسام الإسعاف والطوارئ بالمستشفيات، والتواصل والتنسيق بين الفريق الإسعافي والعاملين من أفراد الفريق الصحي بالمستشفيات.

وضمن هذا الإطار تقوم هيئة الهلال الأحمر السعودي (جمعية الهلال الأحمر السعودي سابقاً) في المملكة العربية السعودية بالدور الأساسي لخدمات ما قبل المستشفى الإسعافية في المملكة، ويشمل نشاطها جميع أنحاء المملكة، وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وتطورت منذ إنشائها كجمعية في العام ١٣٥٤هـ في هياكلها الإدارية والفنية وخدماتها الأرضية والجوية على المستوى المحلي والدولي (الجداول ١ – ٣).

فعلى المستوى المحلي تقوم الهيئة بتوفير الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة في مرحلة ما قبل المستشفى لضحايا الحوادث المختلفة والكوارث والاعتلالات الصحية الطارئة، وذلك بتقديم الخدمات اللازمة في موقع حدوث الإصابة بشكل يضمن استقرار الحالة في الموقع وكذلك أثناء نقل المصابين إلى المستشفيات الملائمة لعلاج الحالات الإسعافية . كما تقوم الهيئة بتقديم الخدمات الطبية الإسعافية لحجاج بيت الله الحرام؛ وتسهم في أعمال التوعية الصحية أثناء مواسم الحج وخلال العام بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، حيث يسهم المسعفون والمختصون في مجال الخدمات الإسعافية في تثقيف المجتمع السعودي وتدريبهم على الإسعافات الأولية بنواحي الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة عن طريق تدريب المتطوعين ومنسوبي الأجهزة الحكومية الأخرى وخاصة الجهات الأمنية وطلاب المدارس والجامعات والمهتمين من أفراد المجتمع بالخدمات الصحية والتطوعية.

وعلى المستوى الدولي وقعت هيئة الهلال الأحمر السعودي على اتفاقية جنيف وأصبحت العضو رقم (٩١) في رابطة جمعيات الصليب والهلال الأحمر العالمية، وتحدد تلك الاتفاقية التزامات الجمعيات والحكومات تجاه المرضى والمصابين في الحوادث والكوارث وجرحى الحروب؛ إضافة إلى الأسرى وكيفية التعامل معهم واحترام حقوقهم. ومن خلال الهيئة وانتمائها للمنظمات الدولية والعربية والإقليمية ذات الصلة، يسهم المختصون في مجال الإسعاف في إثراء المعرفة في المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر ومؤتمرات خبراء الحكومات لمراجعة وتطوير اتفاقيات جنيف ومؤتمرات نقل الدم واجتماعات اللجان التنفيذية لرابطة الصليب الأحمر والحلقات الدراسية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومؤتمرات مجلس حكام رابطة الصليب الأحمر .

جدول (١) : مراحل تطور هيئة الهلال الأحمر السعودي وأعمالها:

المرحلة الأولى: إنشاء جمعية الإسعاف الخيري الوطني : وقد شهدت هذه المرحلة إنشاء جمعية خيرية باسم جمعية الإسعاف الخيري بمبادرة من محبي الخير وموافقة الملك عبد العزيز في العام ١٣٥٤هـ ، وذلك لتقديم الإسعافات الطبية السريعة ومد يد المساعدة في الكوارث أو انتشار الأوبئة ودعم الأعمال الإنسانية.

المرحلة الثانية : إنشاء جمعية الهلال الأحمر السعودي : بسبب التوسع الكبير في نشاطات جمعية الإسعاف الخيري ، برزت فكرة تطوير الجمعية بهدف نشر خدماتها على مستوى المملكة؛ وأن تكون عضواً فاعلاً في المنظمات الدولية التي تحمل نفس رسالتها، وقد تحقق ذلك بصدور المرسوم الملكي رقم (١) وتاريخ ١٣٨٣/١/١٧هـ بالموافقة على إنشاء جمعية وطنية باسم (جمعية الهلال الأحمر السعودي)، وصدور نظامها بالمرسوم الملكي رقم (دم/١٤) وتاريخ ١٣٨٦/٤/١٢هـ.

المرحلة الثالثة : إعادة تنظيم الجمعية وتغيير اسمها : صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧١) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٢٤هـ بتغيير اسم جمعية الهلال الأحمر السعودي ليصبح هيئة الهلال الأحمر السعودي، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٥) وتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ بإعادة تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي، وصدور تنظيم الهيئة الراهن بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٣) وتاريخ ١٤٣٢/٧/١١هـ.

جدول (٢) : مهام هيئة الهلال الأحمر السعودي:

- الاستعداد والعمل في زمن السلم والحرب بصفتها مساعدة للإدارات الطبية في القطاعات العسكرية على سبيل التعاون والتكامل في جميع الأحوال المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م، والبرتوكولين الإضافيين لها عام ١٩٧٧م.
- تمثيل المملكة أمام الجهات الدولية المختصة .
- تقديم الخدمات الإسعافية الطبية، بوصفها المقدم الرئيس لهذه الخدمة في المملكة.
- الاستعداد والاستجابة لحالات الكوارث وتقديم خدمات الإغاثة داخل وخارج المملكة.
- المساهمة في تقديم الإغاثة السعودية ومساعدة ضحايا الكوارث خارج المملكة.
- التعاون مع الجهات المختصة في تقديم الخدمات الصحية لحجاج بيت الله الحرام.
- العمل على تدريب أفراد المجتمع على الإسعافات الأولية، ونشر الوعي والثقافة الصحية.
- المساهمة في تقديم الخدمات الصحية والإنسانية والاجتماعية بما يتفق مع أهداف الهيئة.
- نشر المبادئ الإنسانية للحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.
- توثيق العلاقات وتبادل الخبرات مع العناصر الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.
- تشجيع أفراد المجتمع على التطوع في نشاطات الهيئة.
- القيام بغير ذلك من نشاطات وأعمال في زمن السلم والحرب.

جدول (٣) : خطة العمل التنفيذية :

- **إدراك الحدث** (Sense) : الاستجابة الفعالة لطلبات الخدمة الإسعافية من المرضى والمصابين وإرسال الوحدات الإسعافية المناسبة.
- **الوصول إلى الحدث** (Reach) : الوصول القياسي إلى موقع الحالة الطارئة مع توفر طاقم مؤهل ومدرب.
- **العناية** (Care) : تقديم الرعاية الطبية الطارئة (المناسبة) في موقع الحدث وأثناء الطريق إلى المستشفى باستخدام أفضل التجهيزات والتقنيات الطبية بما يتفق والمعايير الدولية (البروتوكولات وانظمة التشغيل).

مجال الخدمات الإسعافية والجهات ذات الصلة :

تستهدف الخدمات الإسعافية بشكل رئيس تخفيف حدة الإصابات والتقليل من معاناة الحالات المرضية الطارئة؛ وتقديم الخدمات الصحية العلاجية لها ما أمكن ذلك، ونقلها إلى المستشفيات الملائمة لاستكمال الرعاية الصحية، وهي في سبيل ذلك هيأت فرقاً عاملة من المسعفين على اختلاف مستوياتهم للقيام – كل منهم – بخدمات محددة حسب مؤهلاتهم وخبراتهم ومتطلبات الخدمات الصحية الإسعافية، وتغطي طيف واسع من الخدمات الصحية الإسعافية (الجدول ٤).

جدول (٤) : أمثلة للخدمات الإسعافية الصحية :

الرعاية الإسعافية لمرحلة ما قبل المستشفى للمصابين في الحوادث والكوارث والنقل الإسعافي.

الرعاية الإسعافية لمرحلة ما قبل المستشفى للمصابين بالأمراض الطارئة ومنها ما يلي:

* الأمراض القلبية.
* حالات الفشل الكلوي.
* صدمة الأنسولين (انخفاض السكر في الدم).
* أزمات الربو الحادة.
* حالات الولادة.
* الحالات النفسية المتهيجة.
* لدغة عقرب أو ثعبان.
* حالات الإدمان.
* خدمات الإسعاف الجوي.
* خدمات الحجاج في موسم الحج.

ولذلك تتواجد المراكز الإسعافية التابعة لهيئة الهلال الأحمر السعودي – المجهزة بمركبات الإسعاف وكوادرها - داخل المدن السعودية وخارجها وعلى الطرق السريعة وفي المنافذ البرية والبحرية والجوية للمملكة العربية السعودية لتقديم الخدمات الطبية الإسعافية ونقل المحتاجين إلى ذلك، كما تتواجد الخدمات الإسعافية ومركباتها في مختلف المستشفيات.

كما تقدم الجهات الصحية (الحكومية والخاصة) خدمات إسعافية أثناء نقل المرضى بمركبات الإسعاف بين منشآتها من جهة، وبين المستشفيات العامة والتخصصية والمرجعية من جهة أخرى. ويتم نقل المرضى بالإسعاف الجوي كذلك إلى المستشفيات المناسبة للحالة الإسعافية وتقديم الخدمات الصحية اللازمة أثناء النقل .

كما يسهم ذوو الاختصاص والعاملون في مجال الخدمات الإسعافية في المستشفيات الحكومية – الجامعية – والعسكرية ومستشفيات وزارة الصحة والقطاع الخاص في المملكة في الأنشطة الخدمية والتوعوية والتعليمية والتدريبية من خلال قنوات العمل الإسعافي في هذه المنشآت في الرعاية والعلاج والتوعية والتدريب المناسب للمختصين والعامة.

وتمارس الخدمات الإسعافية أيضاً في العديد من الجهات ذات الصلة في المملكة العربية السعودية؛ إضافة إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي والمنشآت الصحية – الحكومية والخاصة -، وقد وردت في العديد من الأنظمة الصادرة في المملكة في مختلف مجالات الحياة ، ومنها ما هو مبين في (الجدول ٥) .

جدول (٥) : الأنظمة الصادرة في المملكة التي اشتملت على ممارسات إسعافية :

١- نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .
٢- نظام المرور .
٣- نظام الطرق والمباني .
٤- النظام الصحي .
٥- نظام المؤسسات الصحية الخاصة .
٦- النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
٧- نظام مزاولة المهن الصحية .
٨- نظام التأمينات الاجتماعية .
٩- نظام العمل .
١٠- نظام الطيران المدني .
١١- نظام الدفاع المدني .
١٢- نظام أندية السيارات والدراجات النارية .

الأنظمة (القوانين) والأطر التنظيمية لخدمات الإسعاف والمسعفين :

وبمراجعة الأدبيات في مجال أنظمة الإسعاف (القوانين) والأطر الخدمية للإسعاف والمسعفين، تبين أنه لا يوجد نظام متكامل وشامل للخدمات الإسعافية والمسعفين في المملكة العربية السعودية يعني بمكونات الخدمة الإسعافية والكوادر البشرية العاملة ومؤهلاتها واختصاصاتها وترخيصها والمركبات والتجهيزات اللازمة والملائمة للحالات الإسعافية والمخالفات والجزاءات المتعلقة بها، عدا اللوائح التنظيمية للعمل الإسعافي الصادرة عن الإدارة العامة للخدمات الإسعافية بهيئة الهلال الأحمر السعودي عامي ١٤٢٣هـ و١٤٢٤هـ. وعلى المستويات الإقليمية والدولية ، تبين صدور نصوص دستورية وأطر نظامية وتنظيمية وأدلة ومرجعيات ذات صلة في العديد من الدول العربية والأجنبية منها :

نظام «ممارسة مهنة مسعف» الأردني ، عام ٢٠٠٦م.

١- النصوص الدستورية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٠٧م (الدستور، النظام الداخلي، اللائحة المالية، النظام الأساسي للموظفين، قواعد المساعدة على السفر)، عام ١٩١٩م.

٢- التكوين في الإسعافات الأولية (مستوى المنفذ) الدليل المرجعي للهلال الأحمر المغربي موجه للمكونين في الإسعافات الأولية ، عام ٢٠٠٧م.

٣- الإطار التنظيمي لقوانين الصحة والسلامة والبيئة في قطاع النفط (إدارة شؤون نظم الصحة والسلامة والبيئة بدولة قطر)، عام ٢٠١١م.

٤- المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠١١م – تقرير بشأن تنفيذ القرار رقم ٢ الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية (بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني).

٥- النظام الأساسي؛ والنظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، عام ٢٠٠٦م.

٦- دليل الخدمات وإدارة خدمة المتعاملين – مؤسسة دبي لخدمات الاسعاف ، عام ٢٠١٢م.

٧- دليل «الإسعاف الأولية» الموجه إلى أوائل المتدخِّلين من موظفي إنفاذ القانون لمواجهة حالات الاتجار بالبشر الصادر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، عام ٢٠٠٩م.

٨- غاية الصليب الأحمر اللبناني ، عام ١٩٤٥م .

٩- المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر نشأت عن الجمعيات العربية، عام ١٩٧٥م.

١٠- النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، عام ١٩٧٣م.

١١- قانون الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الأردني عام ١٩٦٩م.

١٢- قانون نموذجي بشأن استعمال وحماية شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر عن اتفاقيات جنيف ، عام ١٩٧٧م.

١٣- مجلس إدارة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، عام ٢٠١٣م.

١٤- اتفاقيات جنيف التي تنظم السلوك أثناء النزاعات المسلحة والسعي إلى الحد من تأثيراتها، عام ١٩٤٩م.

١٥- The Ambulance Regulations- being Chapter A-18.1 Reg. 1 (effective July 1، 1989) as amended by 2009/Saskatchewan Regulations 52.(كندا)

١٦- State Ambulance Policies and Services – Department of Health and Human Services – Office Of Inspector General.(أمريكا)

١٧- Regional Ambulance Services Law. (أمريكا)

١٨- Guide to Become a Licensed Commercial Ambulance Service in Maryland. (أمريكا)

١٩- Current as at 1 July 2013، Ambulance Service Act 1991، Ambulance Service Regulation 2003. (استراليا)

٢٠- Ambulance Service Act 1982 (No. 105 of 1982). (استراليا)

٢١- Ambulance CEN Approval. (بريطانيا)

٢٢- Advice On Current Ambulance Law. (أمريكا)

أسس الحاجة إلى نظام ولائحة تنفيذية :

يدخل العمل الإسعافي ضمن أعمال جهات متعددة كون الخدمات الطبية الإسعافية تغطي حالات متعددة ومتباينة ومختلفة الظروف والاحتياجات وتتطلب مهارات واستجابات ملائمة من جهة، كما أنها من جهة أخرى تمر بمرحلة مهمة من التطوير في مختلف جوانبها ورفع مستوى العاملين فيها وشمولها لأطباء وفنيين مسعفين وغيرهم مما تطلبه الخدمة الإسعافية، وفي الفترة الأخيرة فُتحت مجالات أوسع للتخصص الدقيق في الخدمات الإسعافية بمختلف مستوياتها، مما تظهر معه الحاجة إلى إيجاد نظام متكامل وشامل «للخدمات الإسعافية والمسعفين في المملكة العربية السعودية» يشتمل على الأهداف والأسس اللازمة للعمل الإسعافي وأدوار وخدمات أفراد الفريق الإسعافي، وتعزز سلامة المريض وحفظ حقوقه من جهة، وحفظ حقوق العاملين في هذا المجال من جهة أخرى، وذلك في ضوء المستجدات والتوسع في الخدمات الإسعافية والتي نوجزها فيما يأتي :

١- وجود طيف واسع للخدمات الإسعافية في أنظمة عدد من الجهات (المشار إليها في الجدول ١) ، مما يحتم تأطير وتقنين الخدمات الإسعافية في مختلف جوانبها وجهاتها والعمل على تحسين جودتها.

٢- تعدد الجهات التي تقدم الخدمات الإسعافية وبالتالي الحاجة إلى وضع إطار نظامي لممارستها والعاملين في مجالها.

٣- التوسع في خدمات الإسعاف الجوي وما يتطلبه من الكوادر البشرية المؤهلة والتجهيزات المناسبة.

٤- إضافة خدمات النقل بين المدن وعلى الطرقات السريعة للحالات الإسعافية إلى خدمات هيئة الهلال الأحمر السعودي عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٨٣ وتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٢هـ؛ وما يتطلبه ذلك من تهيئة مركبات الإسعاف الأرضية والجوية والعاملين عليها للقيام بالخدمات الإسعافية المطلوبة.

٥- الاهتمام المتنامي بالخدمات الإسعافية – على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية – وتطوير التعليم والتدريب في مجالاتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، ومنها في المملكة ما يأتي:

١. إنشاء كليات وبرامج تعليمية وتدريبية تمنح درجات علمية ومهنية منها البكالوريوس والزمالة في مجال طب الطوارئ والإسعاف لتأهيل العاملين في مجال الخدمات الإسعافية بمختلف فئاتهم .

٢. شمول الخدمات الإسعافية درجات ومستويات مهنية متفاوتة للعاملين ترتبط باختصاصات وصلاحيات ومسؤوليات محددة لكل فئة من العاملين في الخدمات الإسعافية .

٣. إلزام جميع أفراد الفريق الصحي العاملين في المنشآت الصحية وفي مختلف التخصصات الطبية والخدمات المساندة بالحصول على شهادة إتمام تدريب في الخدمات الإسعافية كشرط للحصول على ترخيص بمزاولة المهن الصحية من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

٤. أهمية إيجاد خدمات إسعافية متطورة في بعض المستشفيات – ومنها العسكرية – للوفاء بحاجاتها في حالات الحرب والسلم.

٥. إدخال برامج وإجراءات تعليمية وتدريبية وإشرافية في بعض المستشفيات (base hospitals) وإيجاد فرق صحية متخصصة في العمل الصحي الإسعافي فيها وخارجها.

٦. استحداث برنامج الأمير نايف للتدريب على الخدمات الإسعافية بهيئة الهلال الأحمر السعودي، وقيام هيئة الهلال الأحمر السعودي بالمشاركة في مختلف المناشط المجتمعية للتوعية والتدريب على الخدمات الإسعافية لمختلف أفراد المجتمع.

٧. أهمية الوعي والإدراك للوقت المتاح لتقديم الخدمة في مختلف جوانب الخدمة الإسعافية وكونها تُعنى بحالات تتطلب الإسعاف السريع والتعامل المهني المقنن مما يتطلب إيضاح جميع جوانب الخدمة ومتطلباتها وإجراءاتها من وقت نشوء الحالة الإسعافية حتى تلقيها الرعاية والعلاج اللازم.

٨. أهمية التعامل المهني السليم مع الحالات الإسعافية المختلفة ومتطلباتها الصحية وسلامة هذا التعامل كونه يمثل الحد الفاصل بين الحياة والموت بمشيئة الله.

٩. أهمية تقليل الأخطاء القاتلة في التعامل مع الحالات الإسعافية ، مما يحتم الحاجة إلى إيجاد نظام متكامل شامل للمخالفات والجزاءات .. الخ.

١٠. أهمية تقنين الجوانب التالية لضمان الجودة في الخدمة وتعزيز سلامة المريض في جميع المراحل بدءً من تلقي البلاغ عن الحالات مروراً بمباشرة عمليات الإسعاف الصحي والعلاج ونقل المريض (مرحلة ما قبل المستشفى) حتى وصوله إلى المنشأة الصحية أو استكمال علاجه ، وهي :

١- تقنين مسميات أعضاء الفريق الإسعافي ومؤهلاته وخبراته وفئاته المتخصصة ودورها في مراحل خدمات الرعاية الصحية المختلفة.

٢- تقنين المعايير والمتطلبات والاختصاصات والجوانب المهنية والأخلاقية في مختلف جوانب الخدمات الإسعافية ، ومنها ما يأتي :

١) معايير مركبات الإسعاف (الأرضية والجوية) الفنية ومكوناتها.

٢) المتطلبات التجهيزية في المركبات الإسعافية (الأرضية والجوية) وموائمتها للغرض الذي أُعدت من أجله.

٣) معايير سائقي المركبات ومتطلبات تأهيليهم وأعمارهم .. الخ.

٤) مهمات العاملين المهنيين الصحيين وفئاتهم واختصاصاتهم وواجباتهم المهنية تجاه المريض في الموقع وفي المركبة الإسعافية.

٥) إيجاد مواد نظامية تعنى بالمخالفات والجزاءات المتعلقة بها.

مواد ومكونات مشروع النظام المقترح :

يقوم منظور الرؤية التشريعية (النظام) على الأسس المعتمدة للخدمات الإسعافية في المملكة والمكونات اللازمة للخدمة الإسعافية ومبادئها وتشتمل على عشرة فصول وسبع وعشرين مادة مكونة لها ، وتتلخص فيما يأتي:

الفصل الأول (المادة الأولى): تعريفات المصطلحات والمرجعيات للنظام، وتشمل تعريفات الوصف الوظيفي للعاملين وتصنيفاتهم ومركبات الإسعاف .. الخ .

الفصل الثاني (المادة الثانية) : الأهداف المحددة للنظام ، وهي تتركز فيما يأتي :

١- تقنين الخدمات الإسعافية الصحية في المملكة العربية السعودية.

٢- تحديد مؤهلات وخبرات وخدمات العاملين في مجال الخدمات الإسعافية (البرية والجوية).

٣- تقليل الأخطاء المهنية في الخدمات الإسعافية في المملكة ، ما أمكن ذلك.

٤- زيادة كفاءة الخدمات الإسعافية في المملكة وتطويرها .

٥- تقنين تجهيز وتشغيل مركبات الإسعاف ومواصفاتها.

الفصل الثالث (المواد من الثالثة إلى السابعة): الخدمات الإسعافية الطبية ومقتضياتها، وتشتمل على متطلبات وإجراءات العمل الإسعافي والمؤهلات والخبرات والترخيص .. الخ.

الفصل الرابع (المواد من الثامنة إلى العاشرة) : مكونات الفرق الإسعافية ومسؤولياتها، وتشمل الفرق وحدود مسؤوليات أفرادها وإجراءات عملها.

الفصل الخامس (المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة) : رعاية المرضى والتوثيق، وتغطي الرعاية الصحية ومعاييرها وتوثيقها حسب المعايير الطبية.

الفصل السادس (المواد من الثالثة عشرة إلى السادسة عشرة): تشغيل الخدمات الإسعافية، وتشمل مجالات عمل القوى والخدمات الإسعافية في الجهات ذات الصلة.

الفصل السابع (المادة السابعة عشر): مسؤوليات الجهات ذات العلاقة، وتشمل المسؤولية الخدمية وبرامج الإشراف والاتصالات .. الخ .

الفصل الثامن (المادتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة): خطة الاستجابة للطوارئ، وتشمل قائمة الأعمال التي يقوم بها المسعفون والأطباء ذوو الاختصاص حسب الفئات المكونة للفرق الإسعافية.

الفصل التاسع (المواد من العشرين إلى الرابعة والعشرين): المخالفات والعقوبات، وتشمل إجراءات وآليات توقيع العقوبات عند الإخلال بواحدة أو أكثر من مواد النظام.

الفصل العاشر (المواد من الخامسة والعشرين إلى السابعة والعشرين): أحكام ختامية، ويشمل إجراءات إصدار اللائحة التنفيذية وبدء العمل بالنظام وإلغاء ما يتعارض معه من أحكام.

عضو مجلس الشورى الشيخ الدكتور عازب آل مسبل لـ « الشورى » :

نتطلع إلى مزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى وفقا لمتطلبات المرحلة

هو من أسرة علمية..درس على يدي والده وجده، ارتاد المكتبة وهو في سن الصبا، كان يقتني الكتب والصحف والمجلات وكل ما يقع في يده، حتى أصبح إماماً لأبناء قريته وخطيباً لمسجدها، عمل قاضياً ومعلماً ثم مديراً عاماً لفرع وزارة الشؤون الإسلامية بمنطقة عسير، ثم عضواً في مجلس الشورى منذ دورته الرابعة.

الشيخ الدكتور عازب بن سعيد آل مسبل ابن قرية « آل شاعر » ببني الأحمر بمنطقة عسير، هو ضيف هذا العدد من مجلة الشورى، تحدث من خلال هذا الحوار، عن مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء، وعلق على مستوى طموحات المواطن وتطلعاته حول أداء مجلس الشورى، كما عرج من خلال حديثه عن المجلس على أداء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، ولجان الصداقة البرلمانية، والتطلعات المنشودة من مناقشة الوزراء تحت قبة المجلس، ليختم حديثه برأيه حول نقاشات الشأن العام ونظام المجلس، ممثلاً بتعديل المادة ٢٣ من نظام المجلس.

حاوره: منصور العساف

الولادة والطفولة متى وأين كانت ؟.

ولدت في قرية آل الشاعر ببني الأحمر بمنطقة عسير في عام ١٣٨١ هـ؛ وترعرعت بها ودرست المرحلة الابتدائية بمدرسة صبح واسمها حالياً (طلحة بن عبيد الله) وتقع على ضفاف وادي صبح حيث تبعد عن قريتي حوالي خمسة كيلو مترات.

> قريتنا مقصد لطلاب العلم ووالدي هو معلمي الأول

ما الذي تذكره عن البدايات الأولى للمرحلة الدراسية ؟.

هي مرحلة التكوين الأولى لشخصية الإنسان، فقد عشتها في كنف والدي ووالدتي (رحمهما الله) فكلاهما كان له تأثير بالغ في حياتي؛ إذ الوالد الشيخ سعيد بن مسبل كان من طلاب العلم الذين يشار لهم بالبنان وهو سليل الأسرة العلمية (آل مسبل) رحمهم الله. فقد كانت قريتنا مقصداً لطلاب العلم آنذاك وكان فيها مدرسة علمية ومكتبة مشهورة عرفت بمكتبة آل مسبل(١).

الشاهد أن والدي رحمه الله كان معلمي الأول، أما والدتي رحمها الله فقد عاشت في بيت علم وقضاء؛ إذ كان والدها الشيخ محمد بن سعيد بن مسبل عالماً وقاضياً وابنه الشيخ عبد الله بن محمد؛ وقد تعلمت من والدها وأخيها رحمهم الله جميعاً.

وقد عشت بين أخواني الكرام إذ كان للوالد ثلاث من النساء فكنا من الأسر ذات العدد من البنين والبنات؛ وكنا متوادين وهذا من فضل الله ثم كياسة الوالد رحمه الله؛ فجميعنا كأننا أبناء حوض واحد وأمهاتي العزيزات زوجات الوالد أمهات حقيقيات لنا جميعاً وهذا له أثره البالغ في مستقبلنا فلا زلنا إلى يومنا هذا على محبة وود، ولله الحمد والمنة، رحم الله السابقين وحفظ الباقين.

١ - الحياة الفكرية والادبية في جنوب البلاد السعودية أ.د عبدالله أبو داهش

اهتمامات مرحلة الشباب، هل انحصرت في جوانب معينه، وما الذي استمر منها ؟.

البدايات الدراسية لا تنسى فالمدرسة كانت بالنسبة لي محطة التغيير الأولى في حياتي. فإن يكون لي كراساً وقلماً وكتاباً حلماً رائعاً تحقق لي بعد أن كنت أتابع أخواني الكبار وهم يكتبون الواجب المنزلي ويدرسون من الكتب التي لا زلت أتخيل تلك الصور للحيوانات على غلاف الكتاب؛ فعندما دخلت المدرسة وكنت لم أبلغ ست سنوات إذ أصرت والدتي على الوالد أن يسجلني مبكراً مع إخواني؛ وكان الأخ محمد شقيقي الأكبر يدرس آنذاك في الصف الرابع وكنت أرى فيه الشيء الكبير وأطمئن به معي في الطريق والمدرسة؛ إذ كنا نمشي على الأقدام إلى المدرسة ونعود كذلك ولم يكن هناك وسائل نقل كما هو اليوم والحمد لله. فالبدايات كانت جميلة كل شيء كان يلفت النظر، المعلم، الفصل، الكرة، الطابور، تفتيش الطابور، هيبة المعلم، وذكريات رائعة.

الحقيقة لم يكن هناك اهتمامات معينة سوى التعلم للقراءة والكتابة وكنت أعجب للخطابة؛ إذ كان والدي هو خطيب الجمعة فتأثرت بذلك وتحققت لي الإمامة والخطابة ولا زلت كذلك حتى اليوم والحمد لله.

أصدقاء المراحل الدراسية الأولى، هل مازلت على تواصل معهم ؟ وما الذي تذكره من الأحداث المجتمعية التي واكبت تلك الفترة ؟.

بالنسبة لأصدقاء المرحلة الدراسية الأولى، كنا أبناء مجتمع واحد ومحدود؛ يعني أبناء العمومة والأخوان؛ فالمعرفة متصلة إلى اليوم والتواصل كذلك؛ وبالطبع المرحلة المتوسطة والثانوية لم تكن في بلدتي كالابتدائية بل كانت في مدينة أبها؛ وهنا توسعت العلاقات والاهتمامات. وكنت شغوفاً بالقراءة فلا يقع تحت يدي شيء إلا قرأته حتى أنني كنت أوفر ما استطيع من المال لشراء المجلات وكانت محدودة جداً.

الدراسة الجامعية وتخصصات الدراسات العليا، كيف تم اختيارها؟ وما هي أهم الصعوبات التي واجهتك في تقديم رسالتك العلمية؟.

بالنسبة للدراسة الجامعية فقد كانت في كلية الشريعة التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع الجنوب – أبها –، والميل إلى الدراسات الشرعية كان ملازماً لي منذُ الصغر؛ فالبيت له تأثيره وكانت عن رغبة. وقد تخرجت في كلية الشريعة عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣هـ ورشحت معيداً في الكلية؛ ثم طرأ بعض الأمر فتحولت إلى دارس بالمعهد العالي للقضاء.

وكانت محطة رائعة جداً في حياتي؛ فقد كان أساتذة المعهد آنذاك من الأعلام كالشيخ صالح بن فوزان حفظه الله، والشيخ عبدالله الزايد، والشيخ بكر أبو زيد، والشيخ العلامة عبدالله بن غديان ، والشيخ بدران أبو العينين، والشيخ حمد الفريان، والشيخ عبدالله المطلق. وكان لهم تأثير بالغ في مسيرتي العلمية – رحم الله المتوفى منهم –. وأمد في عمر الباقين ومتعهم بالصحة والعافية وجزاهم عنا خير الجزاء.

برأيك كيف يمكن تحقيق الهدف المنشود من برنامج خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء ؟.

برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة العربية السعودية. كان وليد فكر ناجح ونظرة ثاقبة، فما شهدته المملكة من نمو مطرد على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وزيادة عدد السكان وكثرة الطلب على الخدمات العدلية؛ ولما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وتقارب وتعقيدات معاصرة تطلب ذلك تطوير مرفق القضاء، وقد أدرك معالي وزير العدل آنذاك أهمية هذا الأمر لاسيما وقد أمر خادم الحرمين الشريفين برصد مبلغ سبعة مليارات لهذا الشأن. فبادر معاليه ومسؤلو وزارته بإعداد خطة إستراتيجية شاملة لتطوير هذا المرفق لمواكبة المستجدات في إطار تقني وتنظيمي يتوافق مع مسيرة الإصلاح الإداري. وإيجاد بيئة عدلية ملائمة وقادرة على التعامل مع المستجدات بفعالية وكفاءة تيسر إجراءات التقاضي وتبعث على الطمأنينة بالاستقرار العدلي وضمانته.

لهذه الأسباب تم العمل على تطوير مرفق القضاء

فتعاقدت الوزارة مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإعداد هذه الخطة. وتمت ولله الحمد، وقد شاركت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى في ورش العمل التي أقيمت لهذا الشأن.

أما كيف يمكن تحقيق الهدف المنشود من برنامج خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء؛ ففي رأيي يكون ذلك بتنفيذ ما ورد بالخطة الإستراتيجية بفاعلية وفق جدول زمني.

فبعد اكتمال التنظيم العدلي بصدور نظام القضاء؛ ونظام ديوان المظالم؛ وكذلك نظام المرافعات الشرعية؛ ونظام الإجراءات الجزائية؛ ونظام المرافعة أمام ديوان المظالم؛ ونظام التنفيذ؛ ونظام التحكيم؛ أصبح من الضروري العمل على تحقيق البيئة العدلية لأنواع المحاكم وتخصصاتها، والعمل على إيجاد الموارد البشرية الفاعلة والمتخصصة وتكثيف التدريب المهني والمتخصص. وعدم التردد في ذلك حتى تكتمل الرؤية ويتحقق الهدف بإذن الله.

هل هناك هوة بين طموحات المواطن من جهة وأداء ومخرجات مجلس الشورى من جهة أخرى ؟ وأين – برأيك – يكمن الخلل ؟.

إذا تحدثنا عن الطموحات؛ فطموحات المواطن هي طموحات عضو مجلس الشورى فهو أولاً وأخراً مواطن كغيره، ولكن أنا على ثقة وقد مكثت تحت قبة المجلس حوالي عشر سنوات أن جميع أعضاء المجلس وقيادته يحرصون على كل ما يهم المواطن وشؤونه. والمجلس يعمل في حدود إمكاناته وصلاحياته بدون تقصير، ولا أدعي الكمال فالكمال لله وحده، وعمل الإنسان يدخله النقص. وإنما الهدف أن النقص إذا حصل فهو غير مراد.

أما ما يكتب في وسائل الإعلام فهو رؤية لصاحب القلم؛ ولا يعني انه رأي المجتمع فقد يخالف الحقيقة. ولعل كثير ممن تواصلوا مع المجلس واطلعوا على واقعه يعلمون أن الواقع يختلف؛ فأعضاء المجلس أحسبهم نخبة المجتمع بأطيافه المتعددة جميعهم يحمل هم الوطن والمواطن ويقدم الرأي والمشورة لقيادة بلادنا بكل أمانة وإخلاص وكلهم قد اقسم على ذلك.

ما يكتب في وسائل الإعلام عن المجلس لا يمثل بالضرورة رأي المجتمع

كيف يرى الدكتور عازب الآتي :

نظام مجلس الشورى الحالي.

نظام مجلس الشورى بعد تعديل المادة ٢٣ منه أصبح أكثر فاعلية وهو احد النظم الأساسية في بلادنا ونتطلع إلى مزيد من الصلاحيات للمجلس وفقا لمتطلبات المرحلة الحالية، وإعطاء دور أكبر للمجلس يزيد من الشفافية وفاعلية الأجهزة الحكومية في أدائها.

أداء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية.

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية إحدى مكونات مجلس الشورى تعمل وفق نظام المجلس وقواعد عمله؛ وتعد من أكبر اللجان عملاً نظراً لارتباط كثير من تقارير الأجهزة الحكومية بها؛ واللجنة تؤدي عملها بكل شفافية ونقاشاتها حرة ومهنية؛ وكل موضوع يطرح عليها تعطي من الوقت والأهمية ما يكفيه. وحسب أعضائها أنهم يبذلون قصارى جهدهم والتوفيق من الله.

والحقيقة أنني أشيد بروح التعاون بين أعضاء اللجنة؛ وقد رأستها لمدة ثلاث سنوات؛ فلولا توفيق الله ثم تعاون أعضاء اللجنة لما تحقق ما تحقق خلال تلك الفترة؛ فالكل يعمل بروح الفريق الواحد وحتى الآن والحمد لله.

نقاشات الشأن العام

الشأن العام كانت نقاشاته بلا صدى، واليوم والحمد لله وبفضل الله ثم ما يبذله معالي رئيس المجلس من جهد للتنظيم فقد أصبحت نقاشات الشأن العام ذات فاعلية وفائدة؛ فما يكون له نفع يدرس ويتخذ بشأنه قرار وهذا مما يحسب لمعالي رئيس المجلس وفقه الله.

مناقشة معالي الوزراء تحت قبة المجلس.

مناقشة أصحاب المعالي الوزراء تحت القبة تهدف إلى تحقيق تطلعات المواطن، فحضور الوزير يتم بناء على رغبة عدد من أعضاء المجلس لمناقشته حول تقرير وزارته وأدائها؛ أو بناء على رغبة من معاليه للحضور وشرح رؤيته وخطته وأداء وزارته على أعضاء المجلس.

حوار الوزراء تحت قبة المجلس من أرقى أنواع الحوار البرلماني

وكل ذلك يصب في مصلحة الوطن والمواطن؛ فالنقاش يدار من قبل رئيس المجلس بكل أدب وسلاسة واحترام وموضوعية؛ وتعطى الفرصة لأعضاء اللجنة التي تدرس تقرير وزارته ويعرض رئيسها أهم ما ورد إليه عبر بوابة المجلس الاليكترونية من تساؤلات للمواطنين؛ ثم يفتح رئيس المجلس للنقاش لأعضاء المجلس مع الضيف. وهذا من أرقى أنواع الحوار البرلماني إن صح التعبير.

دور لجان الصداقة البرلمانية.

أما دور لجان الصداقة البرلمانية فهو دور رائد وفاعل؛ فقد تؤدي ما لا يقوم به الدبلوماسيون من مواقعهم، فيمكن إيصال رسالة المجلس الذي يعبر عن المواطن، ويتفق مع الحكومة في رؤيتها بكل هدوء وتأثير؛ ولا أحصي ما قامت به هذه اللجان من أعمال كانت نتائجها إيجابية ومثار إعجاب من زعماء دول أثرت في تغيير رؤيتها ومواقفها وعلاقتها الاقتصادية وغيرها مع المملكة إلى الأفضل؛ فلجان الصداقة البرلمانية مما يميز عمل مجلس الشورى . والحمد لله أن بلادنا تحتل مكانة كبيرة لدى شعوب العالم وبرلماناته؛ وقد لمسنا ذلك انا وزملائي أعضاء المجلس خلال زيارتنا لتلك الدول. وكل هذا يصب في مصلحة الوطن العزيز على نفوسنا جمعا.

الزاهدون في المناصب

عبد المحسن بن منصور الخميس
مدير إدارة التدقيق والمتابعة
بمجلس الشورى

حلمت ذات ليلة أنه طلب مني أن أكتب مقالاً؛ أو أرسل رسالة إلى عضوات مجلس الشورى؛ فاخترت الأول وتخوفت من الموضوع الثاني.

عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّ رَجُلا قَالَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِئْسَ الشَّيْءُ الإِمَارَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نِعْمَ الشَّيْءُ الإِمَارَةُ لِمَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَحِلِّهَا، وَبِئْسَ الشَّيْءُ الإِمَارَةُ لِمَنْ أَخَذَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا وَحِلِّهَا تَكُونُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَسْرَةً وَنَدَامَةً». لكن هل يقاس على ذلك الإدارات والمناصب في الوزارات؟؛ الأمر يحتاج إلى رؤية وبحث مستمر.

لقد قرأت كتاباً بعنوان الزاهدون في المناصب وأعجبت به. وتعريف الزاهد هو الذي إن أصاب الدّنيا لم يفرح وإن أصابته الدّنيا لم يحزن. ومن مدى إعجابي بالكتاب بحثت عن زاهد بالمنصب أو مدير إدارة لم يسابق غيره من الأكفاء عليها في الحياة في عالمنا اليوم، فلم أجد؛ فهؤلاء عملة نادرة.

يبدأ الكتاب بثابت بن أقرم الذي سلّم الراية لخالد بن الوليد في معركة مؤتة بعد أن أخذها عبد الله بن رواحة، ثم بأبي عبيدة بن الجرّاح الذي تنازل لعمرو بن العاص في معركة ذات السلاسل، ثم أبان بن سعيد الذي تنازل عن عمالة البحرين، ثم عتبة بن غزوان الذي زهد في إمارة البصرة، ثم أبي هريرة الذي رفض إمارة البحرين مرة ثانية، ولا ننسى الشيخ محسن الأمين ورفضه منصب المفتي العام للطائفة الشيعية في دمشق.

قال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أريد رجلاً إذا كان في القوم وليس أميرهم بدا وكأنه أميرهم؛ وإذا كان فيهم وهو أميرهم بدا كأنه واحداً منهم !!. كان الصحابة رضي الله عنهم يتحرجون من تكليف أنفسهم بأي أمر يتعلق بتدبير شؤون الأمة لا تهرباً من حمل الأمانة ولا تملصاً من المسؤولية؛ بل خشية من أن يوقعهم ذلك في فتن أو يجر عليهم تأليب العامة أو إصابة النفس بداء الغرور – الذي يكثر في زماننا – ويجعل صاحبه يتعالى على الناس وكأنه نادر زمانه. ولذا كان الصحابي إذا أسندت إليه أمانة الإمارة أو الولاية بالإلحاح عليه يتولى أمرها ولكن بحيطة وحذر وخشية وتحفظ ويكون خائفاً وجلاً؛ وأثناء أداء المهمة لا يهدأ له بال ولا يرتاح له ضمير حتى يرى الرعية وقد صلح شأنها؛ وهو يعمل كل ما في وسعه ولا يدخر أي جهد في إسعادها وتعهدها بالرعاية والاهتمام؛ مضفياً عليها من الحنان والرأفة والرحمة والعطف ما يواسيها ويخفف عنها ويطمئنها ويرغبها في النهوض بمصالحها وقضاياها وشؤونها ويحث ويحفز أفرادها على التعاون وتحقيق الأهداف؛ وهي خصال خير وصبغة دينية إسلامية تطبعوا بها وصبغوا أنفسهم بها؛ وأخلاق كريمة رباهم عليها سيدنا – محمد صلى الله عليه وسلم-. وكان الوالي منهم يحاسب نفسه ويرتب أوراقه ويضبط أموره ويحكم زمام أموره؛ وكان إلى جانب هذا لا يهمل أي جانب من جوانب الحياة ولا يتهاون في أداء واجبه، – في كثير من الوزارات يندر اجتماع المسؤول بالمديرين والموظفين في وزارته أو إدارته –.

عين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمير بن سعد والياً على حمص؛ فقضى فيها عاماً كاملاً لا يرسل خراجها ولا تصل منه أي أخبار فقال عمر لكاتبه: أكتب إلى عمير، فإني أخاف أن يكون خائناً؛وأمر باستدعائه؛ وفي يوم جاء عمير الوالي وسأله بعض الأسئلة واتضح نزاهته فقال عمر : جددوا لعمير عهداً – أي أعيدوا الثقة في عمير ليبقى في منصبه – فقال عمير: تلك أيام قد خلت لا عملت لك ولا لأحد بعدك.

وقال عمر بن الخطاب يوما موجهاً كلامه لعمرو بن العاص: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟.

لن نقول لكل مسؤول متى استعبدتم موظفيكم؛ وخنتم أمانة الوطن وتساهلتم في محبته فقد يهربون ويصبحوا أحراراً.

فنظرة الإسلام إلى المناصب نظرة تحمُّل المسؤوليَّة، أمام الله، ثم أمام عباده، لذلك ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من استعمل رجلاً من عصابة (جماعة أو فئة) وفيهم من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين». ولو قلت من اختار أحداً لأمر إداري غيره أفضل منه فهو مبتدع إداري لقامت ونشطت قوات الرفض والتصدي الإدارية.

قال عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه: دلُّوني على رجل أستعمله على أمر قد أهمَّني، قالوا: كيف تريده؟ قال: إذا كان في القوم وليس أميرهم كان كأنَّه أميرهم، وإذا كان أميرهم كان كأنَّه رجل منهم، قالوا: لا نعلمه إلاَّ الرَّبيع بن زياد الحارثي، قال: صدقتم، هُوَ لها.-متى يقتدي الجميع بزياد.

وأحضر الرشيد رجلاً ليوليِّه القضاء، فقال له: إنِّي لا أُحسن القضاء، ولا أنا فقيه، قال الرَّشيد: فيك ثلاث خلاَل: لك شرف والشَّرف يمنع صاحبه من الدَّناءة، ولك حلم يمنعك من العَجَلَة، ومن لم يَعْجَل قلَّ خطؤه، وأنت رجل تشاور في أمرك، ومن شاور كَثُر صوابه، وأمَّا الفقه، فسينضم إليك من تتفقَّه به، فوَلي فما وجدوا فيه مطعناً.

كثيرون – عبر تاريخنا قديمه وحديثه – زهدوا بالمناصب، منهم من زهد بالمنصب زهداً بالمنصب ذاته وبغيره، لأُمور ارتآها، كتفرُّغه للعلم والتَّدريس، أو ورعاً. ومنهم من زهد بالمنصب لمن هو أجدر منه وأحقُّ.ومنهم من تسلَّم المنصب بشروطه، وكان زاهداً به في كلِّ لحظاته، فلم يخشَ العزل بسبب قوله الحقَّ، أو موقف عدل، والقناعة بالعدل من أُسُّ الشريعة؛ – هذا في الوقت الحاضر عملة صعبة يشبه الدولار –.

أتساءل متى يأتي هذا اليوم الذي نجد فيه الناس يهربون من اعتلاء المناصب والموظفين لا يسعون للإدارات سعي متلهف عطش– فيتحمل التبعات والمسئوليات؟؛ أو متى يأتي هذا اليوم الذي نجد فيه الناس يعتبرون المنصب تكليفاً شاقاً وليس تشريفاً ممتعاً ذا مزايا؟؛ أو متى يأتي هذا اليوم الذي نجد فيه متقلدي المناصب يجاهدون ويبذلون أقصى ما عندهم لتبرئة ذمتهم أمام الله ثم أمام الناس بأداء الواجب وتحمل المسئولية وتقديم ما يستطيعون للوطن؟؛ أو متى يأتي هذا اليوم الذي يوسد فيه الأمر إلى أهله حتى لا نجد السفهاء يتحدثون ويبدعون بالتصريحات – إن كثيراً من القرارات الإدارية تصدر من واقع رؤى شخصية.

تذكر جيداً يا قارئ هذه الحروف أني قلت حلمت فهل الحلم سيصبح من الممنوعات؟؛ فوفق الله من أيقضني؛ وقال لا تخبر أحداً بأشياء هي أضغاث أحلام.

وزارة الداخلية نجحت بامتياز في تطبيق التعاملات الالكترونية

مع تطبيق الحكومة الالكترونية .. راجعنا بكرة ستصبح من الماضي

تحقيق – منصور العساف

أحدثت الثورة الكبيرة في الاتصالات وتقنية المعلومات في العقدين الأخيرين تحولاً وإيقاعاً سريعاً في وتيرة الخدمات الحكومية والقطاع الخاص، حيث سخرت بعض الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة المباشرة بالمواطن وبخاصة المصارف تقنيات المعلومات لتطوير خدماتها، والتيسير على المواطن إنهاء إجراءاته، واختصار الإجراءات البيروقراطية، وقلصت من حجم الوقت الذي يقضيه هذا المراجع الذي يحضر وقد أنهى جميع متطلبات معاملته من خلال شاشة الحاسوب في منزله ..

وقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية، حيث صدر الأمر السامي الكريم رقم ٧/ب/٣٣١٨١ وتاريخ ١٤٢٤/٧/١٠هـ المتضمن وضع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل. وللأهمية القصوى للتعاون في مجالات متعددة للتحول إلى مجتمع المعلومات، وأهمية تظافر الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة بإذن الله، قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في عام ١٤٢٦هـ بمشاركة كل من: وزارة المالية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وأصبح لها بوابة وطنية (www.saudi.gov.sa) تمثل المدخل إلى الخدمات الإلكترونية الحكومية التي تقدمها أجهزة الدولة المختلفة، وهناك مئات الخدمات المعلوماتية والعملياتية متوفرة للجمهور.

والحكومة الالكترونية فضلاً عن أنها تهدف في المقام الأول إلى التيسير على المواطنين إنهاء إجراءاتهم، فإنها تسهم في الحد من حالات الفساد في بعض القطاعات الحكومية، التي تتطلب إجراءاتها رسوماً مالية، حيث تم ربطها بنظام الكتروني اسمه "نظام سداد" وربطه بجميع المصارف، حيث يتم من خلاله تسديد جميع الرسوم الحكومية.

وتتيح بعض القطاعات الحكومية، مثل الجامعات خدمة الاستعلام عن المعاملة من خلال النظام الالكتروني بدلاً من تكبد العناء بالذهاب إلى مقر الجهة الحكومية أو الجامعة لمعرفة إلى أين وصلت معاملته.

إن مظاهر تطبيق وتعميق برامج الحكومة الإلكترونية في السعودية.. بدأت تظهر بشكل ملموس في كثير من المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. وإذا شئنا أن نختار نموذجاً من الوزارات التي حققت تقدماً لافتاً في

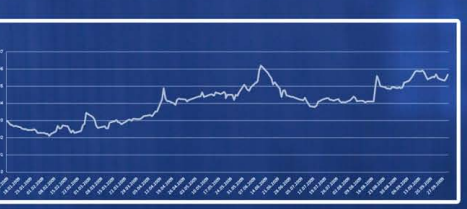

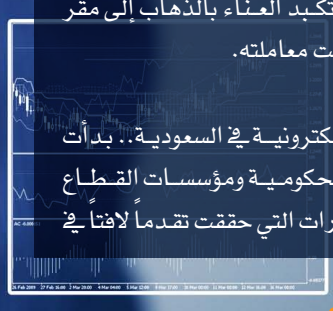

والثاني اعتماد نظام «أبشر» اللذين أسهما في تقليص عدد المراجعين، لاسيما في مبنى الإدارة العامة للجوازات، وإن كانت صالة إصدار وتجديد الجوازات تشهد قبل اعتماد نظام «أبشر» انسيابية ومرونة في اتمام عمليات إصدار وتجديد الجوازات، فإن المعاملات المتعلقة بالعمل والعمال وتجديد الإقامات، كانت تشهد زحاماً منقطع النظير، لاسيما منّا نحن المعقبين، وأنا هنا لا أدعي إنهاء مشكلة الزحام ، ولكنني ألحظها وأقدر أنها في طريقها بإذن الله للحل.

مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية، وكذلك في مجال تعريف المواطن الرقمي، فإن وزارة الداخلية - رغم أعمالها وعلاقاتها المتشابكة مع مستويات مختلفة من الجمهور استطاعت أن تحقق تقدماً مذهلاً في التعاطي مع أعمال الحكومة الإلكترونية، فكثير من البيانات تنفذ وتسدد رسومها - من قبل الجمهور - في المنازل إلكترونياً، كذلك فإن بطاقات الأحوال المدنية الجديدة؛ ورخص القيادة والمركبات؛ وجوازات السفر، ورخص الإقامة للأجانب، تنهى إجراءاتها من خلال الأنظمة الحاسوبية الخاصة بها، وتحديد موعد لاستلامها من الإدارة المختصة. ومن الجهات الحكومية التي حققت إنجازاً في التعاملات الالكترونية وزارة الخارجية، والجامعات، إلى جانب المصارف وشركات الاتصالات والكهرباء والمياه.

عبد الرحمن الجهني: الزحام أمام بعض الدوائر الحكومية أصبح اليوم من حديث الماضي.

خطوات تطويرية:

في بداية هذا التحقيق يقول عبد الرحمن الجهني المعقب بإحدى مؤسسات القطاع الخاص: لعلك شاهدت قبل فترة وعبر برامج وقنوات التواصل الاجتماعي، حجم الزحام الذي تشهده مباني إدارات الجوازات العامة، لاسيما في المدن الكبرى، الأمر الذي جعل من الصعب إتمام وإنجاز معاملاتك في نفس اليوم، ما يضطرك إلى العودة لمراجعة الجوازات ليومين أو أكثر بسبب الزحام أولاً ثم بسبب عدم معرفة البعض بمتطلبات إنجاز معاملته، وكل هذا الآن أصبح من حديث الماضي حيث ساهمت إدارة الجوازات من خلال تبنيها خطوتين تطويريتين الأولى هي توزيع نقاط الخدمات في الأسواق والمراكز العامة

ويضيف الجهني يقول : لعل البعض قاس مؤشر الزحام في الفترة الماضية، وشاهد من خلال الهواتف الذكية، حجم الزحام الشديد الذي يحيط بمباني الجوازات، لاسيما في الصباح الباكر، قبل بداية الدوام الرسمي، أما بعد نظام «أبشر» فإن مظاهر الزحام بدأت تتلاشى حيث أصبح الكفيل ينهي إجراءات إصدار رخص الإقامة للعمالة وتجديدها من خلال النظام، ولا يأتي لمقر الجوازات، أو أحد مكاتبها الفرعية إلا لاستلام رخصة الإقامة.

خالد العسيري: قلصت مدة المعاملة وسهلت الحصول على متطلباتها.

اختصار المدة:

وعلى بوابة مبنى «مكتب المواليد» التابع لمديرية الأحوال المدنية، يحمل الشاب خالد العسيري رقماً يظهر الإعلان عنه من خلال شاشات العرض داخل صالة المبنى، يقول العسيري أنه رزق قبل يومين بمولوده البكر، وأنه الآن يحمل متطلبات إصدار دفتر عائلة جديد، يضاف من خلاله اسم ابنه الصغير، وعن مدى سهولة ووضوح إجراءات التقديم، يقول العسيري أنه استطاع من خلال موقع الأحوال المدنية، أن يختصر مدة بقائه في مبنى الأحوال ومكتب المواليد، كما أن التقديم عن طريق موقع المديرية العامة للأحوال المدنية الالكتروني، أسهم في إيضاح متطلبات المعاملة واختصار مدتها حيث يحدد لكل مراجع وقتاً معيناً لزيارة المكتب، وعليه فإن معظم من هم معي في صالة المكتب الآن هم ممن حجزوا مواعيدهم مسبقاً، من خلال الموقع الإلكتروني.

ضرورة ملحة:

البوابات الخدمية في المواقع الالكترونية الخاصة بالدوائر الحكومية، أسهمت في تحسين وتطوير الخدمة التي تقدمها هذه الدوائر والمرافق، هذا ما بدأ به أحمد الرعيني حديثه، ويضيف « إن الأنظمة الالكترونية التي

أحمد الرعيني: التعاملات الالكترونية ضرورة حتمية للحد من بيروقراطية العمل.

دشنتها بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة في المملكة، لم تسهم في تذليل المصاعب والعقبات التي يواجهها المراجع فحسب، بل اختصرت الوقت للمراجع، حي مكنته من تعبئة جميع البيانات المطلوبة، وعرفته بالوثائق التي يتوجب إحضارها لإنهاء إجراءات معاملته حينما يأتي للمراجعة حسب الموعد الذي حدده له النظام، ناهيك عن بيروقراطية سير المعاملة في كثير من الدوائر والمرافق الحكومية، الأمر الذي جعل من هذه البرامج الالكترونية ضرورة حتمية لمواكبة زيادة قدرة استيعاب الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لمعاملات المراجعين، وإعادة ترتيب أدائها بما يسهل من مهامها ويمكن المراجع من إنجاز معاملته بأسرع وقت.

ويضيف الرعيني قائلاً : إن فائدة مثل هذه البرامج لا تقف أبداً على الدائرة المعنية والمراجع فحسب، إذا أنها أيضاً تعد سبباً رئيساً في الحد من الزحامات المرورية في الشوارع والطرق والمرافق العامة، وهذا أمر ملموس تشهد به إدارة الحركة في الإدارات العامة للمرور وأمن الطرق، حيث لا يقف الزحام على شوارع وطرق المدن الكبرى، بل قد يتجاوزه إلى المحافظات المختلفة.

توثيق المعاملات:

ويتفق الأستاذ مبارك الدوسري مع ما ذكره الرعيني حيث يقول : إنني وجدت في هذه التعاملات الالكترونية للأجهزة الحكومية خدمة جليلة، كفتني عناء التردد والسفر من مدينتي التي أسكنها إلى العاصمة، حيث ضرورات التقديم وانتظار إتمام المعاملة، ما يدفع البعض إلى البقاء يومين أو ثلاثة – هذا إن لم يوافق إجازة نهاية الأسبوع – لإنهاء إجراءات معاملته، علماً أن بقاءه هذه المدة سوف يزيد من عنائه ويكلفه مادياً، لاسيما إذا كانت معاملته تتلخص في مراجعة إحدى المستشفيات لحجز موعد لمقابلة الطبيب أو لصرف علاج خاص به.

مبارك الدوسري: التعاملات الالكترونية أسهمت في توثيق إجراءات العمل.

ويضيف الدوسري أن الخدمة الالكترونية أسهمت بشكل كبير في توثيق إجراءات العمل، إذ تبقى المعاملة موثقة ومسجلة في النظام الحاسوبي للدائرة التي هو بصدد مراجعتها، ناهيك عن بقائها – بإذن الله- بعيداً عن عوامل التلف التي تتعرض لها عمليات الأرشفة التقليدية.

إبراهيم المعيوف: الحجز الالكتروني المسبق جعل إفراغ الصكوك في بضع دقائق.

إفراغ الصكوك:

إبراهيم المعيوف الذي يقف أمام شاشة التسجيل والإفراغ في كتابة العدل بالرياض يقول: لقد سهل لي برنامج الحجز الالكتروني مهمة كانت بالأمس شاقة، والآن هي – ولله الحمد – لا تحتاج مني أو من أي مراجع سوى ربع إلى نصف ساعة، لاسيما إذا كانت الصكوك المطلوب إفراغها صكوكاً حديثة سبق لها أن سجلت في الحاسب الآلي.

ويضيف قائلاً: نعم أنت الآن تحجز وقت زيارتك لمقر كتابة العدل بنفسك، ويتم هناك التأكد من صحة أوراقك واكتمالها، ولا يأخذ منك هذا سوى بضع دقائق، وعليه فإن كل من يزور مقر كتابة العدل اليوم هو ممن تم تحديد موعد زيارته مسبقاً عن طريق النظام الالكتروني، وبهذا زالت عقبة الزحام التي كنا نعانيها في كتابات العدل.

ضرورة التحديث:

ويبدي الأستاذ محمد الحربي ملاحظات على بعض هذه البرامج قائلاً: صحيح أن هذه البرامج أسهمت وبشكل كبير في انسيابية ومرونة العمل، وساعدت على تقليص مدة المراجعة؛ إلا أن الاستفادة من ملاحظات المراجعين والمستخدمين لهذه البرامج لابد وأن يؤخذ في الاعتبار، واستشهد ببرنامج «نور» الذي تعتمده وزارة التربية والتعليم، والذي يوثق مسيرة الطالب في التعليم العام منذ تسجيله، حيث يتم أحياناً إرسال ملاحظات لولي أمر الطالب، أو تنبيه عبر رسائل الجوال " SMS "، وإبلاغ ولي الأمر بغياب ابنه لمجرد أن الطالب تأخر بعض الشيء، مما يربك ولي الأمر ويصيبه بالخوف والهلع لأنه الذي هو من أدخل ابنه لمقر المدرسة، والسبب في استعجال المدرسة بحصر أسماء الغياب هو تسجيلها في برنامج الوزارة، هذا مثال واحد قس عليه في البرامج الأخرى التي تعاني من الانقطاع المستمر أثناء الزحام، كما يعاني بعضها من غموض في إجراءات التقديم أو المبالغة في طلب البيانات الاحتياطية.

ويضيف الحربي قائلاً: أقول هذا وأنا أول المستفيدين من هذه البرامج الالكترونية، بل أنني أول المباركين لاستمرار مواكبة التقنية الحديثة، فقد اختصرت للمراجعين الساعات والمشاوير الطوال، وما قصدته هنا هو ضرورة الاستمرار في تحديث هذه البرامج، حيث مع الوقت يتطلب العمل إدخال إجراءات أكثر سهولة وأكثر تطوراً.

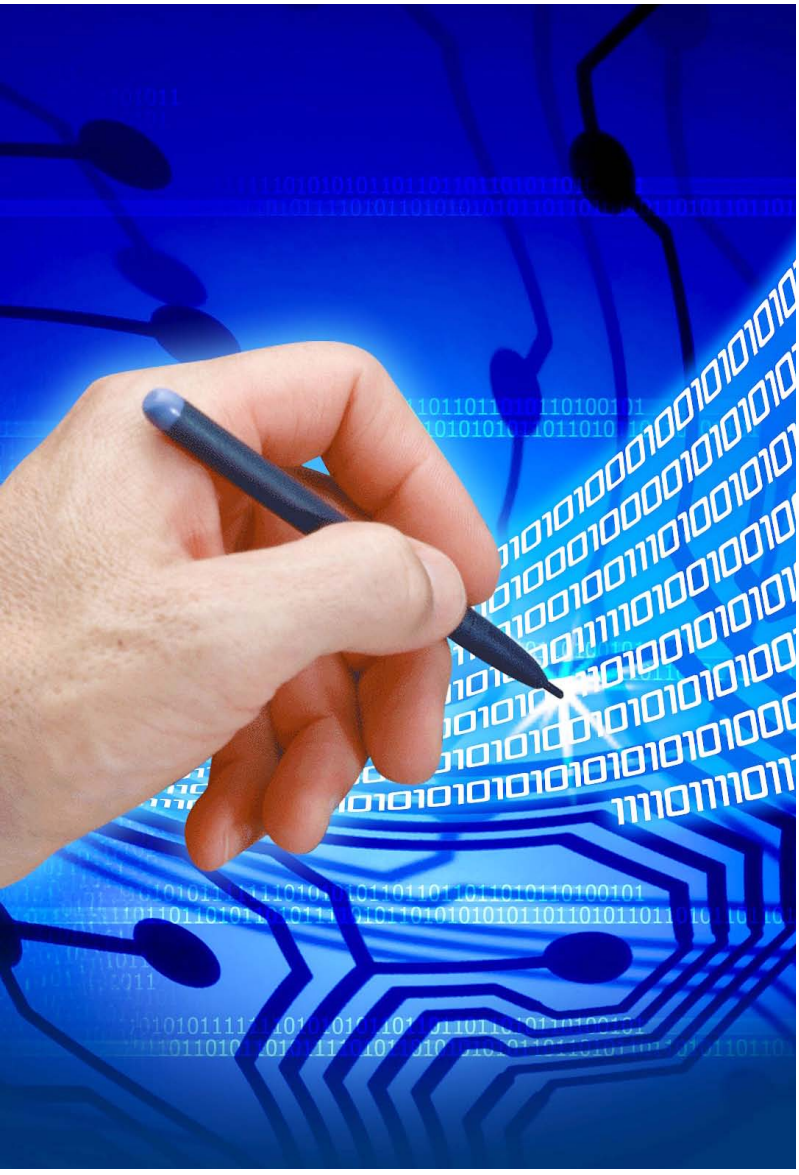

ويضيف قائلاً: الجميل في الأمر أن هذه البرامج واكبت برامج تطويرية، أسهمت هي الأخرى في تسهيل إجراءات المراجعين، حيث البرامج الهاتفية، والرد الآلي ورسائل الجوال التوجيهية والتذكيرية، التي اعتمدتها كثير من الدوائر الحكومية لاسيما المستشفيات.

محمد الحربي: التعاملات الالكترونية اختصرت الوقت لكنها بحاجة إلى متابعة وتحديث مستمر.

وخلص الحربي إلى القول: لقد أصبحنا اليوم نتعامل مع العامل الرقمي، إذا لا مكان للأوراق والمستندات المكتوبة، فرقم المراجع كافياً وجديراً بفتح سجله ومشاهدة كل ما يحتاجه الموظف عنه، وهذا بلا شك سهل كثيراً على المراجعين الذين امتلأت خزانات منازلهم بأوراق المواعيد والمراجعة.

ريان العنزي: وزارة الإسكان مثالاً حياً لنجاح البرامج الحاسوبية.

وزارة الإسكان مثالاً:

وعن التعامل مع النظام الحاسوبي بشكل عام يقول الأستاذ ريان العنزي :
لقد أصبح بإمكانك الآن مراجعة معاملاتك وسداد فواتيريك الخاصة سواء في الماء أو الهاتف أو الكهرباء، أو حتى سداد الرسوم الحكومية الأخرى في الجوازات والمرور ومكاتب العمل، من خلال منظومة التعاملات الالكترونية، فالبرامج الحاسوبية الحديثة لاشك أنها سهلت واختصرت لنا الكثير من المتاعب، كما أنها أصبحت أكثر أمناً منها في السابق، لاسيما في مجال البنوك والمصارف، حيث أصبح بمقدورك عبر برامجها الحاسوبية المتعددة إتمام عدة عمليات في وقت واحد، وهذا في السابق كان يكلف المصارف الخاصة جهداً مضاعفاً ووقتاً طويلاً.

ويستشهد العنزي بموقع وبرنامج وزارة الإسكان الأخير حيث استقبلت الوزارة ملايين الطلبات بشكل سهل ومرن، وما كان لها أن تحصل على هذه البيانات بهذه المرونة لولا أنها اعتمدت من خلال برامجها الحاسوبية خدمة التقديم عبر الموقع.

وتخلص « **الشورى** » إلى أن المملكة العربية السعودية ليست غائبة عن تكنولوجيا المعرفة، فقد أرست بناء العديد من مؤسسات تقنية المعلومات، وطورت من أداء الجامعات ثم دعمت التوجه نحو تنظيم المؤتمرات والمنتديات للتوسع في التعاطي مع تكنولوجيا المعرفة، كما أن مراكز البحوث المستقلة والتابعة للجامعات باتت تضع البرامج والمشاريع الهادفة إلى نقل وتوطين التقنية للحاق باقتصاد المعرفة الذي سيصبح في القريب العاجل مصدراً مهماً من مصادر الدخل الوطني، بمعنى حتى تكون التكنولوجيا مصدراً من مصادر الدخل الوطني، فإنه لابد من تأسيس بنية أساسية قوية في مجال التكنولوجيا وتهيئة المناخ الداعم لإجراءات جذب رؤوس الأموال الضخمة من الشركات المحلية والعالمية الكبرى.

ومع هذا التطور التقني وتقدم المملكة في هذا المجال، لا تزال بعض الجهات الحكومية بعيدة عن تحقيق الحكومة الالكترونية، رغم صدور الأمر الملكي بالتحول إلى الحكومة الالكترونية منذ ١٣ عاماً.

إن المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها في مجالات التقنية على الأرض تؤكد عمق إدراكنا للدور المعرفي وأهمية إعادة تشكيل ثقافة الشعب السعودي للاستفادة من الثورات التكنولوجية المتلاحقة، ونتيجة لكل هذا نستطيع الجزم أن المواطن الرقمي هو مواطن فاعل في برامج الحكومة الإلكترونية، وسيتنامى دوره في المساهمة في بناء الاقتصاد المعرفي؛ الذي نأمل أن يكون الأساس في أن تصل المملكة قريباً إلى الصفوف الأولى مع دول النمور والأسود.

وليد الراقي: الجميل أن هذه البرامج واكبت برامج أخرى لا تقل عنها أهمية.

مقاييس النجاح !!

أ. د / زيد بن محمد الرماني
المستشار وعضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

غريزة الاقتناء وحب الإثراء شيء فطري في الإنسان.

كما أنّ مقياس النجاح الحقيقي للمرء، ليس فيما يبلغه دخله من عمله أو مقدار رصيده في المصارف، وما يملك من عقارات وعمارات، لأن عنصر التوفيق يلعب دوراً مهماً في كسب المال، كما أنه قد يكون على حساب الشرف والكرامة والأخلاق، ولكن مقاييس النجاح تتوقف على مدى استغلال المرء لمواهبه ومدى إفادته من الفرص وتغلبه على ما يصادفه من متاعب وعقبات..

إن كثيراً من رجال الأعمال الذين تحسدهم وتعجب لما أحرزوه من تقدم ونجاح في أعمالهم، أشقياء فعلاً وأبعد ما يكونون عن السعادة وسلامة النفس لأنهم ركزوا كل جهودهم واختصوا بكل أوقاتهم ناحية واحدة، وتركوا النواحي الأخرى.

يُعلق على ذلك دايل كارنيجي في كتابه كيف تكسب الثروة والنجاح؟ فيقول: إن مثل هؤلاء مثل دينامو تشابكت الأسلاك المتصلة به، فلم يعد إنتاجه الوافر من الكهرباء يضيء سوى مصباح واحد، فهم يحسون بمرارة الحرمان والخيبة في نواحي الحياة المهمة الأخرى.

وعلى النقيض من ذلك، يندر أن تجد شخصاً نجح نجاحاً كبيراً في حياته كزوج أو والد أو إنسان، قد فشل فشلاً ذريعاً في جميع ميادين الحياة الأخرى. والسبب في ذلك، أنّ النجاح في هذه النواحي يستلزم كثيراً من الصفات التي تعزّز النجاح في ميادين العمل، فالشخص الذي ينجح في حياته الزوجية، لابد أنه قد نجح في تنمية شخصيته وفهم نفسه وعرف كيف يتحكم فيها، وهو حري أن ينجح كوالد، وما لم تعاكسه الظروف يغلب أن ينجح كإنسان.

ولكي نعيش كما ينبغي، لا يكفي أنّ نعيش لأنفسنا، وإنما يجب أن نعيش في انسجام مع البشرية التي نحن منها. فلو أنّ الإنسان كان جسماً فحسب، لكفانا من الحياة الناجحة المحافظة على ذلك الجسم وإمتاعه بغض النظر عمن يعيشون معنا وحولنا. ولو كان جسماً وعقلاً فحسب، لكانت الحياة الناجحة هي العناية بهما ومراعاة الانسجام بينهما بغض النظر عن جميع الاعتبارات الأخرى. ولو كان جسماً وعقلاً وروحاً فحسب، لما استلزمت منا الحياة الناجحة سوى المحافظة على سلامة الجسم والعقل والروح.. ولكن الإنسان شيء أكبر من هذا.

وأول ما نفعله في هذا الصدد أن نوفر الانسجام بين الجسم والعقل والروح ونوزع اهتمامنا بها ورعايتنا لها بالعدل والقسطاس، فإنّ إهمال إحدى هذه القوى الثلاث أو كبتها سيؤدي إلى صراع نفسي يظهر بصور شتى. فالذين يهملون تغذية عقولهم تنحرف طاقتهم الذهنية إلى سبل الشر، وإذا أهملوا حق أبدانهم عليهم انتقمت منهم أبدانهم بمئات الصور المرضية المعروفة.

ولكي نظفر بالنجاح المرغوب في حياتنا العملية، علينا أن نسعى أولاً للتمكن من جميع نواحي العمل الذي نقوم به. وما لم نعرف كيف نعامل الناس، فإن المهارة الفنية وحدها لن تحقق ما نصبو إليه، إلا في نواحي العمل الروتيني، فسواء كنا نشغل وظيفة كبيرة أم صغيرة، فإننا نقضي أكثر أوقات عملنا في الاتصال بالناس، وكلما أرضيناهم ونجحنا في اكتساب قلوب أكبر عدد منهم، زاد احتمال نجاحنا في عملنا وحبنا له.

نعم إنّ الحياة تعلمنا الكثير عن وسائل التعامل مع الناس، ولكن مدرسة الحياة قاسية، ولو اعتمدنا على تجاربنا وحدها فإننا قد نصل إلى نتيجة في النهاية، ولكن بعد أن نكون قد فقدنا الكثير من الفرص والكثير من الأصدقاء ودفعنا الثمن غالياً من سلامنا الداخلي.

ولو أننا عرفنا أنفسنا جيداً، وحرصنا على أن نتصور أنفسنا دائماً في موضع الذين نتعامل معهم، وقدرنا ظروفهم، لكسبنا قلوب الكثيرين وذللنا كثيراً من المشاكل، ولما بقيت انفعالات الناس النفسية كتاباً مغلقاً علينا.

ثم إنّ هناك طرقاً عملية عديدة يستطيع بها الرجال والنساء أن ينفعوا المجتمع الذي يعيشون فيه بالخدمة العامة والتزام الخلق الفاضل وتنشئة الجيل الجديد تنشئة طيبة فاضلة.

إننا لسنا في حاجة إلى تنشئة جيل من الملائكة، ولكننا في أشد الحاجة لتنشئة جيل من الرجال والنساء ليسوا أرقاء لغرائزهم البهيمية، تسيرهم وتوجههم في سلوكهم مع الناس.

رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير التونسي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس سفير جمهورية تونس المعين لدى المملكة علي بن عرفه.

وهنأ رئيس المجلس في مستهل اللقاء السفير التونسي بمناسبة تعيينه سفيراً لبلاده لدى المملكة متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

وتم خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالتعاون بين مجلس الشورى والمجلس الوطني التأسيسي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية التونسية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل نائب رئيس الوزراء البرتغالي

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي نائب رئيس الوزراء بجمهورية البرتغال الدكتور باولو بورتاس والوفد المرافق خلال زيارته للمملكة مؤخراً.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي الدكتور الجفري بمعالي نائب رئيس الوزراء البرتغالي وأطلعه على دور مجلس الشورى ومهامه التشريعية والرقابية، وآلية عمله ولجانه المتخصصة.

من جانبه عبر نائب رئيس الوزراء البرتغالي عن سعادته والوفد المرافق بزيارة المملكة ومجلس الشورى بصفة خاصة مشيراً إلى ما قامت به بلاده لتطوير كافة المجالات الاقتصادية والصحية والثقافية وكذلك مجالات الاستثمار لتشجيع الاستثمارات المشتركة.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة، إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك وتفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان البرتغالي بما يسهم في تطوير العلاقات بين البلدين إلى أفاق أوسع.

حضر الاستقبال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى البرتغال منصور الصافي والسفير البرتغالي لدى المملكة مانويل كارفالو.

د. الجفري يستقبل نائب وزير الخارجية السويدي

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي نائب وزير الخارجية السويدي / فرانك بلفراج والوفد المرافق خلال زيارته للمملكة مؤخراً.

وقدم معالي الدكتور الجفري خلال اللقاء نبذة عن مجلس الشورى واختصاصاته وآلية عمله و لجانه المتخصصة، وتطرق إلى الدور الذي يمارسه المجلس على صعيد الدبلوماسية البرلمانية وعضويته في الاتحادات البرلمانية الدولية والقارية، ومن جانبه أكد نائب وزير الخارجية السويدي أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة، إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين، وتم خلال اللقاء استعرض علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية ومملكة السويد في شتى المجالات وخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان السويدي وتفعيل دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان السويدي، كما تم التطرق إلى القضايا الإقليمية والدولية الراهنة التي تحظى باهتمام البلدين الصديقين.

رئيس لجنة الشؤون الإسلامية يستقبل السكرتير الأول بالسفارة البريطانية

استقبل عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم في مكتبه بمقر المجلس السكرتير الأول للشؤون السياسية في سفارة المملكة المتحدة لدى المملكة السيد باري بيتش؛ بحضور عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الدكتور فالح بن محمد الصغير.

وتم خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وبخاصة في المجال البرلماني.

وتطرق الحديث إلى تطورات الأوضاع في المنطقة وموقف المملكة وبريطانيا منها إلى جانب القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

وزير التجارة والاستثمار الأسترالي بحث مع عدد من أعضاء الشورى

تعزيز العلاقات الاقتصادية والبرلمانية بين المملكة وأستراليا

اجتمع وزير التجارة والاستثمار الأسترالي السيد / آندرو روب مع لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأسترالية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبد الرحمن بن أحمد هيجان وذلك في مقر المجلس بالرياض.

الاجتماع استعراض العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة وأستراليا وفرص الاستثمار في كلا البلدين.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأستراليا واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأسترالي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين، ومن جهة أخرى اجتمع وزير التجارة والاستثمار الأسترالي مع لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الأستاذ صالح بن عيد الحصيني، وجرى خلال

د. الحربي يبحث مع سفير بنغلاديش سبل تفعيل دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان البنغلاديشي

استقبل عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البنجلاديشية بالمجلس الدكتور عبدالله بن حمود الحربي في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية بنجلاديش لدى المملكة محمد شهيد الإسلام.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وبنجلاديش واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

كما جرى بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البنجلاديشي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في فتح أفاق أوسع للتعاون في مختلف المجالات لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.

لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية في مجلس الشورى تجتمع بالسفير الأوكراني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله الناصر في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع سفير أوكرانيا لدى المملكة السيد بيترو كولوس.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أوكرانيا، كما جرى استعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، وخصوصاً العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة لتعزيز علاقات التعاون البرلماني وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

وتطرق السفير الأوكراني إلى تطورات الأحداث التي تشهدها أوكرانيا حالياً في الجانبين السياسي والاقتصادي.

وفد مجلس الشورى زار المنطقة وناقش مع مسؤولي الأمانة تحديات العمل البلدي

أمير منطقة القصيم يشيد بدور مجلس الشورى في خدمة الوطن والمواطن

أشاد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم رئيس مجلس المنطقة بدور مجلس الشورى في مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها ودراسة الأنظمة واللوائح وتفسيرها واقتراح ما يراه بشأنها، ومناقشة التقارير السنوية المقدمة من الوزارات والأجهزة الحكومية.

جاء ذلك خلال ترؤس سموه الجلسة التي عقدها مجلس المنطقة في مقر ديوان إمارة منطقة القصيم ببريدة بحضور وفد من أعضاء مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس معالي الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر خلال زيارته لمنطقة القصيم مؤخراً، في نطاق التواصل بين مجلس الشورى ومجالس المناطق لبحث سبل التنسيق والتعاون بين المجلس ومجالس المناطق للعمل على تحقيق التوازن التنموي بين مناطق المملكة المختلفة فيما يطرح في مجلس الشورى من خطط لبرامج تنموية واقتصادية واجتماعية .

العبدالقادر: مجلس الشورى حريص على التواصل مع مجالس المناطق لتوحيد الرؤى وتحقيق التنمية المتوازنة

واجتمع أعضاء وفد مجلس الشورى خلال الزيارة مع معالي أمين منطقة القصيم وعدد من مسؤولي الأمانة بحضور أعضاء المجلس البلدي، وتم خلال الاجتماع استعراض جملة من التحديات التي تواجه العمل البلدي في منطقة القصيم أبرزها التقسيمات العشوائية و التعديات على الأراضي الحكومية و إجراءات ترسية و سحب المشاريع الحكومية، وشاهد أعضاء وفد المجلس عرضاً مرئياً لبعض المشروعات و المنجزات البلدية بمنطقة القصيم.

كما أطلع أعضاء مجلس الشورى على عدد من المشاريع البلدية عبر جولة ميدانية شملت مشروع مدينة التمور، و منتزه الملك عبدالله، ومدينة الأنعام والمسلخ النموذجي، و مختبر سلامة الأغذية، و مضمار الإسكان.

في السياق ذاته قام وفد مجلس الشورى بزيارة لمحافظة البكيرية حيث كان في استقبالهم نائب رئيس لجنة أهالي البكيرية صالح البراك وعدد من أعضاء لجنة الأهالي والمسؤولين في المحافظة.

وزار وفد المجلس أهم المعالم التراثية والأثرية والتنموية بالمحافظة من أهمها المشاريع الخيرية والحكومية، ومقصورة الراجحي، ومقصورة السويلم، والبلد القديم، والمنطقة التاريخية، وفي ختام الزيارة عبرأعضاء مجلس الشورى عن شكرهم وتقديرهم للجنة أهالي البكيرية على ما وجدوه من حفاوة وكرم.

وأوضح عضو مجلس الشورى الأستاذ عبدالرحمن العبدالقادر، أن وفد المجلس تعرف خلال زيارته لمنطقة القصيم على برامج مجلس المنطقة وتوجهاته ومشاريعه وخططه المستقبلية، والمعوقات التي تواجه المشاريع حتى يقوم مجلس الشورى بدوره بتذليل هذه العقبات.

وأكد حرص مجلس الشورى على التواصل مع مجالس المناطق، بهدف توحيد الرؤى الخاصة لخدمة المواطنين؛ وتحقيق التنمية المتوازنة. مشيراً إلى أن زيارات أعضاء مجلس الشورى للمناطق تتيح لهم معرفة احتياجاتها من المشاريع التنموية، والتعرف على المعوقات والصعوبات التي تعترض تنفيذ المشاريع المعتمدة، ليتم التأكيد عليها خلال مناقشة جلس الشورى للتقارير السنوية للأجهزة الحكومية المعنية.

أعضاء لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة
يزورون المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق

في إطار وقوف مجلس الشورى على طبيعة المهام التي تقوم بها أجهزة الدولة ومؤسساتها للاطلع على آدائها، والتعرف على منجزاتها، والمعوقات التي تواجهها، حتى يتمكن المجلس من الوصول إلى قرارات رشيدة عند دراسته ومناقشته للتقرير السنوي لهذه الجهة وتلك، قام عدد من أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة برئاسة رئيس اللجنة الأستاذ محمد بن داخل المطيري بزيارة للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وكان في استقبالهم معالي مدير عام المؤسسة المهندس وليد بن عبدالكريم الخريجي.

وخلال الزيارة تجول أعضاء المجلس في أقسام المؤسسة واستمعوا إلى شرح عن عملية دخول شاحنات القمح والفحص و عملية أخذ العينات من الشاحنات، ومناطق تفريغ القمح بصوامع التخزين (A.S.R).

كما اطلعوا على قسم المطاحن (غرفة التحكم) وشاهدوا عملية ترطيب القمح والطحن وتخزين الدقيق، و طريقة عمل المناخل وفصل الشوائب، والإطلاع على عينات من كافة مراحل الإنتاج و عملية فصل نواتج الطحن.

كما زار اعضاء المجلس قسم التعبئة واستمعوا الى شرح عن عملية التعبئة، والإطلاع على مستودع الدقيق وعملية التحميل للعملاء.

تجدر الإشارة إلى أن لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في مجلس الشورى تدرس حاليا التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

ويزورن معهد بحوث الطاقة بالعيينة

كما قام عدد من أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة برئاسة رئيس اللجنة الأستاذ محمد بن داخل المطيري بزيارة معهد البحوث والطاقة التابع لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالعيينة؛

وتتركز نشاطاته في مجال بدائل الطاقة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) من خلال تقييم مصادر الطاقة المتجددة وتطبيقاتها.

وتجول أعضاء المجلس في أرجاء المعهد الذي يدار بالكوادر البشرية الوطنية السعودية وتعرفوا على الخلايا والألواح الشمسية التي تعد مصدراً مهماً للطاقة طويل الأجل، ومن البدائل المساعدة لمصادر الطاقة التقليدية؛ كما شاهد أعضاء المجلس خلال الزيارة عرضاً مرئياً عن مبادرة الملك عبد الله لتحلية المياه بالقرية الشمسية.

وفي ختام الزيارة عُقِد لقاء مفتوح حول أداء المعهد والصعوبات والمعوقات التي يواجهها.

وأكد أعضاء لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة أهمية هذه الزيارة التي أسهمت في حصيلة معلوماتهم عن المعهد ودوره في مجال الطاقة الشمسية مما سيكون لها الأثر في سعي مجلس الشورى إلى دعم المعهد وتطوير أدائه عند دراسة اللجنة التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

صفات المبتكرين في الإسلام

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
عضو مجلس الشورى

انتقدني البعض من كثرة ضرب الأمثلة بالمجتمع الغربي فيما يتعلق بأهمية الابتكار. ودفعني ذلك للتساؤل عن صفات المبتكرين الناجحين وما موقف الإسلام منها. قرأت في صفات المبتكرين الناجحين، وبحثت عن ما يقابلها في الدين الإسلامي ووجدت أن أهم عناصر الابتكار لدى الفرد قد حث عليها الإسلام بتعاليم شكلت في مجملها صفات المبتكرين الناجحين.

يقول جون نيشم مؤلف كتاب" High Tech Start Up" إن الصبر هو خصلة المبتكرين ورواد الأعمال الناجحين. لا يستطيع المبتكر والريادي النجاح بدون الصبر على البحث والتجربة وانتظار النتائج وتحمل معوقات تقديم شيء جديد للمجتمع. سواء كان المجتمع التجاري أو الاستثماري أو الاستهلاكي، وتحمل النقد السلبي للابتكار. الصبر صفة مهمة في حياة المؤمن وهو خلق إسلامي عظيم، يقول الله تعالى : "فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ" (الأحقاف: الآية٣٥)، وقال تعالى: "وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ" (هود: الآية ١١٥)، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قدوة كل البشرية على مدى العصور في القدرة على التحلي بالصبر على الأذى.

المبتكر دقيق الملاحظة، يلحظ ما يدور من حوله، ويتفكر في كيفية حدوث الظواهر من حوله، وكيف يمكن الاستفادة من ظاهرة ما في مجال آخر من مجالات الحياة. يقول مؤلف The Innovator's DNA أن القدرة على الاكتشاف هي من المهارات المهمة للابتكار، وحقيقة ما ميز ستيف جوبز في بدايات حياة شركة آبل هو قدرته على اكتشاف الفوائد الكامنة في بعض التقنيات المتواجدة بين يدي الأخرين آنذاك بدون أن يكتشفوا فوائدها مثل واجهة المستخدم الرسومية، والفأرة، وطابعة الليزر التي كانت قابعة في مستودعات شركات كبرى بدون استغلالها.

يزخر القرآن الكريم بآيات تحثنا على الاعتبار والتدبر والنظر والتفكر فيما حولنا، مثل قوله تعالي: "يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ" (البقرة: ٢١٩) ، "أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ" (الروم: ٨)

المحرك الأساسي للبحث والتطوير والابتكار هو التفكير الإيجابي، ولا أبالغ إن قلت إن التفكير السلبي هو سم الابتكار القاتل. المتفائل يرى النتائج أمام عينه ويتضح درب تحقيقها في مخيلته، ويسعى نحو تحقيقها. التشاؤم طبع المنهزمين، السلبيين، الذين يرون طرق التقدم في الحياة مقفلة ولا أمل ولا فائدة من العمل الدؤوب الشاق. قال صلى الله عليه وسلم (التفاؤل من الرحمن والتشاؤم من الشيطان) ، وفي الحديث القدسي "أنا عند ظن عبدي بى إن ظن بى خيراً فله وإن ظن بي شراً فله " رواه مسلم.

كثير من الدراسات العلمية أجريت على أثر التفكير الإيجابي في تحفيز الابتكار ونجاحه، ولعل أبرز نتائج التفكير الإيجابي تقبل الملاحظات والنقد المفيد للمبتكر نحو تطوير ابتكاره ونجاحه. يقول روبيرت نويس أحد مؤسسي شركة انتل، والمؤثرين في بدايات تكوين وادي السليكون الأمريكي: "التفاؤل عنصر أساسي في الابتكار".

الخصلة الأخرى هي التعلم، ولا أشك أننا نعرف مدى حث الدين الإسلامي على العلم، ولا أريد أن أقول الكثير عن حث الدين الإسلامي عن العلم والتعلم أكثر من الآية الكريمة "وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا" (طه: الآية ١١٤) يقول مؤلف كتاب بلينك: إن المبتكرين المؤثرين مثل بيل جيتس أنفقوا ما يقارب من عشرة آلاف ساعة في التعلم قبل أن يقدموا للعالم مبتكراتهم.

لعل أعظم خصلة يتميّز بها المبتكر، هي سعيه الدائم نحو تحسين مستوى حياة الناس. عَنِ ابْنِ عُمَرَ ٠ رضي الله عنهما – أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ وَأَيُّ الأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، وَلأَنْ أَمْشِيَ مَعَ أَخٍ لِي فِي حَاجَةٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ شَهْرًا، " الحديث، رواه الطبراني وأبن عساكر.

ومن ناحية أخرى فقد حث الإسلام على طلب الرزق، وجعله من أهم العبادات التي يبتغى بها وجه الله عز وجل، قال سبحانه: "وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" (المزمل: ٢٠). قال القرطبي في تفسيره: سوى الله تعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين والمكتسبين المال الحلال، فكان دليلاً على أن كسب المال بمنزلة الجهاد. يقول الشيخ صالح الفوزان في إحدى خطبه: "المصيبة أننا في هذا الزمان إذا لم يحصل الإنسان على وظيفة عطَّل جميع الأسباب، ولا يطلب الرزق، وينتظر متى يوظف؟ فهذا عجزٌ والنبي صلى الله عليه وسلم قال: (اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، ومن الجبن والبخل، ومن غلبة الدين، وقهر الرجال)"

الحديث في هذا الشأن يطول، وهذا ما سمح به الوقت والمكان، وخلاصة القول إن الابتكار خلق المسلم، وهو يمثل محصلة من التعاليم الإسلامية التي من الأجدر أن نتصف بها.

المجلس الطلابي بثانوية الشفاء أسلوب عصري لجيل واعد بالعطاء والتنمية الوطنية

تقرير - منصور العساف

نحن في عصرٍ أصبحت فيه لغة الحوار هي الأولى بين اللغات، فمن خلالها التفاهم والتشاور، وبها تقارب وجهات النظر، وبها تحلُّ الخلافات والمشاكل، ومن خلالها تتطوَّر الأمم وتتقدّم. وإذا ما أردنا أن نبحر في عالم الحوار فأول ما يصادفنا «الشورى»، إنَّها كلمةٌ لاحت في آفاقنا؛ لتعبِّر عن التحاور وتبادل وجهات النظر، من خلال طرح المشكلات المتفاقمة ومن ثم إبداء الآراء واعتماد أفضلها، ولاسيَّما إذا اتسعت دائرتها لتشمل كلَّ طبقات المجتمع، فعندما يسود الحوار كلغة أساسية في أيِّ مجتمع سوف ينمو هذا المجتمع ويزدهر في مختلف نواحيه، من أجل ذلكَ لابدَّ من البحث عن الوسائل المناسبة التي تساعد على غرس ثقافة الحوار بين أبنائنا الطلاب، كونهم الأساس القوي الذي يقوم عليه المجتمع . وندخل الأجواء المدرسية لنجد المجالس الطلابية قائمة على التشاور، فهي نسخةٌ مصغَّرةٌ من المجالس الشورية، فهي تخصُّ حياتهم في بيتهم الثاني (المدارس)، وما يكون فيها من بعض المشاكل التي تعنيهم، وتلزمهم في حياتهم المدرسية. وفي هذا الإطار كان لمجلة الشورى هذا الاستطلاع في ثانوية حي الشفا بالرياض حول أهمية المجالس الطلابية وأثرها على جيل المستقبل .

المدخلي: التشاور والحوار بين الطلاب يسهم في حل مشكلاتهم

أهمية الشورى والمجالس الطلابية ودورها

تحدث المشرف التربوي في المدرسة ومنظم البرامج والأنشطة الترفيهية والتربوية الأستاذ/ خالد المدخلي عن أهميةً المجالس الطلابية، وقال: بالتأكيد أن لها دور مؤثر فمن خلالها يتبادل الطلاب الآراء والأفكار التي تخص حياتهم اليومية، وتعزز روح الجماعة، وتزرع في النفوس حبَّ الغير، وتفيد الجماعة الطلابية عندما يقرون أمور حياتهم ويدرسون مشاكلهم، ويبحثون عن الحلول الممكنة من خلال اجتماعهم. وأضاف «جرِّب نفسك في مثل هذا الحوار، ستجد نفسك محبّاً للجميع، ومحبوباً من قبل الجميع ، فهي تعزز الثقة في نفوسهم، وتعمل على حلِّ أمورهم بيدهم، وذلك بدون أي تأثيراتٍ جانبيةٍ على مَن حولهم، فالتشاور بين الطلاب أمر عظيم، بإمكانه القضاء على معظم المشاكل التي يعاني الطلاب.

المخلف: أعضاء المجلس الطلابي على قدرٍ من الذكاء والجرأة والمبادرة

معايير اختيار أعضاء المجلس الطلابي

فيما سلط المعلم ناشي عودة المخلف على معايير اختيار أعضاء المجلس الطلابي وقال» إنَّ اختيار أعضاء مجلس الشورى الطلابي لا يكون بطريقة عشوائية فليس بإمكان أي طالبٍ الحوار مع غيره إلا إذا كان على قدرٍ من الذكاء

والجرأة والمبادرة، وحسن الاستماع، بالإضافة إلى سرعة البديهة والقدرة على طرح الأسئلة، فلا فائدة من طالبٍ منطوٍ على نفسه خجولٍ لا يقبل الحوار. ولا شك أن المدرس هو وحده الفارس المغوار، فهو على خبرةٍ وعلم بأحوال الطلاب وما لديهم من إمكانيات، إذ لابدَّ من معايير معينة يعتمدٌ عليها في اختيار الطلاب وهو المسؤول الأول والأخير عن اختيار أعضاء المجلس الطلابي من خلال مسيرته مع الطلاب في المدرسة، إذ يجب أن يقوم المجلس الطلابي على أعضاء متميزين قادرين على القيادة. وهذا ضمن نسقٍ معينٍ، بحيث يتم اختيار طالبٍ من كلِّ فصلٍ، مسموع الرأي والكلمة.

النبهان: آلية عمل المجالس الطلابية شبيهة لعمل البرلمانات

آلية عمل وأداء المجلس الطلابي

من جهته أكد المشرف التربوي عبد الملك حمود النبهان أنَّ للمجلس الطلابي آلية عملٍ محددة لابدَّ من تنفيذها، حتى تتم الجلسة بشكلٍ كاملٍ، وتحقق الأهداف التي تمَّ الاجتماع من أجلها. ففي الجلسة يجتمع الطلاب أعضاء المجلس مع بعضهم، ويقترحون بعضاً من النقاط المهمة التي تهمهم في حياتهم المدرسية، ومن ثم يتم الحوار والمناقشة بين بعضهم بجوٍّ من الهدوء والسكينة، و تبادل الآراء والأفكار إلى أن يتم الوصول إلى التوصيات التي تناسب حياة الطلاب المدرسية. فبعد أن يتمَّ جمع الآراء التي أقرَّها المجلس الطلابي، يرفعها الطلاب للإدارة المدرسية، التي بدورها تناقش قرارات المجلس الطلابي، و تعمل على تنفيذهما قدر المستطاع.

علاقة المجلس بالإدارة المدرسية

إلى ذلك بين المشرف التربوي زياد مترك السبيعي علاقة المجلس بإدارة المدرسة وقال «بالتأكيد إذا لم تكن حميمةً وقويةً فلا نفع منها، فذلك يخفف أعباءً كثيرةً كانت على عاتق الإدارة، إذ تتواصل الإدارة معهم مباشرة عند وجود بعض المشاكل . ويُكتفى بآراء المجلس المختار من قبل الجميع، حتى أنه من الممكن أن يتم الاجتماع من قبل الإدارة مع أعضاء المجلس الطلابي، وتتم مناقشة المتطلبات التي يحتاجها الطلاب في المدرسة، وبعد الانتهاء من الاجتماع تصاغ الأهداف والمتطلبات التي تلبي الحاجة للطلبة. وأشار «عندها يكون المجلس الطلابي قد حقّق ما وضعه من أهداف ومتطلبات في جلسته هذه، فهو صلة الوصل ما بين الطلاب والإدارة، وهكذا الطلاب يقودون أنفسهم بأنفسهم ويحققون ما يريدون من خلال مجلسهم في المدرسة، والذي من خلاله يتعلمون منهج التحكُّم والقيادة الذاتية بأنفسهم، وهي بدورها تزرع في داخلهم روح الجماعة والتشاور، والحرية المطلقة في التصرف.

السبيعي: المجالس الطلابية حلقة وصل بين الطلاب وإدارة المدرسة

الساير: المجلس يناقش توصيات اللجان الرامية إلى تحسين البيئة المدرسية

توصيات المجلس الطلابي

كما عرج المعلم متعب الساير على توصيات المجالس الطلابية وقال «لكل مجلسٍ مهما كان نوعه، كبيراً كان أم صغيراً، لابدَّ من مقترحات وتوصيات، فأعضاء المجلس هم من الطلاب الذين هم على دراية تامة بأمورهم وأمور زملائهم، وما يحتاجونه في حياتهم المدرسية؛ لأنَّه هو صاحب المعاناة، إن وجدت، فتنطلق توصياتهم وقراراتهم من خلال معاناتهم وما يرونه ضرورياً في المدرسة، فبعد التشاور مع بعضهم البعض سوف يتوصلون إلى قراراتٍ تُرفع إلى الإدارة المدرسية ليتمَّ العمل بها على الفور وحسب الإمكانات.

وأردف وهذه التوصيات بعضها يتعلق بما يحتاجه الطالب ليكمل يومه الدراسي على أكمل وجه، مثل: حاجات الفصل الأساسية من كراسي وطاولات وسبورة، وملعب يلبي مهاراتهم، ومقصف يرتاحون به ويجدون فيه طلبهم، وحماماتٍ نظيفة، وساحاتٍ جميلةٍ ونشاطاتٍ متنوعةٍ وغيرها الكثير. وكما أن لهم حقوقاً فإن عليهم واجباتٍ تجاه المدرسين وتجاه بعضهم البعض، وتجاه مدرستهم وكلِّ مَن يتابع أمورهم وأعمالهم، ويجب أن يتقيد الجميع لنخرج بنتائج هادفة ومفيدة.

هيكل المجلس الطلابي

وعلق الأستاذ/ عبد المحسن بن ناصر الكميني على أهمية هيكلة المجلس الطلابي وقال « لا فائدة للسفينة بدون ربانها وطاقمها، فمثلما أنَّ للنادي الكروي هيكلٌ متناسقٌ يُحقِّق الفوز من خلاله، ومثلما أنَّ للإدارة المدرسية هيكلٌ تنظيميٌّ يقودها، كذلك المجلس الطلابي، لابدَّ له من هيكلٍ تنظيميّ، حتى يقوم المجلس ويؤدي مهامه بالشكل المطلوب، فالسفينة لابدَّ لها من ربانٍ وعدد من المساعدين حتى تصل إلى بر الأمان. والهيكل التنظيمي للمجلس الطلابي يشمل:

رئيس المجلس: وهو الربَّان صاحب الشخصية القيادية الذي يترأس اجتماعاته، ويقودها بشكل منظم ودقيق، حتى ينفذ الأهداف وتخرج بالمقترحات المطلوبة، ولابد أن يكون صاحب أسلوب جيد في التعامل، وعلى قدر من الذكاء والجرأة وحسن التصرف.

الكميني: للمجلس رئيس ونائب وأمين عام ولجان فرعية

النائب : وهو الشخص الذي ينوب عن الربَّان في حال غيابه، وعند وجوده يكون المساعد الأول له في أغلب المشاورات، واليد اليمنى له، لذلك يجب أن يكون على قدر من الصفات.

أمين عام : وهو القائم على أمور المجلس والمسؤول عنه كاملاً، وما يشمله من تنسيقات ومواعيد.

الأعضاء : وهم الطلاب المختارون من قبل المدرسين من مختلف الفصول في المدرسة.

اللجان : وهي المجموعات المسؤولة عن متابعة تنفيذ اقتراحات المجلس، وأخرى تهتم بأمور الطلاب.

وبين الكميني الأعمال التي يقوم بها المجلس الطلابي وقال " من الأعمال التي يقوم بها المجلس تنظيم الساحة المخصصة للطلاب من أجل القيام بعض الأنشطة الطلابية خلال الفسح وحصص النشاط، وتنظيم عملية الشراء من المقصف الطلابي، والمطالبة بزيادة عدد النشاطات العلمية في حصص النشاط، والاهتمام بأمور المسرح والعروض المقامة عليه، والمطالبة بمكتبة داخل المدرسة، للكتابة والطباعة والتصوير فيها، فهي تعينهم على الدراسة.

المسؤولية الإعلامية تجاه المجالس الطلابية

فيما تطرق المعلم نهار بن مسعد العصيمي إلى دور الإعلام تجاه المجالس الطلابية وقال " إنَّ السمعة الطيبة والعمل المتميز يحلِّقان في الآفاق ليراهما الجميع أينما كانوا، فقد أصبح الإعلام شيئاً أساسياً في كلِّ نواحي الحياة. وفي ما يخصُّ المجلس الطلابي، فإنَّ الإعلام عنه أمرٌ ضروريٌّ جداً، خاصةً إذا حقق نجاحاً باهراً، وذلك حتى يتمّ تطبيقه في كلِّ مدارس المملكة، فعندما تتناقل وسائل الإعلام هذه الجلسات من خلال التلفاز أو الإذاعات المسموعة أو الإنترنت، سوف يراها كلُّ الناس، فتكون لهم مشجعاً ومحفزاً على التقدم في هذا الطريق الحواري الجديد، الذي يمهد الطريق لطلابنا من أجل القيادة الذاتية.

العصيمي: المجالس الطلابية في حاجة للإعلام لإبراز دورها

العلوم الحديثة يجب أن تدرس باللغة الأم

أ.د. سعود بن حميد السبيعي
عضو مجلس الشورى

في هذه العجالة لن أتطرق إلى الآثار السلبية البعيدة المدى من النواحي المختلفة كالاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما سيتم التركيز على الجوانب العلمية التخصصية البحتة كما يقررها علماء اللغة و اللسانيات خاصة وأن هذه الجوانب تمس لغتنا لغة القرآن.

تنبه العلماء قديماً إلى وجود علاقة بين لغة الأمة وفكرها وأخذوا ينظرون في حدود هذه العلاقة؛ فمنهم من قال إن اللغة تحدد صياغة الفكر و أنماطه، ومن ثم فتفكيرنا في شيء (ما) لا يكون إلا من خلال تصنيفاته التي تزودنا به اللغة؛ ومن أشهر هؤلاء في التراث العربي الإسلامي الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابة (أسرار البلاغة) حيث يقول : (أعلم أن الكلام – أي اللغة – هو الذي يعطي العلوم منازلها ويبين مراتبها ويكشف عن صورها ويجني صنوف ثمرها ويدل على سرائرها ويبرز مكنون ضمائرها، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان ونبه فيه على عظم الامتنان فقال عز من قائل: (الرحمن ١ علم القران ٢ خلق الإنسان ٣ علمه البيان ٤) سورة الرحمن.

فلولاه – أي الكلام – لم تكن لتتعدى فوائد العلم عالمه ولا صح من العاقل أن يفتق عن أزاهير العقل كمائمه؛ ولتعطلت قوى الخواطر والأفكار من معانيها؛ ولاستوت القضية في موجودها وفانيها، نعم ولوقع الحي الحساس في مرتبة الجماد).

وهذا فكر لغوي متطور جداً وقد علق عليه أحد الباحثين وهو الأستاذ الدكتور محمد أبو موسى بقوله : وهذا معناه أن اللغة ليست وسيلة التعبير عن المعاني والخواطر فحسب، وإنما هي أداة خلق وسيلة إبداع هذه المعاني والخواطر؛ وأن التحقيق أنه ليس عندنا خواطر نصطنع اللغة في الإبانة عنها وإنما قادتنا اللغة نفسها إلى خلق هذه الخواطر والصور والأفكار وإنشائها في نفوسنا إنشاءً، اللغة ليست وعاء للفكرة وإنما هي لحمها ودمها، تأمل قوله : (لتعطلت قوى الخواطر) ومعناه أن اللغة هي الحركة الفعالة داخل قوى الخواطر وهي المثير وهي المهماز وهي الموقظ وهي التي تشعل شرارتها؛ ولو انتزعت اللغة تكون قد انتزعت الحياة والحيوية من قوى الخواطر هذه وعزلت عنها تيار الحركة واليقظة والتعلل واقتناص الشوارد، وأي معنى لقول الشيخ : (نعم ولوقع الحي الحساس في مرتبة الجماد) ولماذا قال : (نعم) وكأنه يشعر أنها ستخالف أو تفاجأ بهذا المعنى الغريب وهو أن يصبر الإنسان الحي الحساس الشاعر المبدع والكاتب الذي يفُري بخواطره وقلمه عن وجود الحقائق فرياً يصير هذا بمرتبة الجماد؛ فاللغة هنا روحه وحركته وإبداعه وانتزاعها منه يعني انتزاع الروح والحركة والإبداع. ومن أشهر من قال بهذا الرأي في الغرب هو الفيلسوف ديكارت حيث قال : (إن اللغة هي الفكر منطوقاً) وفي العصر الغربي الحديث قال بذلك سابيروورف : ولا يشك أحد في أن للغة أثراً كبيراً في عمليات التذكر والإدراك؛ وقد أثبتت التجارب النفسية واللغوية هذا الأثر في كتابات أمثال سلوبين SLOWBEN وذهب آخرون أمثال ليونز إلى أن اللغة جزء من الثقافة نظراً لكونها مورثاً ثقافياً.

ومعظم العلماء اليوم يعرفون اللغة بوعاء الثقافة فنظرية الجشتالتيون أو الشكليون للإدراك كما يقول الباحث عاقل : فإن الشكل أو الوعاء هو الوحدة الأساسية للإدراك.

كما أنه لا ينفصل عن بقية الأجزاء؛ وحسب قول الشكليين يكون الكل جزءاً من مجموع أجزائه ومن ثم نستطيع القول إن اللغة جزء من الثقافة لا ينفصل عنها بحال؛ والواقع يدلل على صحة هذا الافتراض فتعلم أي لغة لا ينفك عن تعلم ثقافتها وكذا الإلمام بأي ثقافة يستلزم الإلمام بلغة هذه الثقافة.

وفي عصرنا الحاضر لا توجد أي دولة في العالم انطلقت في المجال التقني دون الاعتماد على اللغة الأم وهذا يحصل حتى مع إسرائيل والصين وألمانيا وإيران وكوريا الجنوبية بعدما حصل ذلك مع اليابان. ومما يوجب أن يكون درس هذه العلوم وغيرها بلغة الدارسين لهذه العلوم وليس بلغة غيرهم أن الله سبحانه وتعالى أشار إشارة كريمة إلى أن المعرفة الداخلة على الأقوام من خارجهم لابد أن تكون بلغتهم حتى ينتفعوا بها؛ وذلك في قوله تعالى في سورة إبراهيم : (وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبينُ لهم)؛ والرسالة المرسلة هي علم النبوات وهو علم ليس مصدره القوم وإنما أنزل من عزيز حكيم ولابد أن يكون بلغة القوم وليس بلغة غيرهم وهذه قاعدة يجب أن تراعى لأنها كلام من خالق وهو أعلم بخلقة وأعلم بما ينفعهم.

وشيء أخر أشار إليه الكتاب العزيز ويتضمن بيان أن اللغة معدن المعرفة وأن الكلمات مستودع لعوم لانهاية لها وأنها ليست وعاء للعلوم فقط وإنما هي جوهر هذه العلوم وذلك في قوله سبحانه: (قل لُوكان البحر مداداً لكلمات ربيً لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا)سورة الكهف آية ١٠٩؛ والذي لا ينفد هو كلمات ربي وهذا نص قاطع في أن الكلمات هي العلوم والمعارف الداخلة في علم الله سبحانه والتي لا تتناهى، وقد جاء هذا المعنى في سورة لقمان وأضيفت الأقلام إلى المداد وأنه لو كانت كل أشجار الأرض أقلاماً والبحار مداداً ما نفدت الكلمات التي هي جوهر المعرفة قال سبحانه: (ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله)سورة لقمان آية ٢٧.

كل هذا يؤكد ما أردت توكيده وهو أن لغة الشعوب هي أداة المعرفة؛ لأن هذه الشعوب لا تتقدم ولا تبدع إلا بلغتها الأم ولا يجوز لأمة تحترم نفسها أن تنحي لغتها عن مجالات المعرفة ولنا في الأمم من حولنا ما يؤكد ما نقوله فليس على الأرض أمة أبدعت بغير لغتها.

د. الحازمي يفوز بجائزة الأمير محمد بن ناصر للتفوق في فرع الشخصية الثقافية العلمية

حصل عضو مجلس الشورى الأستاذ الدكتور محسن بن علي الحازمي على جائزة الأمير محمد بن ناصر للتفوق في فرع الشخصية الثقافية العلمية للعام ١٤٣٥هـ (دورتها التاسعة)، وقد تسلم الدكتور الحازمي الجائزة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان خلال رعاية سموه حفل الجائزة.

وجاء فوز الحازمي بالجائزة نظير جهوده في تطويع لغة العلوم التطبيقية ومخرجاتها ومصطلحاتها، والنهج بها في مسلك اللغة العربية ومحيطها الواسع الآفاق، حيث نشر العديد من المنشورات والمؤلفات الثقافية العلمية باللغة العربية في الصحف والمجلات العامة والتخصصية والمقابلات التلفزيونية، إلى جانب إثرائه اللغة من خلال أوعية المعلومات ووسائل التعريف المقروءة والمسموعة والمرئية المختلفة.

وقد نشر الدكتور الحازمي أكثر من عشرين كتاباً ومنشوراً باللغة العربية وبالأسس العلمية في التشخيص والوقاية والرعاية الصحية والإرشاد الوراثي تتعلق في مجالات الإعاقة وداء السكري وأمراض الدم الوراثية، كما نشر أكثر من ثمانين مقالاً في مجالات تخصصية وعامة وصحف يومية في جوانب علمية وطنية والشأن العام.

د. البازعي يشارك في معرض دولي للكتاب بألمانيا

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور سعد بن عبدالرحمن البازعي في معرض لايبزج الدولي للكتاب بألمانيا الذي انتظم خلال المدة من ٢٦ / ٥ إلى ٦ / ٦ / ١٤٣٥ هـ، وألقى محاضرة في الفعاليات الثقافية المصاحبة للمعرض.

د. الغامدي يشارك في ندوة مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد بن محمد الغامدي في ندوة « الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإعلان التجاري» كما شارك في تحيم الأعمال الاقتصادية المشاركة في مسابقة الدورة الثالثة عشرة لمهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون التي عقدت في المنامة بمملكة البحرين خلال المدة من ٢٣ إلى ٢٧ / ٥ / ١٤٣٥ هـ.

د. لبنى الأنصاري تشارك في اجتماع مجلس أمناء الشبكة العالمية للقواعد الإرشادية للممارسة الأكلينيكية

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتور لبنى بنت عبدالرحمن الأنصاري في الاجتماع نصف السنوي لمجلس أمناء الشبكة العالمية للقواعد الإرشادية للممارسة الأكلينيكية الذي عقد في هولندا خلال يومي ٩ و ١٠ / ٥ / ١٤٣٥ هـ.

شكر وتقدير من رئيس المجلس للزميل محمد الدحيم

وجه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ شكره وتقديره لمدير أعمال لجنة الإدارة والموارد البشرية الأستاذ محمد بن صالح الدحيم على ما يبذله من جهد في عمله.

وأشاد معاليه في خطاب شكر للأستاذ الدحيم بما يتميز به من دقة وحرص وعناية في إنجاز ما يكلف به من أعمال، متمنياً له التوفيق والسداد.

وقد عبر الدحيم عن بالغ شكره لمعالي رئيس المجلس على هذه اللفتة الكريمة التي ستكون بمشيئة الله دافعاً له نحو مزيد من الجهد في العطاء والإنجاز بما يخدم أعمال اللجنة بخاصة ومجلس الشورى عامة.

ترقية ٢٩ موظفاً إلى المراتب ١١ و ١٢ و ١٣

صدرت موافقة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ترقية ٢٩ موظفاً إلى المراتب ١١ و ١٢ و١٣

وشملت الترقيات كلاً من:

المرتبة الثالثة عشرة

أحمد بن سليمان الخضيري
إدارة التوثيق والإحصاء

علي بن عبداللطيف البهلال
مكتب رئيس المجلس

علي بن محمد آل مشبب
إدارة التخطيط والتطوير

علي بن محمد العواد
إدارة المحاضر والقرارات

فهد بن ناصر الجماز
إدارة المشتريات

محمد بن حمد البراهيم
إدارة المراسم

مهنا بن مشعان العصيمي
الإدارة العامة لتقنية المعلومات

ناصر بن عبدالله الناصر
مكتب الأمين العام للمجلس

المرتبة الثانية عشرة

بدر بن عجمي العتيبي
الإدارة العامة لتقنية المعلومات

خالد بن عواض الجعيد
إدارة المشتريات

خالد بن ناصر السعيد
الإدارة العامة لشؤون اللجان – اللجان الخاصة

سعد بن ناصر العنقري
إدارة الاتحادات والمنتديات البرلمانية

عبدالإله بن طلال الرشيدي
مكتب رئيس المجلس

عبدالرحمن بن ناصر العجاجي
إدارة المستودع

علي بن عبدالله الخضير
إدارة الإعلام والنشر

محمد بن محسن الديباجي
إدارة التنظيم البرلماني

محمد بن منصور المالك
إدارة الوسائل السمعية والبصرية

وليد بن فهد الحلوان
الإدارة العامة لتقنية المعلومات

المرتبة الحادية عشرة

شاكر بن أحمد الشريف
إدارة لجان الصداقة

سعود بن عبدالله آل حموض
إدارة التوثيق والإحصاء

سلطان بن محمد الطويل
إدارة لجان الصداقة

صالح بن عبدالله السعدان
إدارة الأبحاث والدراسات

عبدالله بن صالح المرزوق
مكتب نائب رئيس المجلس

علي بن حسن بكري
إدارة التخطيط والتطوير

فهد بن عبدالله المسيند
إدارة المراسم

فهد بن محمد بن عنزان
الإدارة المالية

مساعد بن عبدالعزيز النقيثان
إدارة تنظيم الجلسات

محمد بن عبدالرحمن بن غيث
إدارة التخطيط والتطوير

منصور بن حمد الهملان
إدارة المراسم

و « الشورى » تتقدم بالتهنئة للزملاء الذين شملتهم الترقيات، وتتمنى أن تكون دافعاً لهم نحو المزيد من الجهد والعطاء بما يخدم أعمال المجلس

البرلمان العربي يؤكد وقوفه إلى جانب الشعب السوري ويدعو إلى إنهاء مأساته

أكد رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان وقوف البرلمان العربي إلى جانب الشعب السوري بكافة أطيافه، داعيًا لإنهاء مأساته المروعة التي أودت بحياة عشرات الآلاف وتهجير وتجويع الملايين من السوريين.

وشدد على أهمية الوقوف مع كل جهد عربي أو دولي لحل الأزمة، مشيرًا إلى أن هذا الحل لا بد أن يصنعه السوريون جميعًا وأن يشمل كافة مكونات وأطياف الشعب السوري، بما يحقق تطلعاته في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

جاء ذلك في كلمة افتتح بها أعمال الجلسة الرابعة لدور الانعقاد العادي السنوي الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وأشاد رئيس البرلمان العربي بالدور المشرف لدول الجوار العربي لسوريا في احتضان إخوانهم من اللاجئين السوريين، مجددًا الدعوة لدعم هذه الدول ماديًا في ظل تفاقم الأزمة وتأثيرها على اقتصاداتهم الداخلية لاسيما الأردن ولبنان. وأدان بشدة كافة أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية. وحول تطورات القضية الفلسطينية، أكد الجروان أن القضية الفلسطينية تمثل القضية المحورية للبرلمان العربي الذي لا يتوانى يومًا عن دعمها والسعي لحلها حلاً عادلاً وشاملاً .

وطالب جميع مؤسسات حقوق الإنسان في العالم وكل منظمات الشرعية الدولية إلى القيام بدورها والتدخل السريع لإنهاء مأساة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

من جانبه أكد رئيس مجلس الأمة الكويتي "رئيس الاتحاد البرلماني العربي" مرزوق الغانم ضرورة تعزيز التعاون العربي لمواجهة التحديات التي تواجه دول المنطقة، مشيراً إلى أن القضية الفلسطينية تمثل حجر الزاوية في الخطاب العربي وما تعترضها من مخاطر تتمثل في تعنت العدو الإسرائيلي وتقاعس المجتمع الدولي والتشظي العربي بل والفلسطيني إزاء التعاطي معها.

وقال إن تطورات الوضع في سوريا يشكل قضية أخرى مزمنة وموضوعة على الطاولة باستمرار فضلاً عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية وغيرها التي تحتاج إلى تفعيل وتنسيق التعاون بين كيانات التمثيل الشعبي العربي. وناقش البرلمان فى جلسته المنعقدة تحت شعار : "فلسطين في قلب الأمة العربية والإسلامية" عدد من التقارير التي رفعتها اللجان الأربع خاصة ما يتعلق بالأمن القومي العربي، وقضايا حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، وتطورات القضية الفلسطينية والأوضاع في سوريا والعراق، بالإضافة إلى تقارير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية، ولجنة الشئون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب ولجنة الشئون التشريعية.

المؤتمر الوطني الليبي يقر قانوناً يمهد لانتخابات مجلس النواب

أقر أعضاء المؤتمر الوطني العام الليبي (البرلمان) قانوناً جديداً للانتخابات مما يمهد الطريق أمام الدعوة لإجراء انتخابات عامة في وقت لاحق هذا العام.

ويتعين على المرشحين خوض الانتخابات بالنظام الفردي مما يمنع الأحزاب من خوض الانتخابات بنظام القوائم. وسيعود للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات مسألة تحديد الوقت الذي يلزمها للانتهاء من عملية الإعداد لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

وكان أعضاء المؤتمر اتفقوا في بادئ الأمر على تمديد ولايتهم بعد انتهاء تكليفهم الأصلي في السابع من فبراير لإعطاء الوقت للجنة خاصة لوضع مسودة دستور جديد لكن قرارهم أثار موجة من الاحتجاجات.

مجلس النواب اليمني يناقش بروتوكول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .. ويدين الإرهاب

أجرى مجلس النواب اليمني، أول مناقشة حول برتوكول انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، باستماعه لتقرير تقييمي للبروتوكول أعدته اللجنة المختصة بالمجلس.

وتضمن التقرير الذي أعدته لجنة التجارة والصناعة بالمجلس، تقييماً إيجابياً لبروتوكول انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، والذي سيسهم، بحسب التقرير، في رفع مستوى المعيشة وتأمين مستوى التشغيل الكامل والتطوير المتواصل للدخل الحقيقي، وزيادة مستويات الإنتاج والتجارة في السلع والخدمات.

وركز التقرير على ممارسة التجارة الدولية بدون تمييز، والتحرير التدريجي للتجارة الدولية وتخفيض القيود التجارية، والقدرة على التنبؤ بالسياسات التجارية الوطنية، إلى جانب تشجيع إتباع قواعد المنافسة العادلة، ومواصلة الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

على الصعيد الأمني أكد البرلمان اليمني أن الحوادث الإرهابية التي شهدتها البلاد، وآخرها حادث الهجوم المسلح الذي وقع في محافظة حضرموت، وأسفر عن مصرع عشرين جنديًا تشكل خطراً جديداً على المجتمع بأسره وتضر بالأمن والاستقرار والسكينة العامة.

وأدان البرلمان الهجوم المسلح الذي استهدف عناصر من قوات الأمن الخاصة يتمركزون في نقطة أمنية بحضرموت .. وحث قوات الجيش والأمن برفع التأهب الدائم والإصرار على المضي قدماً للتصدي للأعمال الإرهابية والإجرامية وملاحقة المنفذين والمخططين والممولين وكل الخارجين عن القانون والنظام والقبض عليهم وإحالتهم إلى القضاء.

البرلمان الأوروبي قلق لتدهور الوضع في شرق وجنوب أوكرانيا

أعرب البرلمان الأوروبي عن قلقه نتيجة الوضع المتدهور في شرق وجنوب أوكرانيا.

ودعا البرلمان الأوروبي روسيا إلى التوقف عن دعم الانفصاليين وسحب قواتها من الحدود الشرقية لأوكرانيا وتشديد العقوبات التي تستهدف بعض المسئولين الروس والاستعداد أيضا لفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا.

وقال أعضاء البرلمان الأوروبي إنه يحق للسلطات الأوكرانية بشكل كامل استخدام جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وعبر أعضاء البرلمان عن املهم في أن يمثل الاجتماع الرباعي في جنيف فرصة للنظر في حل دبلوماسي شامل للأزمة، مطالبين بتمديد البعثة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا المسؤولة عن جمع معلومات الأنشطة العسكرية غير العادية ورصد وضعية حقوق الإنسان. كما رحب البرلمان الأوروبي بعزم الحكومة الأوكرانية اجراء انتخابات مبكرة.

على الصعيد ذاته وافق البرلمان الأوروبي على خفض ما يصل إلى ٩٨ بالمائة من التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات من أوكرانيا من الحديد والصلب والمنتجات الزراعية والمعدات. واعتمد النواب الأوروبيون القرار بموافقة ٥٣١ صوتًا مقابل رفض ٨٨ صوتًا، وقال البرلمان إن الخطوة ستسهم في تخفيف الضغط عن الاقتصاد الأوكراني بما يوفر للمصنعين والمصدرين الأوكرانيين ٤٨٧ مليون يورو سنويًا.

الانتخابات البرلمانية الأندونيسية سارة لأحزاب ومخيبة لأخرى

حملت النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية في إندونيسيا مفاجآت سارة لبعض الأحزاب ومخيبة لأخرى، وجعلت من العسير تصور خارطة التحالفات قبيل الانتخابات الرئاسية في يوليو/تموز القادم بسبب غياب الحزب المهيمن والقادر على الحسم عن الساحة السياسية.

وحسب العد السريع الذي أجرته عدة مؤسسات بحثية وإعلامية وحزبية، فقد تقدم حزب "النضال من أجل الديمقراطية" الذي تتزعمه الرئيسة السابقة ميغاواتي سوكارنو بوتري بنسبة ١٩٪ . هذه النتيجة كانت صادمة لقيادة الحزب والناخبين على حد سواء، لأن كافة استطلاعات الرأي كانت تمنح الحزب ٢٧٪ على الأقل، وقدرها البعض بـ٣١٪ .

ويتوقع مراقبون أن تؤثر هذه النتيجة على إمكانية ترشح جوكووي للرئاسة في ظل الحديث عن تكتل أحزاب منافسة لحزب النضال لإفشال مرشحه، فضلا عن حديث يدور عن تهم فساد ستوجه لجوكووي قبيل الانتخابات الرئاسية.

أما تراجع الحزب الديمقراطي الحاكم فلم يكن مفاجئاً إذ حصل على أقل من ١٠٪، بينما حصد في انتخابات ٢٠٠٩ حوالي ٢١٪. ويرجع البعض هذا التراجع إلى عدم الاستقرار الداخلي في الحزب، وتهم الفساد التي لاحقت بعض قادته الكبار، فضلاً عن أنه كان يوصف بأنه حزب يدور حول شخصية الرئيس يوديونو، وبعدم ترشحه لدورة رئاسية ثالثة فقد الحزب أهميته.

أما الأحزاب الإسلامية فقد حققت تقدماً وإن لم يكن كبيراً، لكنها لم تتراجع كما توقعت استطلاعات كثيرة للرأي، فقد حصل حزب العدالة والرفاه على نسبة ٧٪، والنهضة ٩,٥٪، والأمانة ٧,٥٪، والنجمة والهلال ١,٦٪، والتنمية المتحد ٦,٥٪، وبنسبة إجمالية بلغت ٣٢٪، وهي أكثر من سابقتها (٢٩٪) في انتخابات ٢٠٠٩

وكانت المفاجأة محافظة حزب العدالة والرفاه على نسبته السابقة تقريباً في حدود ٧٪ بعدما توقعت معظم استطلاعات الرأي أن تتدنى نسبته إلى ٣٪ وخروجه بالتالي من البرلمان إذا لم يحقق النسبة المؤهلة لدخوله وهي ٣,٥٪.

ويشترط قانون الانتخابات أن يحصل الحزب أو تحالف الأحزاب على ٢٥٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية أو ٢٠٪ من مقاعد البرلمان، كي يتأهل لتقديم مرشح للرئاسة منفرداً.

رئيس الوزراء الفرنسي الجديد يفوز بثقة البرلمان

حصلت حكومة رئيس الوزراء الفرنسي الجديد مانويل فالس على الثقة في البرلمان الفرنسي بعد ساعات من إعلانه حزمة تخفيضات في الضرائب والإنفاق تهدف لإعادة ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو إلى النمو. وصوت النواب في الجمعية الوطنية بأغلبية ٣٠٦ أصوات لصالح فالس مقابل ٢٣٩ صوتاً ضد رئيس الوزراء الجديد الذي عين مؤخراً في تغيير أمر به الرئيس فرانسوا أولوند بعدما مني الحزب الاشتراكي الذي ينتمي إليه بهزيمة ثقيلة في الانتخابات المحلية. وقال فالس إن حكومته ستشرع فيما وصفها بأنها "مرحلة جديدة" في تفويض أولوند الذي مدته خمس سنوات حتى العام ٢٠١٧.

وقال فالس إنه سيتم خفض الانفاق الحكومي بمقدار ١٩ مليار يورو مع خفض آخر بمقدار ٢٠ مليار يورو مقسمة بالتساوي بين الضمان الاجتماعي وميزانيات الحكومات المحلية .

وسيتم استخدام الخفض في تمويل ٣٠ مليار يورو في خفض لضرائب أصحاب العمل التي تم التعهد بها للشركات في إطار "اتفاق المسؤولية" الخاص بتوفير الوظائف كما شدد فالس على أن البطالة تدمر البلاد. وقوبل الخطاب بصيحات استهجان من جانب المعارضة من تيار يمين الوسط.

مجلس النواب الأمريكي يوافق على الميزانية ويصادق على معونات لأوكرانيا

وافق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ضئيلة على خطة جديدة للميزانية اقترحها عضو جمهوري بارز تهدف إلى القضاء على العجز في غضون عشر سنوات.

وتتضمن الخطة التي وضعها بول ريان رئيس لجنة الميزانية بالمجلس تخفيضات حادة في صافي برامج الضمان الاجتماعي والمنح للطلاب الجامعيين والإنفاق على الأبحاث والبنية التحتية، وتسعى أيضا إلى زيادة الإنفاق الدفاعي على مدى العقد القادم بدون أي زيادة في إيرادات الضرائب.

وأقر مجلس النواب الذى يغلب عليه الجمهوريون الخطة في اقتراع جاء نتيجته متماشية إلى حد كبير مع الانتماء الحزبي بأغلبية ٢١٩ صوتاً ضد ٢٠٥ أصوات، ومن غير المتوقع أن يناقش مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون تلك الخطة.

وسيستخدم الجمهوريون خطة الميزانية بشكل خاص فى حملة انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي ستجري في نوفمبر القادم لإبراز تصميمهم على تقليص الدين الاتحادي؛ لكنها ستعرض الحزب لهجمات من الديمقراطيين بسبب ما تتضمنه من تخفيضات في الإنفاق.

من جهة أخرى صادق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة على تقديم معونات إلى أوكرانيا، وفرض عقوبات على روسيا بسبب ضم شبه جزيرة القرم.

ووافق المجلس بأغلبية ٣٧٨ صوتاً مقابل ٣٤ على إجراءات أقرها مجلس الشيوخ الأمريكي مؤخراً، وهو ما يعني أن مشروع القانون سيرسل للبيت الأبيض ليوقع عليه الرئيس باراك أوباما ليصبح قانوناً نافذًا.

وتشمل العقوبات المفروضة على روسيا حظر منح التأشيرات وتجميد الأصول، ضد شخصيات روسية وأوكرانية تورطت في أعمال عنف أو ارتكاب أية انتهاكات لحقوق الإنسان في أوكرانيا أو قوضت سيادة كييف.

نواب بريطانيون يجبرون وزيرة الثقافة على الاستقالة بسبب فضيحة مالية

قدمت وزيرة الثقافة البريطانية ماريا ميلر، باستقالتها على خلفية اتهامات لاحقتها وجدل حول إساءة استخدام مخصصاتها المالية خاصة بالإنفاق على منزل تملكه فى جنوب لندن، بعد انتقادات واجهتها من أعضاء في مجلس العموم البريطاني.

وجاء إعلان استقالة الوزيرة قبل ساعات من مواجهة رئيس الوزراء لأسئلة نواب مجلس العموم.

وكان أعضاء بمجلس العموم البريطاني المحافظين قد طالبوا رئيس الوزراء البريطاني «ديفيد كاميرون» بإقالة وزير الثقافة ماريا ميلر من مجلس الوزراء بسبب فضيحة الأموال.

والتقى "غراهام برادي" رئيس لجنة النواب بكاميرون ليعبر له عن مطالبهم برحيل ميلر، وانتقد وزير العمل "استير ماكفاي" اعتذار ميلر الذي استغرق ٣٢ ثانية الموجه للنواب بعد إلزامها برد مبلغ ٥٨٠٠ جنيه إسترليني، مصاريف زائدة في قرض عقاري أخذته.

وقالت صحيفة Telegraph البريطانية إن «كاميرون» يواجه السخط على نطاق واسع من النواب الذين حذروا من أن إبقاء ميلر في وظيفتها سيؤدي إلى تحول الأعضاء ضد الحزب.

وكشفت الصحيفة من قبل أن ميلر حصلت على مبلغ ٩٠،٧١٨ جنيهاً إسترلينياً كقرض لسداد نفقات منزل في جنوب لندن بشراكة مع والديها، وخلص تحقيق مبدئي قام به محقق برلماني إلى إلزام ميلر برد مبلغ ٤٥،٨٠٠ جنيه إسترليني، إلا أن لجنة مجلس العموم للمعايير قررت خفض المبلغ إلى ٥٨٠٠ جنيه إسترليني.

وعلى الرغم من دعم كاميرون، إلا أن قضية ميلر ولدت الغضب الشعبي، وتم تقديم التماسًا على الانترنت يدعو السيدة ميلر لتسديد المبلغ أو الاستقالة، ويتم تدعيم هذا الالتماس من قبل أكثر من ٩٧ ألف شخص.

قرارات حول مهنة الصيدلة وبيع الأدوية والمستحضرات (١)

الدكتور عبدالرحمن بن على الزهراني
مدير عام مركز أبحاث الشورى

قرار رقم (١٢٢) وتاريخ ١٣٥٦/٧/٢٨هـ

اطلع مجلس الشورى على خطاب مديرية الصحة العامة الوارد من المقام السامي برقم (٦٤٠٥) المتضمنة طلبها الموافقة على إعطاء الدواء مجاناً لجميع المواطنين سواء كانوا ملكيين أو عسكريين أو شرطة وأن يستثنى من ذلك المستحضرات الطبية فيستوفى ثمنها كما تستورده الإدارة؛ وطلبها صرف الأدوية الآتية مجاناً للجميع وهي: الكينيني لمكافحة الملارية والآتين مع الجرعة الخاصة لمكافحة الزحار والزيبق سواء بولات أو جرعات لمكافحة الزهري ووصفات الإسعاف المستعجلة على أن لا تصرف أية وصفة عدى هذا للموسرين مجاناً؛ وكما كان من الصعب تمييز الموسر من الفقير فنقترح تكليف أمانة العامة والبلديات بطبع وثيقة صغيرة للفقير لمدة سنة لتصرف لحاملها الوصفة مجاناً وتشمل عائلته ويستثنى من ذلك البدو المعروفون ومن لم يحمل هذه الوثيقة يصرف له العلاج بالثمن أ.هـ.

وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم تقرر بالإجماع:

الموافقة على الشق الأول والثاني والاقتراح المختص بإعطاء جميع الموظفين الأدوية المذكورة مجاناً ويصرف الأدوية مجاناً للجميع وهي الكينيني والآتين مع الجرعة الخاصة لمكافحة الزحار والزيبق سوءا البولات أو جرعات ووصفات الإسعاف المستعجلة لمكافحة الأمراض المشار إليها فيما سلف.

وبالنظر إلى أن غالب الأهالي فقراء وفيهم من الصفة ما يمنعهم من استحصال وثيقة من البلدية كالمقترحة تثبت فقرهم علاوة على أن الأغنياء والموسرين في البلاد معروفون فلا يوافق المجلس على اقتراح مديرية الصحة العامة القائل بتكليف البلديات بإعطاء وثائق تثبت فقر حاملها بل عليها أن تصرف العلاج والأدوية مجاناً لكل من يراجعها من المرضى بدون تفريق ولا تمييز أسوة بكل الوسائل.

أما المستحضرات الطبية فتصرف بالثمن الذي تستورده إدارة الصحة حسب اقتراحها إلا المريض الفقير الثابت احتياجه (٤) يلفت المجلس النظر العالي إلى ما جاء بقراره عدد (١١٧) في ٧/٢١ سنة ٥٦ من أنه تجلب إدارة الصحة كميات من الفينيك للتطهير وتبيعها بدون ربح حفظاً للصحة العامة وبالأخص أشهر الموسم التي يكتظ فيها الحجيج.

ولما ذكر جرى التوقيع.

القرار رقم (١١٧) وتاريخ ١٣٥٦/٧/٢١ (المشار إليه ضمن القرار السابق) ناقش تولي إدارة الصحة جلب كميات كبيرة من الفينيك (Phenic acid) للتطهير والقاز الوسخ، وذلك حين مناقشة المجلس تعليمات مساكن الحجاج كما جاء في المادة الرابعة التي قضت باستعمال المواد المطهرة كالفينيك والقاز الوسخ والاسفنيك لمنع انتشار البعوض ومنع الروائح الكريهة.

لقد صدر عن المجلس مجموعة من القرارات ذات الصلة بالصحة العامة ومنها ما يتعلق بالصيدلة والعقاقير، ولعل أهمها ما صدر بموجب القرار رقم (١٩٤) في ١٣٤٧/٧/٢٨هـ، حيث عرض على المجلس نظامين الأول يتعلق بوظائف الأطباء والمستخدمين بمديرية الصحة العامة والإسعاف والصيادلة وحكماء الأسنان والقوابل والممرضين والطريقة التي يجب أن تسير عليها مستشفيات الحكومية من حيث النظام والتنسيق. والنظام الثاني بخصوص مهنة الصيدلة والصيدليات العمومية والعقاقير والأدوية والسموم.

وعند مناقشة هذا النظام بحضور مدير الصحة العامة أجرى المجلس تعديلاً على (٢٣) مادة، وأضاف مادتين (١٧،٩)، وحذف من الفصل التاسع الخاص بالعقوبات مادتين (١١،٣٨)، ثم جرت التعديلات المطلوبة وتم حذف الفصل التاسع، وأقر المجلس جميع التعديلات حينها.

ولضبط مزاولة مهنة الصيدلة وبيع الأدوية والمستحضرات فقد ناقش المجلس أيضاً ما يوجد لدى العطارين من أدوية كثيرة المنوع بيعها، وتكليف إدارة الصحة بشرائها أمر ليس بالسهل؛ لذا فقد قرر المجلس تحديد مدة لبيع تلك المواد من خلال الشروط المدرجة في نظام الصيادلة والعطارين، وأدرج ذلك ضمن المادة (٣٧) من النظام المعدل، وتم حذف الأدوية الواردة في الملحق (٢،١) واستثنائها وذلك:

لعدم وجودها ضمن الأدوية المنوع بيعها من قبل العطارين المدرجة في الأنظمة المعمول بها في سوريا وفلسطين وتركيا.

لأن بيعها لم يكن بتحليل كيماوي يثبت مضارها وإنما هو عبارة عن اجتهاد من الإدارة كما صرح بذلك مدير الصحة العامة.

أن المادة الثالثة من نظام الصيادلة وتجار العقاقير والأدوية والسموم تخول لإدارة الصحة الحق في منع أي مادة مضرة بالصحة إذا ثبت لديها ذلك بعد تحليلها بالصورة الفنية."

كما صدر القرار رقم (٧٠) بتاريخ ١٣٥٤/٤/٨هـ، متضمناً تعديلات على قانون تعاطي الصيدلة في المملكة العربية السعودية المقدم من مديرية الصحة

العامة حيث تم تعديل (٢٠) مادة من النظام، وصدرت الموافقة عليه في كتاب الديوان العالي رقم ١٨/١/٥٧ في ١٣٥٤/٧/٢٠هـ.

وفي عام ١٣٥٦هـ أحال المقام السامي مشروع اللائحة المنظمة المعد من إدارة الصحة العامة، بموجب الخطاب رقم (٧٧١٦) في ١٣٥٦/٨/١٩هـ، وتضمنت اللائحة:

١- بيع المستحضرات الطبية المسجلة الواردة من الخارج والمعمولة داخل البلاد.

٢- عمل وبيع المستحضرات الطبية وجلبها من الخارج.

٣- بيع بعض العقاقير والحشائش الطبية البسيطة بالمفرق عن أيد أشخاص غير قانونيين أ.هـ".

وبعد دارسة اللائحة في اللجنة المالية بحضور معاون رئيس الصحة العامة، وعرض تقرير اللجنة على المجلس في جلسة عامة، أصدر المجلس قراره رقم (١٧٠) في١٣٥٦/١٠/١٢هـ، والمتضمن ما يأتي:

أولاً: تعديل المواد (١، ٢، ٣، ٦، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦).

ثانياً: إضافة المواد (٩، ٣٠، ٣١)، بالصيغة الواردة بالجدول.

ثالثاً: حذف المواد (٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٤) للمبررات الموضحة المرفقة.

رابعاً: الموافقة على بقية المواد.

خامساً: أرفق المجلس جدول في حقلين (للمقارنة).

سادساً: يلفت المجلس النظر العالي إلى صدور قرار المجلس رقم (١٩٤) في ١٣٤٧/٧/٢٨هـ، والذي حدد فيه المواد الممنوع بيعها(١)، والمواد التي لا يمكن بيعها من قبل العطارين(٢)، وقد قرر المجلس عدم الموافقة على قائمة المواد التي لا يمكن بيعها(١)، والاكتفاء بالقائمة الممنوع بيعها(٢).

وقد رفع المجلس بموجب قراره رقم (٥٥) في ١٣٥٧/٣/١١هـ مجموعة من الأنظمة المشتملة على جميع التعليمات والأوامر التي في درجة النظام الخاصة بالصحة العامة، والمحاجر الصحية، وذلك بعد أن جمعها وعرضها على مدير الصحة العامة، وإدارة المحاجر، وذلك بغرض إرسالها إلى المطابع الأميرية لطباعتها، وتكليف المديرية العامة للصحة والمحاجر الصحية بإرسال مندوب ينوب عنها يتصل بالمطبعة ويعهد إليه أمر تصحيح القسم العائد له. وصدرت موافقة المقام السامي برقم (٣٩٥٩) في ١٣٥٧/٣/١٨هـ.

وكان مجلس الشورى قد قرر إبقاء رسوم إصدار رخص الاتجار بالأدوية والعقاقير الطبية وبيع الأدوية البسيطة والحشائش لمرة واحدة بمبلغ عشرة قروش على كل رخصة لمرة واحدة فقط ولا يؤخذ مقابل إعطاء هذه الرخصة أي رسم غير ذلك، (قرار المجلس رقم ٥٨ في ١٣٥٧/٣/١٥هـ).

وفي نفس العام صدر القرار رقم (١٧٣) في ١٣٥٧/٧/٢١هـ، مشتملاً تحديد أسعار المستحضرات الطبية التي تباع في الصيدليات، كما رأى تكليف أمانة العاصمة المقدسة وبلدية جدة بتأسيس صيدليات وطنية خلال مدة خمسة أشهر على الأكثر. وفي العام ١٣٥٨هـ، صدر قرار المجلس رقم (٩١) في ١٣٥٨/٥/٣هـ يؤكد فيه على القرار السابق، وفي حال عدم إمكانية البلديات القيام بفتح صيدليات؛ فعليها تأسيس شركات وطنية لهذه الغاية ويوضع لها نظام تحدد فيه الأرباح. أما القرار رقم (٩٦) في ١٣٥٨/٥/٨هـ، فقد وضع المجلس فيه آلية لقسم الأدوية التي يطلبها التجار وغيرهم لعائلاتهم، وأنواعها وكمياتها.

ونظراً لعدم إمكان قيام البلديات بفتح صيدليات إنفاذاً لقرارات المجلس (٩٦،٩١،١٧٣) المشار إليها بعاليه؛ فقد أحال المقام السامي إلى المجلس المعاملة الخاصة بطلب شركة التبادل التجاري الحجازية تأسيس صيدلية وطنية، وبعد دراسة المعاملة دراسة وافية رأى المجلس في هذا الصدد ما يأتي:

أن المشروع الذي كلفت به أمانة العاصمة المقدسة في الأساس ثم طلب الشركة أن يمنح لها بدلاً عنها ولم يكن هو مشروع احتكار وامتياز بحال من الأحول ولا في وقت من الأوقات فلا محل للمفاوضة في هذا الشأن. على أنه إذا قامت الشركة بتعهداتها وأحضرت الأدوية المطلوبة وباعتها بأسعار معقولة لا تتجاوز أرباحها ٢٥٪ فستكون هي المسيطرة على بيع الأدوية بطبيعة الحال عن طريق التزام المشروع.

وعلى ضوء ذلك فقد استعرض المجلس شروط الشركة وتعديل المجلسين لها البلدي والإداري مع ما تفاهمت به اللجنة المالية بالمجلس مع مندوب إدارة الصحة العامة في هذا الخصوص ووضع مشروع لتلك الشروط التي يجب أن يتعاقد عليها بين أمانة العاصمة وشركة التبادل التجاري الحجازية.

وبناءً على ما أدى إليه البحث مع مندوب مديرية الصحة العامة في أن قسماً من الأدوية إنما يصرف في مكافحة بعض الأمراض كالزهري والتعقيبة والحميات النفاسية وكذلك بعض المصول الخاصة بتداوي لسعات العقارب والأفاعي والتهاب السحايا. فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى تنظيم جدول خاص بأنواع هذه الأدوية التي يجب أن تكون كل صيدلية مزودة بها في مقدمة عموم الأدوية التي يحتاج إليها. وقد وقع ذلك بالفعل بالاتفاق مع مندوب مديرية الصحة العامة الدكتور أديب بك الحبال صورته مرفوقة بهذا. وأن المجلس يرى إعفاء هذه الأدوية من كافة التكاليف الرسومية مع تحديد قيمة شهادة لها نظراً لحاجة البلاد الشديدة إليها في مكافحة بعض الأمراض المنتشرة والتي تهدد صحة الجمهور. وأن يكون هذا شاملاً لجميع الصيدليات الموجودة في الوقت الحاضر والتي تأسس فيما بعد.

وقد لاحظ المجلس أن قرار المجلس السابق رقم (١٧٣) في ١٣٥٧/٧/٢١هـ المنوه عنه بعاليه يقضي على أمانة العامة بأن لا تتجاوز أرباحها ٢٠٪ في حال قيامها بهذا المشروع ولكن الشركة طلبت منحها ٢٥٪ من الأرباح ولا يرى المجلس مانعاً من الموافقة على ذلك تعضيداً لها وتشجيعها على القيام بهذا المشروع النافع. ولما ذكر جرى التوقيع."

وقد وافق المقام السامي على هذا القرار عدا إعفاء الأدوية من الرسوم وذلك بموجب خطاب الديوان العالي رقم (٨/٢١٦) في ١٣٥٨/١٢/٢٨هـ.

الدرة الغرّاء

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو لجنة الشؤون الخارجية

مما قرأت مؤخرًا كتاب: الدرة الغرّاء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء، تأليف محمود بن إسماعيل بن إبراهيم بن ميكائيل الخيرميتي. تحقيق أحمد الزعبي، نشر مركز بن الأزرق، بيروت ٢٠١٢م. والمؤلف من علماء القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، عاش حياته في القاهرة، التي كانت آنذاك عاصمة الثقافة والسياسة في ظل دولة المماليك البرُجية. وموضوع الكتاب عبارة عن نص سياسي، وهو على خلاف عنوانه، الذي يوحي بأن موضوع الكتاب نصائح يسديها كتاب الديوان والفقهاء والوعاظ للملوك والسلاطين، وهو صنيع ساد منذ القرن السابع حتى القرن السابع عشر الهجري. بل هو وثيقة تعليمية لفن الحكم والسياسة العادلة.

لقد وجدت في الكتاب إشارات مهمة تكاد تُشكل في مجموعها نظرية من نظريات الحكم السياسي المعروفة في التراث الإسلامي باسم: الاحكام السلطانية. يبدأ المؤلف حديثه الماتع عن الإمامة موردًا كل شاردة وواردة، ثم يتحدث عن الوزارة كمؤسسة لإدارة الحكم، ثم يتحدث عن القضاء كمؤسسة شرعية يرى ضرورة استقلالها، وهو بيّن بشكل رائع علاقة مؤسسة القضاء بمؤسسة الحكم والسياسة. وينهي كتابه بنصوص فقهية لها علاقة بمؤسسة الحكم والسياسة. وتلك النصوص تندرج في ما يمكن تسميته بفتاوى تعليمية اعتاد مؤرخو العصر الوسيط الإسلامي على الاتيان بها. وهو يروم من كل ذلك على تعليم الحكام وغيرهم إلى قواعد الحكم والسياسة لا إلى وعظهم وحسب.

من هذا نخلص إلى أن هذا الكتاب المفيد في بابه ممكن عده من كتب الفقه الدستوري والتنظيمي للدولة الإسلامية. وقد رأيت أن المؤلف يُركز على العدل كقيمة تتقدم على كل القيم في فلسفة الحكم والسياسة. وهو يقول: ظهور العدل من كمال العقل، وكمال العقل أن ترى الأشياء كما هي، ومن لم يكن عاقلًا لم يكن عادلًا. ولعله كان معني - بشكل خاص - بتأكيد أهمية العدالة وانفاذ القضاء، ولا يمكن المجادلة في أهمية العدل في الحكم والسياسة، ولكن يمكن المجادلة في مسألة فصل السلطات الثلاث عند المسلمين متى وكيف بدأت؟ أظن أن كتاب الخيرميتي ارهاصًا لهذه المسألة. فإن صح هذا الظن، فيكون المسلمون قد سبقوا الديمقراطيات الحديثة في مسألة فصل السلطات عن بعضها.

اليوم العالمي للسرطان ٢٠١٤

كشف الأساطير

أسطورة ١

لا نحتاج إلى الحديث عن مرض السرطان

الحقيقة

مرض السرطان قد يكون من الموضوعات التي يصعب الخوض فيها وبخاصة في بعض الثقافات والبيئات، ومع ذلك فإن التعامل مع المرض بشكل علني يمكن أن يحسن النتائج على مستوى الفرد والمجتمع والسياسات.

أسطورة ٢

لا يوجد أي علامات أو أعراض لمرض السرطان

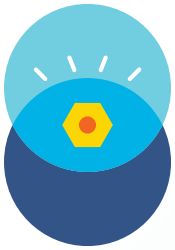

الحقيقة

يوجد علامات تحذيرية وأعراض للعديد من أنواع السرطان، أما فوائد الكشف المبكر فلا تقبل الجدل.

أسطورة ٣

لا يمكنني القيام بشيء حيال مرض السرطان

الحقيقة

يمكن القيام بالكثير على مستوى الفرد والمجتمع والسياسات، وباستخدام الاستراتيجيات الصحيحة يمكن تلافي ثلث السرطانات الأكثر شيوعا.

أسطورة ٤

أنا لا أملك الحق في الحصول على الرعاية الصحية من مرض السرطان

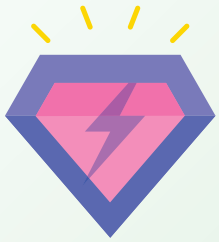

الحقيقة

كل الناس سواء في أحقية الحصول على الخدمات العلاجية المجربة والفعالة لمرض السرطان، ودون أن يعانوا المشقة نتيجة لذلك.

إفشاء أسرار العمل خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء**
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa